مركز إبداع المعلم
Teacher Creativity Center

وقائع ورشات العمل حول
الإطار المفاهيمي للتربية المدنية

كانون ثاني، وشباط – 2003

مركز إبداع المعلم

حقوق الطبع محفوظة

2003

مركز إبداع المعلم
ص.ب. 1948

رام الله
فلسطين

تلفاكس: 2959960
www.teachercc.org
Email: tcc@teachercc.org

المنسق	حذيفة سعيد جلامنة
تدقيق	بسام رضوان
إخراج فني	رائد أبو شقرة

فهرس المحتويات

١- ورشة العمل التي عقدت في محافظة جنين

- مداخلة صلاح كامل 10
- مداخلة وحيد جبران 17
- النقاش بعد آوراق العمل 34
- ردود المحاضرين على النقاش 40
- توصيات ورشة جنين 42

٢- ورشة العمل التي عقدت في محافظة الخليل

- مداخلة تقي الدين التميمي 44
- النقاش بعد آورق العمل 51
- الردود على انقاش 57
- توصيات ورشة الخليل 58

٣- ورشة العمل التي عقدت في غزة

- مداخلة خليل شاهين 60
- مداخلة عطا درويش 66
- النقاش بعد آوراق العمل 74
- ردود المحاضرين على النقاش.....85
- توصيات ورشة غزة 89

٤- ورشة العمل المركزية / محافظة رام الله/ اليوم الآول

- مداخلة عبد الكريم البرغوثي 92
- مداخلة ،ليد سالم 100
- النقاش بعد آوراق العمل 106
- ردود المحاضرين على النقاش 115
- نتائج عمل المجم،عات ،النقاش 118

٥- ورشة العمل المركزية / محافظة رام الله/ اليوم الثاني

- مداخلة هديل القزاز 122
- مداخلة عبد الرحمن المغربي 129
- مداخلة عدنان صباح 136
- النقاش بعد آوراق العمل 143
- ردود المحاضدين على النقاش 147
- نتائج عمل المجموعات والنقاش 149
- التوصيات النهائية للورشة المدكزية في رام الله 155

تصدير

يكاد يتفق معظم الباحثين والمختصين في العلوم الاجتماعية أن العالم العربي إنما يمر في مرحلة انتقالية ما بين المجتمع التقليدي المحافظ في بنيته المجتمعية الشاملة والمجتمع المدني الحديث . إن المأسسة وسيادة القانون وفصل السلطات والحريات على اختلافها وعلمانية التشريع أقول كلها وغيرها تعتبر من المفاصل الأساسية للتمييز بين المجتمعين على الصعيد الاجتماعي . وإذا كنا لسنا بصدد تحديد أسباب عدم إنجاز هذه المرحلة الانتقالية حتى الآن لأسباب داخلية وخارجية في آن واحد. إلا أننا يمكن أن نؤكد دون مجازفة أن المفاصل الأساسية لمنظومة مفاهيم التربية المدنية تصب مباشرة في مفهوم المواطنة، فالمفاصل الأساسية التي جرى التعريج عليها أعلاه تشكل القاسم المشترك ما بين التربية المدنية والمواطنة . الأولى تعمل على المستوى التربوي في صياغة منظومة مفاهيم جديدة فيما الثانية تهيكل النظام السياسي وتحدد سماته.وفي هذا الصدد أود التأكيد على بعض النقاط التي وردت في المدخلات التي يحتويها هذا الإصدار

- إن المرحلة الانتقالية وان لم تنضج بعد المقومات الأساسية للتربية المدنية إلا أنها أكدت هيمنة التربية الوطنية بالمقابل، فنشأت إشكالية العلاقة ما بين التربية المدنية والوطنية ومن يحتج بإمكانية الدمج ما بين التربيتين المدنية والوطنية سيواجه بحجج لا تقل شأنا حول ضرورة الفصل على الصعيد التعليمي ما بينهما ...الأمر الذي يثير إشكالية ما تستحق الوقوف أمامها ومعالجتها.
- هذا من ناحية أما من ناحية ثانية فانه واضح ومن خلال الأوراق التي قدمت في الورشات لم تتفق فيما بينها على ماهية تعريف التربية المدنية أو مكوناتها الأساسية .إذ ذهبت بعض الأوراق [1] إلى تعريف التربية المدنية على أنها «عبارة عن منهجية تربوية تسعى لتشكيل مفاهيم الأفراد وصياغة سلوكياتهم على طريق إبراز هوية وشخصية متفردة تعزز الانتماء لإنسانية الإنسان وتقود إلى مشاركة فاعلة في مجتمع حر وديمقراطي ولا ينفي الآخر ويتصالح مع الذات» .بينما ذهبت بعضها الآخر [2] إلى أنها «هي تربية المواطن أو التربية على أساس المواطنة وإعداد المواطن كي يقوم بأدوار متعددة في دولته بفاعلية وكفاءة » أما وحيد جبران فقد عرفها على أنها التربية للمواطنة الفاعلة تعمل على تعريف الفرد بحقوقه وواجباته وإكسابه المعلومات والقيم

١- ورقة صلاح كامل

٢- ورقة خليل شاهين

والمهارات التي تمكنه من إدراك هذه الحقوق والواجبات بحيث تصبح معيارا يتصرف على أساسه كما تهتم هذه التربية بإكساب الفرد القدرة على التفكير في القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تفكيرا ناقدا.

- أشارت معظم الأوراق التي قدمت على أن منهاج التربية المدنية الفلسطيني لم يبنى بناء مسبقا على إطار مفاهيمي واضح للتربية المدنية وان استطعنا القول أننا نستطيع استخلاص اطار مفاهيمي من خلال الأهداف والمواضيع التي تطرقت لها الكتب المقررة والتي صدرت حتى الان.
- تؤكد معظم الأوراق على أن المدنية تقابلها المواطنة على أساس أنها الرابطة القانونية بين الفرد والدولة التي يقيم بها بشكل ثابت وهذه العلاقة تحدد حقوق الفرد في الدولة وواجباته اتجاهها.
- قامت بعض الأوراق بربط تعريف التربية المدنية بالتعريف الذي أوردته منظمة اليونسكو والقائم على أن هدف التربية والتعليم هو الإنماء الكامل للشخصية الإنسانية والحس بكرامتها والى توطيد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وتوثيق أواصر التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم ومختلف الفئات السلالة أو الإثنية .
- أبرزت معظم الأوراق إشكالية تدريس التربية المدنية في السياق الفلسطيني تحت ظل الاحتلال إذ أشارت بعض الأوراق إلى إمكانية تدريس التربية المدنية في ظل غياب سيادة الدولة بينما أقصت بعضها هذه الإمكانية . وهذا أيضا بحد ذاته يحتاج منا إلى البحث والتمحيص.
- التقت بعض الأوراق بعدم ضرورة الاتفاق على تعريف واحد للتربية المدنية بقدر ما هو ضروري أيجاد ما سماه الصباح وكامل «بمبدأ الالتقاء مع الذات والخروج إليها»والذي يقود كما يقول كامل إلى محاولة فهم المسؤول عن تشكيل هذه الذات والعودة إلى هذه العناصر وإعادة صياغتها ضمن مفهوم تربوي شمولي ومن ثم نكون قادرين على تطبيق مبدأ الالتقاء مع الذات.
- تكاد تتفق معظم الأوراق أن الأسرة والمعلمين والمناهج التربوية والمدارس والجامعات والمؤسسات الأهلية هي المسؤولة عن بناء الشخصية في إطار التربية المدنية .
- تساءلت معظم الأوراق عن تلك المبادئ والمهارات والقيم التي يجب أن تتضمنها التربية المدنية.
- أشارت بعض الأوراق إلى ضرورة أن تؤكد التربية المدنية على حق تقرير المصير الجماعي والفردي.
- أشارت بعض الأوراق إلى أهمية أن تأخذ التربية المدنية بعين الاعتبار مسألة الشتات واللجوء الفلسطيني وأجزمت هذه الأوراق على أن التربية المدنية لا تصح إلا بها كما أكدها الدكتور عطا درويش في مداخلته.
- فحالة عدم الوضوح في تحديد الإطار المفاهيمي لم تقتصر على الأوراق أو المداخلات التي قدمت فقط بل نجدها أيضا في التوصيات التي خرج بها المشاركون والمشاركات في الورشات التي التئمت في المناطق الأربع .

على كل، فمهما حملت الأوراق من تناقضات أو تخللها الغموض وعدم الوضوع والتسلسل

المنطقي فإننا نستطيع القول أن هدف التربية المدنية هو مشاركة فاعلة من أفراد يمتلكون المعرفة ويتمتعون بروح المسؤولية. ومهمتها تكمن في تعزيز القيم والرؤى والمعرفة والمهارات التي تؤدي الى مشاركة مدنية فاعلة تتماشى مع الصالح العام وحقوق الافراد.

لقد ارتأينا في مركز إبداع المعلم وبعد أن وجدنا أن مادة التربية المدنية تعطى وتدرس وتقيم بناءً على معايير مختلفة وغير واضحة، أقول ارتأينا أن نقوم بإثارة حالة من الاندفاعات الفكرية والفلسفية للتربية المدنية بغرض الوصول بشكل جماعي لمفهوم واضح للتربية المدنية يتضمن الهدف الأساسي الذي نبتغيه منها وكذلك تحديد المعارف والقيم والمهارات التي تحملها. نأمل من خلال تقديم هذه الأوراق والمداخلات في هذا الكتاب أن نقترب من صياغة أولية لمسودة حول الإطار الفلسفي والفكري للتربية المدنية على أمل أن نصل إلى صياغة نهائية قريباً لهذه المفاهيم ذات الأهمية البالغة في حياتنا.

المدير العام

رفعت صباح

تقديـــم

منذ أن شرع في تبني مفهوم التربية المدنية كمادة أساسية لتدريسها في المدارس ، ظهر على السطح إشكالية وهي حول الإطار المفاهيمي والفلسفي للتربية المدنية الواجب تبنيه للإستناد له في تأليف المنهاج وتدريسه .

وما زالت هذه الإشكالية تسبب حالة من الفراغ الذي يؤثر على وضوح المفهوم كحالة الخلط بين التربية المدنية والتربية الوطنية، مما يسبب حالة من الإرتباك في فهم هذا الإطار تمتد لتشمل مؤسسات العمل الأهلي أيضا .

لقد قمنا في مركز إبداع المعلم وخلال شهري كانون ثاني وشباط/ ٢٠٠٣ ، بعقد خمس ورشات عمل هدفت إلى خلق حالة من الجدل حول هذا الإطار المفاهيمي ،تمهيدا لمحاولة الخروج بتصور فلسطيني واضح له، وهذا الإصدار ما هو إلا توثيق لهذه التجربة، ومحاولة تعميم الفكرة وايصالها لشريحة واسعة، عل هذه التجربة تسهم في توسيع قاعدة المشاركة .

إن ما أثير من قضايا وتوصيات يعزز الحاجة الملحة للبحث عن هذا الإطار الذي تشوبه الضبابية وعدم الوضوح والإجماع .لقد عكس النقاش والتوصيات عدم الانسجام في الرؤية والفلسفة للحضور، فمن مطالب بأن تصاغ مناهج التربية المدنية من منطلق الواقع المعاش وخصوصية المجتمع الفلسطيني وخصوصيته الإسلامية ، إلى آخر يرى أن الحاجة إلى التربية المدنية يجب أن تكون دون شروط مسبقة، كونها تعني ممارسة الديمقراطية الصحيحة، والتسامح وخلق حالة من التسامح بين الفرد ونفسه، وبينه وبين الأسرة والمجتمع . وآخرين يطالبون بدمجها لتشمل جميع المقررات المدرسية،بينما يرى البعض أن التربية المدنية يجب أن تحافظ على استقلاليتها وفق منهاج محدد .وتجادل البعض مطولا بين الحداثة والأصالة ، بين التربية المدنية والوطنية الدمج والفصل، التقاطع والاختلاف .

ولا يعني هذا بأي حال أن عدم الإنسجام والوضوح هو ما سيطر على طبيعة النقاش والتوصيات ،بل على العكس كان هناك الكثير من التوصيات الواضحة بشكل كامل، وربما يكون عدم الوضوح هو حالة طبيعية لقضايا خلافية جدلية تخضع لأيدولوجيات الحضور ،ولم تحسم أصلا في الإطار الفلسطيني، ولو كانت واضحة لما كانت هناك حاجة في عقد هذه الورشات ، وما حالة الجدل الناشئة إلا انعكاسا طبيعيا لعدم الإجماع الفلسطيني على إطار محدد واضح ،وهو ما نسعى من خلال هذه الجهود المتراكمة إلى محاولة بلورته .

إلا أننا نستطيع القول أن نوعا من الإجماع تبلور حول ضرورة تجريب أنماط وطرق وأساليب جديدة في التعلم، تسهم في تربية الوعي الديمقراطي، تقوم على حرية التفكير، والتفكير العلمي الناقد .

لم يكن هدفنا من هذا العرض السريع اختزال توصيات ونقاشات أيام عمل طويلة ،وجهود مبذولة، بقدر ما كان إدلاءً حسن التعبير – على ما أظن – مع إشكالية المفهوم وغموض الإطار بشكل عام وليس عند المشاركين والمشاركات في الورشات المذكورة فقط .

وأخيرا يسعدنا تلقي اقتراحات ووجهات نظر كل من يطلع على هذا الاصدار عبر الفاكس أو من خلال البريد الالكتروني للمركز، كما نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم معنا في الورشات المذكورة من منسقين، ومقدمي/ات أوراق العمل، إضافة لمن حضروا وحضرن الورشات وقدموا/ن مساهمات واقتراحات، وإلى طاقم المركز الذي ساند هذه التجربة بكل ايجابية، كما نتقدم بالشكر الجزيل لوزارة التربية والتعليم التي سهلت حضور المعلمين/ات للورش المذكورة .

حذيفة سعيد جلامنة

منسق وحدة التشبيك والتأثير

مركز إبداع المعلم
Teacher Creativity Center

ورشة العمل التي عقدت في

محافظة جنين

بتاريخ ٢١/٣/٢٠٠٣

التربية المدنية إشكالية المفهوم ومعيقاته العملية في المجتمع الفلسطيني

صلاح كامل
محاضر غير متفرغ في الجامعة العربية الامريكية

بعيداً عن جدلية المفهوم وإشكالية النظرية والتفسير حول التربية المدنية، فإننا نسعى ومن خلال هذه الورقة سبر غور الوجه الآخر للمفهوم وليس الانكفاء والاكتفاء بجدل نظري حول منظومة متباينة إلى حد التناقض بين العناصر والمقومات والممارسات للتعريف والمفهوم على حد سواء.

ولئلا نقع بالمحظور العلمي الذي يقود إلى الإغراق بالبحث حول الفواصل والنقاط وما يعقبها أو يتصل بها من سيل جارف من الاجتهادات المرتبطة ذاتياً وموضوعياً باختلاف الثقافات والمدارس الفكرية، فإننا نرغب وعبر هذا الجهد المتواضع إلى تحديد مقومات المفهوم ببعده الثقافي البيئي بالمجتمع الفلسطيني والإشكاليات التي تحيق به كنتاج لخصوصية الوضع وحالة التفرد الاستثنائي، مع الإدراك الأكيد بأن هذه الإشكاليات والتحديات لا يمكن لنا فصلها وفصمها عن العقلية العربية ومكامن التفكير المحكومة ببديهيات آن لنا أن نطرقها بجرأة وموضوعية وتجرد، وإن كانت هذه المهمة تحمل بطياتها محاذير يجدر أن نبقى متيقظين لها.

إن منهجية المحاكاة لهذه المفاصل لا يمكن لها أن تكتمل إلا إذا حاولنا صياغة قواعد رؤيا للتصدي لهذه المعضلات عبر عرض مجموعة من التوصيات التي عليها أن تلامس الواقع وتصادق الوعي على طريق بناء منهجية علمية يحتكم إليها كأداة تفكير تقارع المسلّمات وتسحق مورث تربوي آن الأوان له أن يمضي وبأيدينا نحن الفلسطينيين .

انطلاقا من هذه الأرضية التي حددنا بها هيكلة العرض والآليات المزمع الأخذ بها، فإننا نجد لا مندوحة من القول أن مفهوم التربية المدنية أخذ يحتل حيزاً أكثر أهمية وأبلغ ديناميكية في ظل مفاهيم العولمة والعلاقة بالآخر سواء ارتبط ذلك باختلاف الهوية أو الدين أو المذهب أو سمه ما شئت.

ولكي نبقى في السياق فإن من بديهيات القول أن مفهوم التربية وأهمية التعليم ازدادا اطرادا مع نشأة هيئة الأمم المتحدة وما رافقها من إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والوكالات المتخصصة العاملة بهذا المجال كمنظمة اليونسكو . ولقد وجد هذا الأمر له طريقاً حيوياً وإن كان متواضعاً وعاماً في (م ٢/٢٦) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حيث نصت :« يجب أن يستهدف التعليم التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كما يجب أن يعزز التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم وجميع الفئات العنصرية أو الدينية، وأن يؤيد الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لحفظ السلام[1]

(١) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان / صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤٨ وليس له صفة إلزام

السؤال الذي يفرض نفسه انسجاما مع السياق هل هذه المفاهيم عالمية المطاف والإلزام وكيف نفهم التنمية الكاملة لشخصية الإنسان ؟ وماذا عن التفاهم والتسامح والصداقة في ظل ظروف الحرب والكراهية ؟ الأهم من كل هذا وقسراً فوق كل هذا هل الشروط الموضوعية والذاتية متشابهة إلى حد التماثل بين الشعوب القاطنة على وجه البسيطة أم ماذا ؟! .

استناداً إلى خصوصية الحال والثقافة والفكر بقيت هذه المحاور محط تطوير وجهد قانوني استثنائي لتحويله إلى أساسيات يمكن أن تشكل بدايات التحرك نحو بناء مفاهيم مشتركة وإن اختلفت بالشكل واللغة والمستوى تبعاً للخصوصية المتفردة والمرتبطة جدلياً بالحالة السياسية والاقتصادية والتطور الاجتماعي وماهية مؤسسات المجتمع المدني .

وتجنباً موضوعياً ومنهجياً حول عبثية الجدل فيما يرتبط بمفاهيم حقوق الإنسان وتوابعها كونها جزءاً من الثقافة الغربية أم لا، فإن ما يهمنا في هذا السياق التركيز على ثقافة الممكن[٢] لكي نتمكن من المضي نحو التعايش مع الآخر ولنخرج دوماً من دائرة الندية إلى فكرة التكامل بالمفاهيم وإن تباينت بالتفاصيل .

انطلاقا من ثقافة الممكن نحت الأمم المتحدة إلى تبني العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والذي مثل تحولاً نوعياً في الفكر الإنساني على صعيد تطبيق ما أسميه وأفضل ما أطلق عليه بهذه الورقة « ثقافة الممكن» عبر ما وجد له تعبيراً صريحاً في ١/١٣ من هذا العهد .

«تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل فرد في التربية والتعليم، وهي متفقة على وجوب توجيه التربية والتعليم إلى الإنماء الكامل للشخصية الإنسانية والحس بكرامتها والى توطيد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وهي متفقة كذلك على وجوب استهداف التربية والتعليم بما يمكن كل شخص من الإسهام بدور نافع في مجتمع حر . وتوثيق أواصر التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم ومختلف الفئات السلالية أو الإثنية أو الدينية ودعم الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة من أجل صيانة السلم».

إن قراءة سريعة للنص الوارد مقارنة بنص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، نجد وبجلاء أن العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أشار إلى موضوع التربية رابطاً إياه بالتعليم فيما تعرض الإعلان العالمي لمسألة التعليم بصورة مجردة وبالتالي فإن عملية التربية والتعليم ارتبط بذات النص بمسألة الحرية عندما تمت الإشارة إلى ضرورة الإسهام وعبر هذه العملية التربوية بإنشاء المجتمع الحر، أو لنقل أنه لا مجال لتحقيق التنمية الحقيقية أو الكاملة للشخصية الإنسانية بمعزل عن وجود مجتمع حر . وعليه فإننا نقف أمام مفصل حيوي وفي إطار الحوار المنشود طرقه بهذه الورقة ألا وهو كيف يمكن تحقيق التنمية البشرية ببعدها التربوي في ظل غياب الحرية ؟ أم انه لا مجال لذلك أم ماذا ؟ . وكأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يقرران أن العملية التربوية والتعليم أمران يسيران معاً ناسين أو مغفلين أن هناك شعوباً ما زالت ترزح تحت نير الاستعمار وكيف يمكن المزاوجة بين مفاهيم شعوب ما زالت تبحث منهكة وراء لقمة العيش وبين شعوب أتخمتها شروط الرخاء .

(٢) ثقافة الممكن : هو قدرة الثقافات على الأخذ بالآخر بالقدر الذي لا يتعارض مع مكوناتها الأساسية (ذاتها الحضارية)

إن سياق التقديم المنهجي الذي تم اتباعه يهدف إلى الوصول إلى نقطة الانطلاق التكاملي لهذه الورقة، لنبدأ بمفهوم التربية المدنية ثم لنتواصل مع المنهجية التي تم التوطئة لها فيما مضى.

مفهوم التربية المدنية

من نافل القول أن مفهوم التربية المدنية تتفق تلاقياً مع بعضها البعض بغض النظر عن المدارس الفكرية والنظريات الفلسفية من حيث المكونات والأدوات وإن اختلفت بالمفاهيم التطبيقية والقيم السلوكية . هذه الفرضية تتفق مع وجهة النظر القائمة على أن الإشكالية الحقيقية لا تكمن بالاتفاق على تعريف ومفهوم واحد بهذا المجتمع أو ذاك وإنما تتركز تكثفاً بالمفاهيم التطبيقية والمضامين السلوكية والتي على ضوئها تتشكل الهوية وتتفرد الشخصية المحلية، القومية، عن نظيراتها . وهذا ما نجده مثلاً في التعريف التالي:

« إطار تربوي يهتم بمساعدة النشء على اكتساب المفاهيم والمهارات والاتجاهات الضرورية للحياة الفاعلة في المجتمع الإسلامي بحيث ينمو الشعور لدى الفرد بحب هذا المجتمع والانتماء له والولاء للواء التوحيد »[٣]

نجد أن التعريف يدور حول تركيز البناء على الشخصية الإسلامية من غير التطرق للآخر أو التطرق وطرق باب الحرية كأساس منهجي يجعل الشعور والمحبة للمجتمع الذي يقيم به قسراً وليس بخياره أمراً محبباً بل وشرعياً بما تحمله هذه الكلمة من ارتباط بمفهوم سيادة القانون وما يحمله من أبعاد عملية نحن بغنى عن التوسع به .

وإذا ما عرضنا وجهاً آخر لتعريف التربية المدنية فإننا نراه يركز على THE STUDY OF CITIZENSHIP AND GOVERNMENT , USUALLY HAVING TO DO WITH RIGHTS AND DUTIES OF CITIZENS .[٤]

نرى أن هذا المفهوم يركز على الإطار القانوني للتربية المدنية كجزء من ثقافة الغرب في التعامل مع التربية المدنية والتي تشكل انعكاسا لحالة الاستقرار السياسي والاقتصادي والقيمي؟؟؟

ما أرغب التطرق إليه والتركيز عليه في هذا السياق وما أحاول البرهنة عليه هو أن المشكلة لا تكمن بإيجاد مفهوم واحد للتربية المدنية بقدر إيجاد ما أود تسميته « مبدأ الالتقاء مع الذات والخروج إليها » . وهذا يقودنا إلى محاولة فهم المسؤول عن تشكيل هذه الذات والعودة إلى هذه العناصر وإعادة صياغتها ضمن مفهوم تربوي شمولي ومن ثم نكون قادرين على تطبيق مبدأ «الالتقاء مع الذات والخروج إليها » .

حتى تكتمل الرؤيا بمكوناتها الأولية لما نصبو الوصول إليه نسأل ونتساءل عن الجهات المسؤولة عن بناء الشخصية في إطار التربية المدنية (الوطنية) . نستطيع الاجتهاد والتقرير أن الجهات يمكن حصرها ابتداءً :

(3) www.khayma.com .
(4)www.civics-online.org

١. الآباء
٢. المعلمين
٣. المناهج التعليمية
٤ . إدارة المدارس والجامعات
٥. المنظمات غير حكومية ذات الاختصاص (مركز إبداع المعلم، على سبيل المثال)
٦. المؤسسة الرسمية.

إذا ما قررنا واتفقنا نظرياً واقتربنا عملياً من وحدة العناصر المشار إليها، نستطيع أن نتجرأ ونتساءل عن المفاهيم والقيم السلوكية والتربوية التي من الممكن أن تنفذ للأبناء، للطلاب للأفراد ... الخ . عبر كل أداة أو مصدر بحسب قوة تأثيره ونفاذ آرائه وبالتالي مدى استجابتهم لشروط التربية المدنية المزمع تمريرها لبناء مجتمع فاعل وقادر أن يلتقي مع ذاته ويخرج إليه ليصافح الآخر لا لينفيه أو ليكون نداً له . فكيف السبيل إلى ذلك ؟ وهل لنا أن نفعل ذلك ؟ أقصد نحن الفلسطينيين بالذات وعلى وجه التحديد والتخصيص .

نستطيع الخلوص إلى تعريف أولي حول التربية المدنية :

> هي عبارة عن منهجية تربوية تسعى لتشكيل مفاهيم الأفراد وصياغة سلوكياتهم على طريق إبراز هوية وشخصية متفردة تعزز الانتماء لإنسانية الإنسان وتقود إلى مشاركة فاعلة في مجتمع حر وديمقراطي ولا ينفي الآخر ويتصالح مع الذات .(تعريف خاص بمقدم الورقة)

إذن أرى أن المعضلة لا تكمن بالتعريف وإنما بعناصره ومقومات تفعيله وأهدافه الآنية والمستقبلية القريبة والبعيدة . ولكي نبقى في السياق دوماً نجد من الأهمية بمكان التطرق لمجموعة إشكاليات مفصلية تحكم العقلية التربوية الفلسطينية والتي نجد لها تعبيرات حية في المناهج التربوية هذا من جهة أولى، من جهة ثانية فإن هناك إشكاليات تربوية ذات بعد وجوهر سياسي مرتبط شكلاً وموضوعاً بالحالة الفلسطينية، من جهة ثالثة وأخيرة فإن هناك إشكاليات بالعمق هي الآن تتعارض مع جوهر التربية المدنية وفلسفتها نتاج الواقع والحال المعاش .

التربية المدنية والمناهج التعليمية في فلسطين

إذا ما استدركنا ما نصت عليه (م ٢/٢٦ و م ١/١٣) بخصوص التربية والتعليم والتسامح والإنماء الكامل للشخصية ضمن بوتقة حقوق الإنسان، فإننا نرى الأمر وإن كان ينم عن رغبة في الإرتقاء بالمفاهيم الإنسانية، إلا أنها تفترض هذه الحالة وكأن الاستقرار بلغ أصقاع الأرض والحريات عمت الأرجاء وما بقي من مهمة على الإنسانية سوى بلوغ هذه الأهداف السامية . على أية حال فإننا سنتعرض إلى إشكالية التربية المدنية في المناهج التعليمية في فلسطين، وكأنه لا يوجد إلا نحن على طريق مبدأ الالتقاء مع الذات والخروج إليها[٥] مع إدراكنا الأكيد أننا لن نغطي

(٥)الالتقاء مع الذات والخروج إليها : هو مكاشفة الذات ببواطن الضعف الكامنة بذاتنا التربوية والخروج من إطار مفاهيم جامدة قد عفا وانقضى عليها زمن الحال والواقع والتجديد بما ينسجم مع ميكانزم الحاجة والواقع اللاّمنفصم عن ذاتنا الحضارية .

كل هذه الإشكاليات مع رغبتنا الأكيدة للتركيز على ما نراه أكثر أهمية وضرورة للإشارة .

ما أود إضافته بهذا السياق هو ما لمسته كطالب وأستاذ جامعي أعايشه الآن من خلال ما أقوده من نقاشات، محاضرات، ندوات، دورات . لذا يمكن لنا إدراجها ضمن المحاور التالية :

أولاً : الثقافة الإنتقائية .(تعبير مستحدث من قبل مقدم الورقة)

هي تمرير الصورة الأكثر إشراقاً وتكاملاً للذات الإنسانية لدرجة تفوق العادة، وتسقط ما هو بديهي بالإنسان،ونجد لهذه الثقافة مكاناً في العقلية العربية تفكيراً وسلوكاً، ونرى أن لها سلبيات منها :

- حجب الجانب الآخر من الصورة، والنقل الحقيقي .
- إفقاد الشخص القدرة على التفكير بشكل تكاملي .
- عندما نتحدث عن تفكير تكاملي، فإننا نقصد وجود منهجية تربوية قائمة على النظرة العلمية.
- قد تقود الثقافة الانتقائية إلى جلد الذات، وعدم التسامح معها،مما يعني حالة من انعدام التوازن.
- هذا يؤدي بدوره إلى تشكيل مفاهيم تربوية مشوهة، تؤثر بكل تأكيد على البنية المجتمعية الباحثة عن الكمال المجزوء،وليس عن الواقعية المرتبطة بذات الإنسان، والإنسان فقط .

ثانياً: إشكالية القدوة

مما لاشك فيه أن إشكالية القدوة تعتبر من أولويات المجتمعات الإنسانية، من حيث الحاجة إلى الاتباع والتمثل، ويرتبط هذا الأمر موضوعيا بهذه الثقافة أو تلك .

ثالثاً: مبدأ المرسل والمستقبل :

إن شكل تمرير المعلومة الأكاديمية وأدوات التواصل تشكل وبلا أدنى شك إحدى الإشكاليات الجوهرية في إطار بناء منهجية البناء التربوي والعملي والتي لها بكل تأكيد أبعاد حقيقية تتعلق بالتربية الديمقراطية وتجسد فلسفة الأبوة وتلحق أبلغ الأذى بالقدرة النشطة المفروض دوما أن تبقى حاضرة بذهنية وسلوك الطلاب وتضيق هذه الفلسفة إمكانية الطالب على الخلق والتساؤل وأحيانا دفع الأستاذ إلى العودة إلى ذاته والبحث من جديد لتدور عجلة المعرفة وهكذا دواليك .

التربية المدنية و خصوصيتها السياسية في الحالة الفلسطينية :

لقد خلق أوسلو واقعا ليس سياسيا فحسب، بل أدخل على المناهج التربوية مفردات وتعابير كانت وما زالت غير مقبولة على قطاع لا يستهان به من أبناء الشعب الفلسطيني . إننا لن ندخل بجدل سياسي حول هذه المعضلة التي أجهدتها الأحداث وقضت على فلسفتها إحداثيات الواقع والحال المعاش ولكن الطالب الآن يدرس عن فلسطين أية فلسطين ؟ و ماذا عن إسرائيل وماذا عن يافا، حيفا ...؟؟

هذه الحالة أوجدت لديه صدمة تربوية وإشكالية تتناقض شكلا ومضمونا مع مفاهيم و قيم مزروعة، إذاً ما الحل ؟ وما هي أفضل السبل للتعامل مع هذه الإشكالية ذات الطابع السياسي المحض وهل تنسجم مع فلسفة التسامح وقبول الآخر وهل قبول الآخر في هذا السياق ينفي وجودك ؟؟

هل للأضداد مكان في الواقع والحال سؤال جدلي ليس إلا كما اعتقد ؟ ما هي المساحة التي يجب أن نفعل بها جهودناونحصر ونقلص حجم الخسائر الإنسانية ليس على صعيد فقدان الحياة فقط بل على صعيد القيم التربوية رغم أن ثقافة الحرب هي السائدة والمسيطرة لأن الأمر ليس مرهونا بطرف واحد بل مرتبطاً بالطرف الآخر أيضا، فان المعضلة تزداد عمقا وتعقيدا ولكننا بالإمكان أن نركز على معضلة من المعضلات وأن نواجهها بشجاعة في ظل غياب المؤسسة الرسمية وحيث أن المؤسسة التربوية مغيبة وغائبة عن التأثير، يجدر بنا أن نرفع لواء الحوار والإصرار على الحياة عبر التمسك بقضية ما، مثلا مسألة العنف وأثره الخطير على المجتمع الفلسطيني حاضرا ومستقبلا وتبيان كيفية تعارضه مع مبدأ التربية المدنية . إنك بذلك تزرع مفاهيم لتحصدها ليس فقط بشكل مباشر بل بمرحلة ما بعد المعاشة أو بعد حين.

أود الإشارة والإثارة لأمر بالغ الأهمية وهو يتعلق بالتعليم والتربية المدنية في زمن الحرب حيث انه لم تنص اتفاقيات جنيف الأربعة في أي من موادها على مسالة التعليم في زمن الحرب وأن إشارة في إحدى موادها إلى ضرورة حماية العبادة والتعليم من القصف والتدمير وبالتالي فان مسألتي التربية والتعليم ليستا من سلم الأولويات في زمن الحرب حيث تصبح مسالة الحياة هي الأغلى وتوفير الغذاء والدواء هما الأشد وطأة والأكثر إلحاحا . ولكنني أسجل تميزا متفردا للشعب الفلسطيني في هذا المجال خاصة انه ما زال يمارس ثقافة المعرفة والتعليم رغم حالة الحرب المعلنة عليه منذ عامين و نيف .

على أية حال هذه الخصوصية تتطلب إعداد ورقة بحثية خاصة بهذا الموضوع وأنا بصدد العمل على إعدادها في القريب العاجل .

بناءً على ما تم إليه آنفا وقبل الخلوص بتوصيات عامة كخاتمة لهذا الجهد المتواضع تبرز لدينا مجموعة أسئلة بمجملها ملحة منها :

- هل نستطيع نحن الفلسطينيون بناء ثقافة التربية المدنية وكيف السبيل إلى ذلك؟
- هل لنا نحن الفلسطينين الفرصة لنعيد صياغة مفهوم التربية المدنية ببعديهاالقيمي والعملي ومن خلال أدواتها الفعالة
- كيف يمكن لنا كفلسطينيين أن نتعايش مع فكرة التربية المدنية في ظل درجات التعقيد العالية المصاحبة لفكرة التسامح وتقبل الآخر و بناء ثقافة السلام .
- الإنسان يبحث دائما عن التميز، بماذا يمكن أن نكون مميزين، بثقافة العدالة والخروج إلى الذات أم ماذا؟ .

توصيات عامة من مقدم الورقة

١. إن ما نحتاج إليه هو ليس فقط توحيد المفهوم ولكن في الحقيقة والواقع نحتاج إلى صقل إمكانيات العاملين لهذا المجال وتحديد الأدوات وتطويرها عبر صياغة مفاهيم موحدة وعزل منهجي لأمراض التربية المدنية المستشرية لدينا .
٢. ضرورة تطوير مكانزم التعايش مع الحالة القائمة بما لا يدع مجالا للشك للاستسلام أو

الإذعان لثقافة الحرب بل بناء إنسان خال من آثار هذه الثقافة جل ما استطعنا

٣. نحن ملزمون بضرورة الاعتراف بالأخطاء التربوية التي لا نتحمل مسؤوليتها وحدنا بل مجموع العناصر الذاتية والموضوعية ذات أبعاد تاريخية وسياسية.

٤. يجب التوقف والتصالح مع الذات عبر مكاشفتها بما نحاول تجنبه وعدم التصادم معها من ما نحمله من موروث سياسي واجتماعي.

٥. الكف عن سياسة منهجة الثقافة الانتقائية والسير نحو الحقيقة الكاملة ذات العناصر المتكاملة ومفاصلها ومكوناتها وجوانبها الإيجابية والسلبية .

٦. الارتقاء بمفهوم البطولة والتضحية وعدم ربطها بإطار واحد وقولبتها على أساس فلسفة الحرب بل محاولة لتوسيع آفاقها بمنظار قبول الآخر والبحث عن الجزء اللآمرئي للأشياء

٧. من دواعي البناء والتربية المدنية السليمة توفر أرضية من الحرية والاستقلال وهذا أمر ليس بأيدينا ولكن من الممكن لنا التأسيس له.

٨. التوقف عن المغالاة بعرض صورة القائد المسلم أو العربي والعودة إلى الاتزان الإنساني والتوقف عن تركيز القدوة بشخص الرئيس أو القائد بل التركيز على القيمة التربوية وجعلها الباروميتر الوحيد في الممارسة و القياس .

في الختام،،،

لا يسعنا إلا أن نقول أن هذه محاولة جد متواضعة تحتاج إلى ملاحظاتكم ونقدكم الفعال واللاتصالحي لكي نقوى على تحديد البوصلة نحو صياغة مفهوم موحد للتربية المدنية رغما وقصرا، وفوقا لكل الظروف .

تصور للإطار المفاهيمي للتربية المدنية

وحيد حبران
مدير مركز التطوير التربوي
وكالة الغوث

مقدمة

التربية المدنية أو التربية للمواطنة كما يسميها البعض من القضايا الهامة المطروحة على الساحة التربوية والتي أخذت تستحوذ على اهتمامات المفكرين والعاملين في الميدان التربوي في فلسطين، ولعلها تكتسب هذه الأهمية في فلسطين بصفتها دولة في مرحلة التكوين. وهنا تأتي الحاجة إلى إرساء قيم المواطنة وتعزيزها وتعميقها ومساعدة الأفراد على الإلمام بمجموعة من المفاهيم والمهارات والاتجاهات والقيم والصفات الشخصية ليتمكنوا من الاندماج في المجتمع والمشاركة الفاعلة الإيجابية في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية كمواطنين بما يحقق لهم حياة كريمة.

الحاجة إلى تربية مدنية

تعرف التربية بأنها «عملية عامة لتكييف الفرد ليتمشى ويتلاءم مع تيار الحضارة الذي يعيش فيه، وبهذا تصبح عملية خارجية يقوم بها المجتمع لتنشئة الأفراد ليسايروا المستوى الحضاري العام». أما المدنية كمفهوم فهي تقف في مواجهة حالة الطبيعة التي تتصف بالهمجية بشكل عام والتي لا يأمن فيها الفرد ولا ينعم بحق ما، ويسود فيها قانون الأقوى، فالمدنية هي حالة يصل لها الأفراد باختيارهم ويكون قوامها الاتفاق فيما بينهم وبينهم وبين السلطة السياسية وهذه الحالة تنشئ أولا سلطة سياسية يتفق الجميع على الخضوع لها طوعا مقابل ضمانها حقوقا معينة وعامة للأفراد بحيث يضمن الفرد بمقتضاها حقه في الحياة دون تهديد لحريته وملكيته إضافة لحقوق أخرى قد يحددها كل مجتمع وفقا لاحتياجاته، ويترتب كذلك على هذه الحالة واجبات معينة يحددها نص الاتفاق وتقدمها الدولة لأفرادها كواجب الدفاع عن الجماعة وواجب دفع الضرائب وواجب الحفاظ على الملكيات العامة (جاد وآخرون، ٢٠٠٢).

لقد كتب العديد من الفلاسفة عن ضرورة أن يتوافق النظام التربوي والتعليمي مع ما اتفق عليه المجتمع كأساس تقوم عليه العلاقات بين الأفراد وبين الأفراد والسلطة السياسية، وحالة الاتفاق هذه أو ما يطلق عليه تاريخيا التعاقد أو العقد الاجتماعي أرست حقوقا للأفراد، وكان من الضروري تحويلها لقيم يتم تربية النشء عليها لضمان استمرارية العلاقة بين الأفراد- الذين أصبحوا مواطنين- وبين الدولة وكذلك بين الأفراد أنفسهم على أساس هذه الحقوق والقيم.

وتقسم الحقوق الناتجة عن حالة المدنية هذه إلى:

- حقوق سياسية تنظم علاقة الفرد بالدولة والسلطة السياسية وتشمل الحق في الانتخاب والحق في المشاركة السياسية العامة.
- حقوق مدنية تغطي بالأساس الحريات التي يتمتع بها الأفراد كأفراد في المجتمع ويقبل بها الأفراد الآخرين والمجتمع وتعمل الدولة على ضمان هذه الحريات. ومن هذه الحريات المدنية ما اعتبر حريات أساسية للأفراد مثل: حرية التعبير، حرية التنظيم، حرية العبادة حرية الفكر، حرية التنقل والإقامة، حرية اختيار مجال العمل والتعليم وحرية اختيار الزوج/الزوجة.

مفهوم التربية المدنية

يستخدم مصطلح التربية المدنية أو التربية للمواطنة للدلالة على نمط معين للعلاقات بين الأفراد في المجتمع، وتشمل هذه العلاقات: علاقة الفرد مع الفرد، وعلاقة الفرد مع الجماعة وعلاقة الجماعة مع الجماعة، ويقع ضمن هذه العلاقات العلاقة بين المواطن العادي وصاحب المركز في السلطة، وبين المواطنين العاديين بعضهم ببعض.

وتعالج التربية المدنية في جوهرها المواطنة وما يترتب عليها من حقوق وواجبات. والمواطنة هي الصلة أو الرابطة بين الفرد والدولة التي يقيم فيها بشكل ثابت، وتحدد هذه العلاقة عادة حقوق الفرد في الدولة وواجباته تجاهها. ويمكن القول أيضا أن المواطنة مكونة من مجموعة من العلاقات التي تتم بين الفرد والدولة أو المجتمع والتي تجسد حقوق الفرد وواجباته.

بالطبع، كل شخص هو مواطن بالولادة ويتمتع بمدى كامل من الحقوق السياسية في الدولة التي يعيش فيها، لكن ليقوم المجتمع الديمقراطي بوظيفته وليمارس كل شخص مواطنته بشكل كامل، فإن التربية المدنية يجب أن تعتبر جزءا هاما من التربية التي تمارس في المدرسة وبهذا فإن التربية المدنية لها وظيفة سياسية.

وتؤكد التربية المدنية أو المواطنة على الهوية الإنسانية للمواطن في إطار جغرافي وثقافي واجتماعي وسياسي، هوية يمارس من خلالها حياته بالولاء والانتماء والاعتزاز بالجماعة المحيطة والوطن والأمة التي ينتمي إليها والإنسانية التي تميزه عن غيره من المخلوقات.

إن التربية المدنية ليست سوى وسيلة من وسائل تنوير المواطن وتفتيح ذهنه ومشاعره على حقيقته من حيث أنه عضو حر في الدولة، يتساوى مبدئيا مع سائر أعضائها في الحقوق والواجبات، ويشارك في حياتها ،وواجبه المشاركة على جميع الأصعدة بحسب المؤسسات والأنظمة القائمة فيها.

إن حاجة المواطن للتربية المدنية ملحة ليتمكن من القيام بالأدوار المتوقع أو المطلوب منه القيام بها تجاه نفسه وأسرته ووطنه/قطره الصغير، ووطنه الكبير والعالم أجمع. وتتناسب درجة هذه الحاجة مع درجة تحضر المجتمع في القطر وتمدنه وتعقد الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية فيه. أما طبيعة هذه التربية ومحتواها فيعتمدان على طبيعة أو شكل النظام السياسي والاقتصادي القائم، فهي:تكون في المجتمع الديكتاتوري المنهج سياسيا واقتصاديا شكل من أشكال التدجين.وتكون في المجتمع الديمقراطي المنهج ضرورة تربوية أو حياتية لا بد منها لتحرير

المواطن وتزويده بالمعارف وتربيته على القيم والاتجاهات والمبادئ والمهارات اللازمة للبقاء ولحياة أفضل (عايش، ١٩٩٤). ويجب ألا يغيب عنا أن التربية المدنية في المجتمعات هي أولا وآخرا تربية من أجل الحرية.

ويمكن تركيز مفهوم التربية المدنية أو التربية للمواطنة في سعي المدرسة إلى إعداد الطالب/ة للمواطنة الفاعلة بتعريفه بحقوقه وواجباته، وإكسابه المعلومات والقيم والمهارات التي تمكنه من إدراك هذه الحقوق والواجبات بحيث تصبح معيارا يتصرف على أساسه. كما تهتم هذه التربية بإكساب الطلبة القدرة على التفكير في القضايا الإجتماعية والسياسية والإقتصادية تفكيرا ناقدا (العتم وآخرون، ٢٠٠٢).

ويشمل مصطلح التربية المدنية جميع المواضيع والأنشطة التربوية الهادفة إلى تعلم وتمثل قوانين الفرد والحياة الاجتماعية، وهذا يستدعي دراسة المجتمعات المعاصرة وتلك التي كانت في الماضي. ولكن هذا لا يعني أن التربية المدنية هي ببساطة دراسة المؤسسات السياسية وبعض النصوص القانونية الهامة وخبرات الحياة المدرسية، إنما يعني أنها تأخذ بالاعتبار أيضا المشكلات الهامة التي يواجهها المجتمع في الوقت الحاضر أو في المستقبل، ويقوم الطلبة بدراسة هذه المشكلات ومحاولة فهم تعقيداتها وتضميناتها.

مكونا التربية المدنية

تتكون التربية المدنية من مكونين أساسيين هما: المكون الأساسي هو تربية المواطن أو التربية للمواطنة Citizenship Education أو إعداد المواطن للقيام بأدواره المختلفة في الدولة بكفاءة وفاعلية في الوطن الصغير (والكبير) والمكون العالمي (التربية العالمية Global Education). وتأتي أهمية المكون الثاني من تحول العالم إلى ما يشبه القرية العالمية نتيجة شيوع وسائل الاتصالات والمواصلات الكونية العابرة للحدود الأرضية والفضائيات المخترقة للجدران البيتية، مما يسهل الانفتاح على الثقافات الإنسانية تحقيقا لمبدأ توسيع دوائر انتماء الفرد. ويهدف هذا المكون إلى إعداد الفرد للمساهمة الثقافية في تكوين منظور عالمي يركز على الترابط والتفاهم والتعاون بين الشعوب والأمم (عايش، ١٩٩٤). وهذا يحتم أن تكون التربية المدنية أساسا صالحا تبنى عليه المواطنة العالمية حتى تدرك الأجيال العلاقات المتشابكة بين البشر ويتعرفوا المصلحة الإنسانية المشتركة ويتقبلوا الاختلافات العرقية والثقافية بين الناس، وما يتطلبه ذلك من تسامح وتقدير لثقافات الآخرين ومعتقداتهم (الغتم وآخرون، ٢٠٠٢).

أهمية تدريس التربية المدنية

تذكر الغتم وآخرون (٢٠٠٢) مجموعة من النقاط التي تبين أهمية تدريس التربية المدنية أو التربية للمواطنة، ومن أهم هذه النقاط أنها تسهم في:

- إعداد المواطن الذي يحس بمشكلات المجتمع، ويمتلك الاستعداد الحقيقي للمشاركة الإيجابية في حل هذه المشكلات.
- إعداد الطالب للعيش في مجتمع ديمقراطي، يتعرف فيه حقوقه وواجباته ومسؤولياته

وما تتطلبه الديمقراطية من مشاركة فاعلة في القضايا الوطنية.

- إكساب الطالب مهارات ذات مستوى عال من التفكير مثل التفكير الناقد وحل المشكلات والقدرة على التحليل والحوار وتقبل الرأي الآخر .
- إكساب الطلبة منظومة من القيم والأخلاق والاتجاهات الإيجابية وترسيخها لديهم كتحمل المسؤولية واتخاذ القرار والتعاون.
- غرس الإنتماء الوطني لدى الطلبة.

أهداف التربية المدنية

يشارك في تحقيق أهداف التربية المدنية جميع مؤسسات المجتمع المدني بدءاً من الأسرة التي تنفرد بالتأثير في الأطفال في مراحل تكوينهم الأولى، والمدرسة التي تسهم في تكوين القيم والاتجاهات بالإضافة إلى المعلومات وطرق التفكير والمهارات المختلفة التي تتضمنها المناهج المدرسية وكذلك الممارسات اليومية في المجتمع المدرسي، كما يسهم في تحقيق هذه الأهداف جميع مؤسسات الدولة بما فيها وسائط الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة والمؤسسات الأهلية العاملة في مجال التربية المدنية وحقوق الإنسان.

إن غاية التربية المدنية هي تنشئة الإنسان كمواطن، أما الأهداف العامة للتربية المدنية أو المواطنة فهي ما يلي (تربية المواطنة في مناهج البحرين الدراسية، الخطوط العريضة لمناهج التربية المدنية في فلسطين):

- إلمام الطلبة بالمعرفة التي تمكنهم من المشاركة الفعالة في الحياة المدنية والسياسية في مجتمعهم وتطوير معارف الناشئ العامة المتعلقة بالأمور الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.
- اكتساب وممارسة المهارات الحياتية اللازمة للمواطنة لتحقيق التفاعل والمشاركة الإيجابية في قضايا المجتمع.
- اكتساب القدرة على التفكير في القضايا الاجتماعية والسياسية والإقتصادية تفكيراً ناقداً، وما يتطلبه ذلك من عمليات التحليل وفحص الحقائق والوصول إلى نتائج لها ما يسندها.
- الوعي بالهوية الوطنية وتنمية الإحساس بالواجب والانتماء نحو المجتمع المحلي ومعرفة أمور الدولة والوطن والحكومة والشعب والحقوق والواجبات الإنسانية العامة.
- خلق المواطن/المواطنة المتسم بالمشاركة الكاملة في بناء المجتمع والمتحمل المسؤولية خاصة فيما يتعلق بالمساءلة ونبذ ما يناقض بناء الديمقراطية على كافة المستويات.
- تجسيد روح المواطنة القائمة على التشبث بالحقوق والواجبات في إطار من الحرية الواعية التي يمكن من خلالها أن تترجم الديمقراطية إلى سلوك وأن تصبح نظام حياة يعتادها الفرد.
- امتلاك الأسس التي تقوم عليها المواطنة العالمية والقدرة التواصل الثقافي والحضاري في عالم متغير وعلى التفاعل مع القضايا المعاصرة والوعي بأهمية السلام والتفاهم.

ويتطلب تحقيق هذه الأهداف والنتاجات توفير الفرص للطلبة للخروج من صفوفهم من أجل

فحص ومعايشة المشكلات الحقيقية في المدرسة وفي المجتمع، وتحليل هذه المشكلات وحلولها ووضع خطة إجرائية وعرض النتائج التي يتوصلون إليها أمام الآخرين. ويمكن ترجمة ذلك عمليا من خلال دمج التعلم النشط داخل كل من الصف والمجتمع من خلال نشاط المشروع الذي يقوم به فريق من الطلبة بهدف تطوير الشعور بالانتماء للمجتمع وتطوير فهم أعمق للسياسة العامة.

خصائص برامج التربية المدنية الفعالة

تتمتع برامج التربية المدنية الفعالة على الأقل بخمس خصائص هي:

- إشراك الطلبة في العملية التعلمية بشكل نشط وبطريقة تشعرهم بقيمتهم.
- ممارسة التأمل وتداول الآراء (التشاور) بشكل منتظم.
- وجود محتوى واقعي ومتوازن فيما يتعلق بالقضايا التي يتناولها.
- استثمار المصادر البشرية المجتمعية داخل الصف.
- توفير دعم قوي من قبل الإدارة المدرسية.

وتبنى هذه البرامج بحيث تسعى لتسهيل ممارسة المتعلم لما يلي:

١-الاكتشاف: اكتشاف الذات والآخرين، والمجتمع المدني الذي يعيش فيه المتعلم، والعالم والقيم الإيجابية ومعنى العيش المشترك.
٢- التفكير: التفكير الناقد، والتحليل، والاستنتاج، والمقارنة، والاجتهاد في تكوين رأي شخصي.
٣- الاتصال: الإصغاء الفعال، والتعبير، والحوار.
٤- التفاعل: العمل الجماعي والتشاور وتداول الآراء وإدارة النزاعات.
٥- الالتزام: الالتزام بالحياة الجماعية والمصلحة العامة.

محتوى التربية المدنية

يصنف عايش (١٩٩٤) والغتم وآخرون (٢٠٠٢) محتوى أو مقومات التربية المدنية إلى ما يلي (انظر ملحق ١ وملحق ٢ كمثالين على محتوى منهاج التربية المدنية في كل من فلسطين والبحرين):

أولا: المعارف (المعلومات) أو (الأساس المعرفي) وتشمل ما يلي:

- المعلومات المتعلقة بشؤون الوطن مثل تعرف الدستور الذي يقوم عليه الحكم وتعرف أجهزة الحكم وسلطاته الثلاث والوقوف على حقيقة المؤسسات الإعلامية وأثرها في تكوين الرأي العام.
- معرفة متعلقة بالمجتمع العالمي والتفاعل مع قضاياه ومعرفة متعلقة بعلاقة الوطن بهذا المجتمع. ومعرفة الأسس التي تقوم عليها المواطنة العالمية والقدرة على التفاعل مع القضايا المعاصرة والوعي بأهمية السلام والتفاهم.

- معرفة نظام القيم وتطوره في المجتمع مع الإطلاع على أنظمة القيم في الثقافات الأخرى وذلك بغية التعرف على معايير السلوك في التعامل مع بقية المواطنين والناس.
- تعرف مبادئ الديمقراطية التي تمكن الطالب من المشاركة الفعالة في مجريات الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مجتمعه.
- معرفة واجبات المواطن ومسؤولياته وحقوقه وامتيازاته.
- ثقافة سياسية تمكنه من اتخاذ القرار السليم في المواقف التي توجب ذلك.

ثانيا: المبادئ الأخلاقية والمعتقدات المدنية (أو الأساس الوجداني) وتشمل ما يلي:

- الالتزام بالقيم المدنية المشتركة.
- احترام التنوع والتعدد في المجتمع، والحقوق الإنسانية للمعارضة والأقليات.
- المساهمة الإيجابية في الحياة العامة.
- ضمان الحريات المدنية وصونها.
- التعامل مع المواطنين على أساس العدل وتكافؤ الفرص والمساواة أمام القانون.
- التسامح مع الآخرين والتعاون.
- الثقة بالنفس وتحمل المسؤولية.

ثالثا: المهارات الأساسية اللازمة للمواطنة الصالحة (أو الأساس العملي)وتشمل ما يلي:

- مهارات التفكير المنطقي والنقدي (الناقد) والإبداعي.
- مهارات التواصل اللفظية والكتابية.
- مهارات الاستماع الفعال
- مهارات المشاركة المدنية في الحياة العامة مثل مهارات الخطابة والقيادة والاقتراع
- مهارات العمل في فريق .
- ممارسة الحقوق والواجبات في مجتمع ديمقراطي.

التربية المدنية والحياة المدرسية

يعتبر بناء ونقل المعارف والقيم الركن الأول للتربية المدنية، أما الركن الثاني لها فهو الحياة المدرسية. حيث تعد الخبرة اليومية للطلبة في الحياة المجتمعية مع بعضهم ومع الكبار في المدرسة (وبين الكبار أنفسهم) سياقا لا غنى عنه لتطوير التربية المدنية وتطبيقها. وتعد الحياة المدرسية محور اهتمام لكل توترات وتناقضات التربية المدنية أكثر منها مكانا لنقل المعارف والقيم. لذلك من الضروري إيجاد صيغة من التربية المدنية لا يتم اختزالها إلى الجانب الذهني المعرفي فقط ولا تقتصر على نقل المعرفة والقيم والتفكير فيها، إنما توفر للطلبة فرصة حقيقية لمعايشة الخبرة المدنية من خلال تعلم قوانين الحياة اليومية في المدرسة والتي تعتبر وسيلة لبناء المهارات الاجتماعية.ويمكن تمييز ثلاث مجالات للمشاركة في الحياة المدرسية هي:

الصف

تمارس المدرسة من خلال الصف وظيفتها الأساسية في نقل المعرفة والاتجاهات والمهارات للطلبة، ويوجد في الصف عدة إمكانيات لتطوير الجوانب الديمقراطية مثل: تزويد الطلبة بمعلومات عن نوايا المعلمين وتوقعاتهم ومعايير تقييمهم للطلبة وأساليب ذلك. إن هذه القضية تهم جميع المعلمين، ولكنها تبرز أكثر في صفوف التربية المدنية حيث هناك فرصا أكثر لتمكين الطلبة من بناء المعرفة واكتساب القيم.

الحياة اليومية التي تجري خارج صفوف المدرسة:

ويتمثل ذلك في اللجان الطلابية والمجالس الإدارية التي يوجد فيها ممثلون للطلبة يتم انتخابهم من قبل زملائهم. ولمساعدة الطلبة على ممارسة حقوقهم بشكل ملائم وتخليصهم من الشعور بأنهم بعيدين عن عملية اتخاذ القرارات في المدرسة يمكن اقتراح ما يلي:

- تشجيع الكبار على تقدير قيمة اللجان الطلابية المختلفة وتبني اتجاهات إيجابية نحوها.
- مراعاة الوضوح في أنظمة المدرسة وتعميمها على الطلبة وشرحها لهم.
- تدريب ممثلي الطلبة الذين يتم انتخابهم على القيام بواجباتهم في المجالات المختلفة في المدرسة.
- إتاحة الفرصة للطلبة لمناقشة الجوانب المختلفة للحياة المدرسية.
- نقل التجارب الناجحة التي تمت في مدارس أو دول أخرى، فمثلا في بعض المدارس الألمانية يختار الطلبة معلما، محاميا ليقوم بتسهيل الحوار مع إدارة المدرسة والدفاع عن الطلبة إذا لزم الأمر.

النشاطات المرافقة للمنهاج

إن هذه النشاطات المرافقة للمنهاج وخاصة التي تتم خارج ساعات دوام المدرسة تزود الطلبة بفرص ثمينة تمكنهم من تحمل المسؤولية واكتساب مهارات حياتية مختلفة وتفتح المدرسة أمام العالم الخارجي، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق مجموعة من الوسائل والأنشطة والفعاليات منها التالية:

- العمل في مشروعات صغيرة
- الرحلات
- الحملات التطوعية
- الأندية الطلابية
- المعارض
- الندوات والمؤتمرات
- المسابقات الفردية والجماعية
- الأنشطة الرياضية
- المهرجانات الثقافية
- استضافة أنشطة مجتمعية في المدرسة
- استضافة مؤسسات المجتمع لأنشطة مدرسية

هناك بعض الدول التي عملت على تشجيع وتعميم مبادرات مثل «مبادرة كل طالب هو مواطن» Every Student a Citizen initiative التي كان هدفها العام يتمثل في:

إعداد الطلبة والشباب للانخراط والمشاركة بشكل نشط كمواطنين في مجتمع ديمقراطي، وتمكينهم من المشاركة في تشكيل مستقبل المجتمع لما فيه مصلحة الجميع.

ومن أهداف هذه المبادرة (www.aypf.org/forumbriefs/2000/fb101800.htm):

- تعزيز دور المدرسة في بناء الذات الديمقراطية لدى الطلبة

- إشراك جميع الطلبة في المواطنة النشطة من خلال التعلم الذي يربط الدراسة الأكاديمية داخل الصف بالمشكلات والقضايا الواقعية في الحياة والمجتمع.
- مساعدة القادة التربويين على تحقيق الرسالة التعليمية والمدنية للمدرسة.

إشكالية التربية المدنية

تنبع الإشكالية الخاصة بالتربية المدنية من كونها ليست مادة مثل المواد الأكاديمية الأخرى كالعلوم والجغرافيا والرياضيات، فهذه المواد موضوعها محدد وواضح وطبيعة تدريسها واضحة أما مادة التربية المدنية فهي تختلف عن ذلك في القضايا التالية:

- تتطلب مناخا مدرسيا ملائما، إذ لا يعقل أن يحوي المنهاج موادا تتطرق لاحترام الكرامة الإنسانية وصيانتها وتكون هذه الكرامة موضع انتهاك في البيئة المدرسية بسبب العنف الجسدي أو اللفظي.
- لا ينحصر منهاج التربية المدنية في البيئة المدرسية فقط، إذ له علاقة بالبيئة العائلية والبيئة الاجتماعية والبيئة السياسية، فلا يعقل أن يحوي المنهاج قيما تركز على المساواة في حين تكون البيئة العائلية للطلبة تنضح بأنواع مختلفة من التمييز مثل التمييز بين الولد والبنت وفي حين تكون البيئة الاجتماعية تمارس التمييز على أساس الغنى والفقر، أو تكون البيئة السياسية تميز وتحابي أصحاب الشأن والنفوذ والجاه.
- تلعب طبيعة الدولة المطبقة لمنهاج التربية المدنية دورا أساسيا في مدى ترسيخ ما تبثه من قيم في مناهجها ومدى ثبات هذه القيم بين الطلبة والمعلمين، فالدولة التي يسودها الانتماء الوطني والتي تتمتع بولاء أفرادها لا تجد صعوبة في معالجة مشكلة التربية المدنية مثل الدولة الضعيفة الممزقة بسبب تعدد الانتماءات والولاءات وتناقضها بين الأفراد.

العلاقة بين التربية الوطنية والتربية المدنية

يخلط البعض بين التربية المدنية والتربية الوطنية ويعتبرهما مصطلحان مترادفان وهذا الأمر في رأيي غير دقيق. وفيما يلي مجموعة من النقاط التي أذكرها للمساعدة في تمييز هذين النوعين من التربية وتوضيح العلاقة ومجالات التقاطع والاختلاف بينهما:

- «تتمحور مادة التربية الوطنية حول تنمية الانتماء للوطن وحب الأرض والجماعة التي ينشأ في وسطها الإنسان». «أما مادة التربية المدنية فهي تتضمن في الغالب حقوق وواجبات المواطنة والتي تقوم على تنشئة الفرد من حيث هو عضو بالفعل في دولة وطنية، ومن حيث هو بهذه الصفة داخل في نظام محدد من الواجبات والحقوق، أي تتعلق التربية المدنية بحقوق الفرد وواجباته في إطار انتمائه لجماعة معينة وعيشه على أرض محددة».
- يمكن أن تشكل مواضيع مادة التربية الوطنية خلفية أساسية تبنى عليها مواضيع التربية المدنية، ففي حين تعطي مادة التربية الوطنية خلفية جيدة عن مفهوم الأمة والأسس التي تقوم عليها مثل اللغة والتاريخ المشترك والتراث والأرض، وكذلك مفهوم الوطن والدولة بما فيها أشكال الدول ونظام الحكم فيها، فإن مادة التربية المدنية يمكن أن تشمل مبدأ الحرية

وحقوق المواطن ومبدأ المساواة وواجبات المواطن إضافة للدستور الفلسطيني وبعض المواثيق الدولية الخاصة بالحقوق للأفراد سواء المرأة والطفل وذوي الحاجات الخاصة، كما تشمل كل ما يتعلق بتلك المواضيع من قيم مثل الإنجاز والمساءلة والمسؤولية والعمل المشترك وقبول الآخر والحرية والإبداع الفكري والنقد العقلاني.

- تعنى التربية الوطنية في معناها الضيق الشائع بتنمية الشعور الوطني وحب الوطن والاعتزاز به، وبتغذية الولاء الوطني في نفوس أفراد الجماعة الوطنية وفئاتها، وفي معناها الأوسع تدل على التربية التي تتم على مستوى الوطن، بإشراف الدولة الوطنية حيث توجد وتشمل كل النشاطات التربوية والتعليمية وتتفاعل مع ظروف الوطن وحاجاته وتراثه وتطلعاته وأنظمته، أما في معناها الوسط فهي تدل على مجموعة مواد ونشاطات من شأنها أن تغذي الوعي الوطني والالتزام الوطني والعمل الوطني بطبيعة مضمونها. أما التربية المدنية فموضوعها تنشئة الفرد من حيث هو عضو بالفعل في دولة وطنية، ومن حيث هو- بهذه الصفة- داخل في نظام محدد من الواجبات والحقوق. وهي تشمل العلاقة المتبادلة بين المواطنين والدولة وبين المواطنين فيما بينهم في إطار جماعة وطنية محددة ووطن أو أرض يقيمون عليها.
- تبحث التربية الوطنية في حقوق وواجبات المواطن نحو وطنه، ونحو الأفراد الآخرين الذين يعيشون على أرض الوطن، أما التربية المدنية فهي تبحث فوق ذلك حقوق وواجبات المواطن عندما يدخل في علاقة مع مواطنين آخرين خارج نطاق الوطن، بمعنى آخر فهي تبحث في حقوق وواجبات الإنسان كإنسان يعيش في وطن أكبر، ويشمل ذلك الحقوق المدنية العامة والقانون المدني العام، وبهذا تصبح التربية المدينة علم يعالج حاضر النظم الاجتماعية والنظم السياسية وأنواع العلاقات بين الأفراد وبين الفرد والجماعة والجماعات الأخرى أي بين المواطن والوطن وبين المواطن والعالم الخارجي.
- تبحث التربية الوطنية والتربية المدنية معا موضوعا أساسيا هو المواطنة التي تقوم على إدراك الحقوق والواجبات الإنسانية وممارستها بوعي ومسؤولية.
- هناك من يعتبر التربية الوطنية تربية سياسية للنظام الحاكم وحده، أما التربية المدنية في تربية للمجتمع نفسه على اختلاف تياراته وثقافاته ومؤسساته (مغيث، ٢٠٠٢).

عوائق أمام التربية المدنية

هناك مجموعة من العوائق التي يمكن أن تعترض طريق التربية المدنية والتي ينبغي الانتباه إليها والعمل على الحد من تأثيرها، وهذه العوائق هي (مسرة، ٢٠٠٢):

- تدريس التربية المدنية بشكل نظري يقتصر على ما يتم بين جدران الصف، واعتماد الحفظ والتلقين والإلقاء طرقاً دائمة لتدريسها، وهذا يؤدي إلى غياب الحيوية في العملية التعليمية ويصبح الهدف هو الامتحان الذي يأتي لقياس ما حفظه الطالب من تلك المعلومات النظرية بمعزل عن الواقع الحي المتحرك وبصرف النظر عن الاستيعاب والانفعال والتفاعل مع تلك المعلومات.
- النمط السائد في أنظمة لا تحتاج إلى مشاركة الناس حتى تستمر. وهذا النمط يجعل

المواطن يشكك في جدوى المشاركة السياسية أو الانتخابية، ولعل هذا يفسر سبب انخفاض معدل حضور الناخبين في الانتخابات وعزفهم عن المشاركة في أنشطة الأحزاب السياسية.

- بعض القيم التقليدية السائدة ذات التأثير السلبي في الحياة العامة مثل التربية التلقينية والقدرية في السلوك والتبعية، والاتجاهات السلبية للأسرة.
- الشعور بأن الواقع هو دون الطموحات بعد معاناة أليمة.
- الرتابة في عمل مؤسسات رسمية كبرى تفتقر إلى القيادة والإبداع بينما تتوافر لديها إمكانات بشرية ومادية كبيرة.

ويضيف مسرة (٢٠٠٢) بأن هناك سبعة أنماط تعليمية وسلوكية في التربية المدنية يدعو المعلمين والمعلمات إلى الحذر منها، وهي:

١- **التلقين:** كلما كان التعليم تلقينيا إملائيا، كلما كان تأثيره على السلوك ضعيفا، وكلما كانت فرصة الممارسة وتنمية القناعة الذاتية ضعيفة أيضا.

٢- **المثالية**: إن طرح القيم المواطنية بشكل مبادئ عامة تحقق الرفاهية والسعادة في المجتمع فيه انتقاص للبعد الواقعي النضالي لهذه المبادئ التي يتطلب تطبيقها وممارستها في كثير من الأحيان شجاعة وتضحية، وأحيانا نضالا يوميا.

٣- **الأدلجة**: قد يسعى معلم له التزاماته ومشاعره ومواقفه الخاصة إلى التأثير على طلبته ونقل مواقفه إليهم دون أن يتيح الفرصة لهم لتكوين قناعتهم الذاتية، ودون مراعاة شخصية الطالب ومشاعره ومواقفه. إن العلاقة بين المعلم/ة والطالب/ة يجب أن تتميز بالإصغاء والحوار واحترام الرأي المختلف.

٤- **الحوار السائب**: قد يقع بعض المعلمين في مأزق إدارة نقاش بين الطلبة دون تنظيم هذا النقاش وتوجيهه وتحديد وقته واستخلاص نتائجه، فيكون هذا النقاش أشبه ما يكون بحوار سائب تتصارع فيه الآراء ويتحدث الجميع دون أن يستمع أحد إلى آخر.

٥- **نقل اللغة المتداولة في التنافس السياسي إلى الصف**: هناك بعض العبارات المتداولة في الخطاب السياسي في المجتمع ذات طابع نزاعي يتم تداولها في التعبئة السياسية والتنافس السياسي. وهنا ينبغي على معلم التربية المدنية الحذر من تسويق هذه العبارات التي تحولت أحيانا إلى شعارات. إن التحدي الكبير في التربية المدنية هو تحويل المفاهيم إلى سلوك يومي مضمونا لا قولا وخطابة.

٦- **الاستيراد دون تأصيل**: بما أن التربية المدنية والتربية للمواطنة غارقة في الخصوصية فإنها تحتاج إلى إنتاج مبدع يعيد قراءة الحضارة الغربية من منطلق قيمي لا يقتصر على الجمالية الشكلية والبلاغة اللفظية.

٧- **القدرية والهروب**: يلجأ بعض المعلمين والطلبة إلى التهرب من مناقشة موضوع المواطنة ودور المواطن الإيجابي بحجة أن «هذا قدرهم» و«مش طالع بأيدينا شيء»، وقد يقومون بتوجيه توصيات إلى الغير وكأن هذه التوصيات لا تعنيهم، وأحيانا يلجأ البعض إلى الخطاب الإرشادي أو خطاب «الينبغيات» (ينبغي، يجب). وهناك آخرون يتهربون عن طريق طرح قضايا كبرى (في السياسية التعليمية والتخطيط العام والسياسات الكبرى) بدلا من

المباشرة في العمل الممكن والمتوفر حاليا ويدعون أنه لا تتوفر إمكانات لذلك.

التحدي الكبير أمام التربية المدنية

يتمثل التحدي الكبير، في رأيي، أمام التربية المدنية في المؤسسة التعليمية بالمشكلة التالية التي ذكرتها إلهام عبد الحميد (٢٠٠٢) والتي أقتبسها حرفيا:

«على الرغم من انتشار مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي والمتمثلة في النقابات المهنية والنقابات العمالية والجمعيات الأهلية و.....إلا أن المؤسسات التربوية (مؤسسة التعليم على وجه التخصيص) لا تشيع من خلال مناهجها ثقافة المجتمع المدني، بل على العكس لا زالت مؤسسة تقليدية تعتمد على مناهج تقليدية لا تعد المواطن للعمل الجماعي أو العمل الاجتماعي. والجدير بالذكر أن كثيراً من الدراسات التربوية أكدت على أن النمط السائد بين المعلمين لا زال يفتقد لمهارات العلاقات الإنسانية والاجتماعية ولمهارة التفاعل والمشاركة الذي يمكن التلاميذ من اتخاذ القرار واختيار البدائل واكتساب مهارة السلوك الاجتماعي. كما كشفت الدراسات على أن قيم التسلط والسيطرة وتكريس المناخ السلطوي داخل المدرسة، واستخدام الأساليب القمعية وغياب علاقات إنسانية واجتماعية تتسم بالتعامل بين المعلم والتلميذ وبين كلاهما والبيئة المحيطة بهما هي الأساليب الأكثر انتشارا في المدارس بالوطن العربي، ومن ثم فإن هناك فجوة واسعة بين العمل على انتشار ثقافة المجتمع المدني من خلال مؤسساته أو من واقع المؤسسة التعليمية التي لا زالت منغلقة لا تهيئ تلاميذها للارتباط والتضامن والاشتباك مع الواقع الاجتماعي والقضايا المحيطة بهم، كما أنها لا تكسب تلاميذها مهارات الممارسة والتفاعل والمشاركة وحل المشكلات والوعي بالواقع المحيط بهم، ولا تدربهم على قبول الرأي الآخر وقبول بقية الآراء بشكل عام ومشروعية التناقضات والخلافات.

إن المناخ الذي يسود في حجرات الدراسة يتسم بالخوف والرهبة بدلا من الحرية، ويتسم بالسلبية بدلا من المشاركة، والانفعالية بدلا من العقلانية، والعدوانية والتعصب وفقدان الثقة بالآخر بدلا من قبوله والتسامح معه.

ويمكن القول أن الواقع التعليمي بالوطن العربي (المناخ السائد في العملية التعليمية والمناهج الدراسية) يحتاج إلى تطوير من أجل تكوين الشخصية القادرة على العمل والمشاركة والتفاعل مع الآخر دون خوف أو انسحاب أو انسحاق أو عدم ثقة. ولعل ذلك يتطلب توفير الأنشطة والمناخ المدرسي الذي يستند على الحرية، والمناهج الدراسية التي تمكن أن تكسب التلاميذ الوعي بمشاكل بيئتهم المحلية، وتكسبهم مهارات الحوار وإبداء الرأي بموضوعية وعقلانية للمشاكل المحلية والدولية، وتكسبهم أيضا مهارات التفاعل مع المشاكل المجتمعية والتعامل مع الهيئات أو المؤسسات الأهلية بوعي وفهم ونضج.»

وفي نفس المجال يشير مغيث (٢٠٠٢) أن التعليم العربي يعاني من مشاكل جمة تقف في سبيل تحوله إلى تعليم عصري قادر على دفع الناس إلى اقتحام المستقبل بخطى واثقة، ويذكر عدة سمات للتعليم العربي فيما يتعلق بالتربية المدنية، وقد اخترت من هذه السمات نسق التعليم فالتعليم العربي، وهذا ينطبق في رأيي على التعليم في فلسطين إلى حد كبير، يتميز في الغالب بنسق عام (مع وجود تباينات بين الدول العربية) أهم مفرداته هي:

- المعلم سلطة وهو يملك المعرفة والحقيقة.

- هناك نموذج واحد صحيح للمعرفة والسلوك، وهناك اتجاه واحد على الكل السير فيه.
- التلقين، والإلقاء، والإملاء، الحفظ والتسميع.
- الطاعة فضيلة الفضائل.
- الثواب والعقاب هما فقط علامات السير.
- الامتحان غاية وحيدة.
- لا اختلاف، ولا مغايرة، ولا إبداع.
- رفض التفرد والفردية، وتقديس النمطية.
- طريق واحد للبقاء والتقدم.
- الحقائق مطلقة والنصوص والأوامر مقدسة.

أسئلة تحتاج إلى وقفة تأمل

فيما يلي مجموعة من الأسئلة أود ذكرها لأنها تحتاج إلى وقفة تأمل من المهتمين بالتربية المدنية:

- كيف يمكن تفادي أن يؤدي اهتمام التربية المدنية أو التربية للمواطنة بإعداد مواطن فاعل يعيش في وطن ما إلى الانكفاء على الذات وضرب طوق العزلة؟.
- هل يتم تنظيم منهاج التربية المدنية بحيث يتمكن الطلبة من المعلومات والمفاهيم الأساسية قبل أن يطلب منهم اعتبار القضايا التي تواجه المواطن؟ أم يتم تنظيمه بحيث تعرض هذه المفاهيم والمعلومات في سياق قضايا على شكل مشكلات؟.
- ما الصورة التي ينبغي أن يكون عليها منهاج التربية المدنية المدرسي ليسهم في إعداد المواطن الفعال في عالم تكتنفه المتغيرات المتسارعة؟.
- كيف يمكن التوفيق بين الفردية والجماعية، وبين الحرية والنظام؟.
- ما الدور الذي ينبغي أن تقوم به كل من الأسرة ومؤسسات المجتمع المدني لتكون شريكا حقيقيا للمدرسة لدعم التوجه نحو التربية المدنية أو التربية للمواطنة؟.
- كيف يمكن مواجهة الجوانب السلبية للتأثير الثقافي الخارجي في قيم المجتمع ومبادئه؟.
- ما الأساليب والتقنيات التي ينبغي توظيفها من قبل المدرسة والمؤسسات المجتمعية لتوفير بيئة تربوية سليمة وفعالة تسهم في تحقيق كفايات التربية المدنية بالصورة المنشودة؟.
- كيف يمكن تهيئة مناخ تعليمي صحي مدرسي يمارس فيه الطالب حريته بعيدا عن أساليب القمع والتسلط والتلقي السلبي، بحيث يتمكن من الحوار وإبداء الرأي، لتكون المدرسة مجتمعا ديمقراطيا مصغرا؟.
- كيف يمكن تحقيق الانسجام بين ما يتعلمه الطالب في المدرسة وما يمارسه في حياته اليومية خارج المدرسة بحيث يكون ما يؤديه المتعلم خارج المدرسة جزءا من المنهاج المدرسي؟.
- كيف يمكن تطوير أساليب وأدوات التقويم لكي تتماشى مع توجهات التربية المدنية وأهدافها؟.
- كيف يمكن تطوير برامج إعداد المعلم في الجامعة لتتمكن من تأهيل معلمي المستقبل

للقيام بأدوارهم الجديدة؟.

- هل بإمكاننا الوصول إلى صيغة للتربية المدنية ذات أربعة أبعاد: محلية، ووطنية، وقومية وعالمية؟ كيف يمكن ذلك؟.
- ما هي أنسب الصيغ للتفاعل بين التربية المدنية كفلسفة ومحتوى، وبين التعليم الرسمي وغير الرسمي؟.

توصيات عامة من مقدم الورقة

- صياغة المفاهيم الأساسية للتربية المدنية في إطار استراتيجية وطنية لتنمية المجتمع المدني في فلسطين.
- يجب أن تتغير المدارس لتعطي نموذجا يجسد مبادئ الحياة الديمقراطية، ولتصبح مكانا يوفر للطلبة فرصة ممارسة وتطبيق المعرفة والمهارات والاتجاهات التي يحتاجونها لكي يشاركوا بفعالية في مجتمعهم.
- الحذر من التعامل مع التربية المدنية كمعرفة مجردة وحقائق مطلقة، وعدم تدريسها بشكل نظري يقتصر على ما يتم داخل الصف، واعتماد نظام لاحتساب العلامات بحيث يتم التركيز على الأنشطة الطلابية بدلا من التركيز على الاختبارات التقليدية التي تقيس الجوانب النظرية فقط.
- الخروج عن أساليب التدريس التقليدية القائمة على الإلقاء والمحاضرة واستخدام أساليب واستراتيجيات تدريس متنوعة تعتمد على الاستقصاء وتمثيل الأدوار والمحاكاة والحوار والمناقشة بين الطلبة في مجموعات صغيرة أو على مستوى الصف حتى يتم تعزيز انتقال أثر التعلم وإعطاء الفرصة لربط ما يتعلمه الطالب بواقع الحياة التي يعيشها في مجتمعه.
- تضمين التربية المدنية وإدماجها في جميع المواد التعليمية وعدم اقتصارها على منهاج خاص ومستقل، فمثلا عن طريق الجغرافيا يمكن أن يدرك الطلبة أن هناك اختلافات بين البشر بسبب اختلاف أصولهم والمناطق التي يعيشون فيها، وعن طريق التاريخ يمكن أن يتبينوا مخاطر الحروب والأنظمة الديكتاتورية على الشعوب، وعن طريق العلوم يمكن أن يعوا أهمية الحفاظ على البيئة والصحة العامة ويعوا حقهم في المأكل والمشرب النظيف والسكن اللائق، وعن طريق الرياضيات يمكن أن يقارنوا بين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الدولة التي يعيشوا فيها ودول أخرى من العالم.
- إتاحة المجال للطلبة لممارسة حقهم في المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بهم في المدرسة. فالطلبة إذا أدركوا أن لهم دورا ذا قيمة في التأثير على القرارات في المدرسة وأن صوتهم أصبح مسموعا، فإنهم سيصبحون أكثر انخراطا كمواطنين نشطين في مجتمعهم. وبهذا نكون قد مكنا الطلبة من الانخراط في مجتمعهم بينما هم على مقاعد الدراسة في المدرسة ولا ننتظر حتى يتخرجوا أو حتى يصبحوا كبارا ليقوموا بذلك.
- توفير كل المتطلبات والنشاطات التي تجعل الطالب ينخرط في العمل الاجتماعي والتطوعي، والعمل التعاوني في إطار المجموعات واحترام القانون والمحافظة على الملكيات.

المراجع

- الغتم، نورة وآخرون.٢٠٠٢.« نحو آفاق مستقبلية لتربية المواطنة». ورقة مقدمة إلى مؤتمر التربية للمواطنة الذي عقد في البحرين في الفترة ٢٨-٣٠ نيسان ٢٠٠٢.
- الغتم، نورة والخاجه، خالد. (السنة غير مذكورة).تربية المواطنة في مناهجنا الدراسية. وزارة التربية والتعليم في البحرين.
- حسني عايش ١٩٩٤. «دور الجمعيات غير الحكومية في إحياء روح المجتمع المدني». ورقة مقدمة إلى مؤتمر التربية المدنية في العالم العربي: التحديات المشتركة وسبل التعاون المستقبلية.
- الخطوط العريضة لمنهاج التربية المدنية للصفوف من الأول حتى التاسع الأساسي.
- جاد، إصلاح وآخرون ٢٠٠٢. إدماج مفاهيم التربية المدنية في الإرشاد التعليمي. دليل تدريبي إرشادي. مركز إبداع المعلم.
- عبد الحميد، إلهام. ٢٠٠٢. «المنهاج الموازي وتنمية ثقافة التربية المدنية».ورقة قدمت إلى مؤتمر نحو مفهوم عربية للتربية المدنية الذي عقد في عمان ٢٠٠٢.
- مسرة، أنطوان. ٢٠٠٢.«مكانة حقوق الإنسان في البرامج والكتب المدرسية بالنسبة للتعليم الثانوي في لبنان». ورقة قدمت إلى مؤتمر نحو مفهوم عربي للتربية المدنية الذي عقد في عمان ٢٠٠٢.
- مغيث، كمال ٢٠٠٢. «نحو مفهوم عربي للتربية المدنية». ورقة قدمت إلى مؤتمر نحو مفهوم عربي للتربية المدنية الذي عقد في عمان ٢٠٠٢.
- www.civnet.org/civitas/coe/document/body6.htm ،www.aypf.org/forumbriefs/2000/fb101800.htm

الملاحق

ملحق ١: محاور منهاج التربية المدنية الفلسطيني

بالرجوع إلى الخطوط العريضة لمنهاج التربية المدنية للصفوف من الأول حتى التاسع الأساسي، نجد المحاور التالية التي تشكل في مجملها العمود الفقري للمنهاج:

- احترام الذات البشرية.
- الحقوق الاجتماعية ومنها الحق في التعليم وفي الصحة وفي بيئة نظيفة.
- الأسرة (حقوق وواجبات، ديمقراطية الأسرة، خلوها من العنف).
- القانون والنظام (احترام القانون، المواطنة والمسؤولية، سيادة القانون).
- الديمقراطية (التعبير عن الرأي، احترام الرأي الآخر، المسؤولية والمساءلة، التسامح وقبول الآخر، الحريات العامة، حقوق الأقليات، التعددية، أهمية الانتخابات المختلفة).
- العمل التعاوني والمشاركة الجماعية.
- المؤسسات المدنية وبرامجها.
- الهوية والمواطنة(مفهوم الذات، الاختلاف والتساوي، الجنسية والهوية، حقوق المواطنة مثل الصحة والضمان الاجتماعي والمشاركة السياسية).

ملحق ٢: مفاهيم التربية للمواطنة في مناهج البحرين

١- مفهوم المواطنة.
- المواطن الفعال.

٢- واجبات المواطن.
- الدفاع عن الوطن.
- احترام القوانين.
- احترام حريات الآخرين.
- المشاركة في الانتخابات.
- تحمل المسؤولية.
- تقديم الخدمات للآخرين.
- المحافظة على الموارد وتنميتها.
- المحافظة على الممتلكات العامة والخاصة.
- المحافظة على البيئة.

٣- حقوق المواطن.
- الحريات العامة (الحرية الشخصية).
- الخدمات التي تقدمها الدولة للأفراد (صحية، تعليمية، اجتماعية).
- حقوق اقتصادية واجتماعية.
- حقوق سياسية
- حقوق مدنية

٤- مهارات حياتية لازمة للمواطنة
- القدرة على التفاوض
- الحوار والمناقشة
- المشاركة
- التسامح وسعة الصدر
- التعاون
- القيادة
- اتخاذ القرارات السليمة
- تقدير مشاعر الآخرين
- التفكير الناقد
- التواصل
- تقبل الآخرين
- القدرة على تقبل الرأي والرأي الآخر

٥- نظام الحكم
- الملك
- مجلس الوزراء
- الدستور
- ميثاق العمل الوطني
- السلطة التشريعية
- السلطة التنفيذية
- السلطة القضائية
- المجلس الوطني
- مجلس النواب
- مجلس الشورى

٦- علاقات الدولة بدول العالم
- على المستوى الإقليمي
- على المستوى العربي
- على المستوى الإسلامي
- على المستوى العالمي

٧- الهيئات والمنظمات الدولية ودور كل منها
- هيئة الأمم المتحدة
- اليونسكو
- اليونيسيف
- منظمة الصحة العالمية
- منظمة العمل الدولية
- منظمة الأغذية والزراعة
- منظمة التجارة الدولية
- منظمة الوحدة الأفريقية

٨- المنظمات والهيئات الإقليمية والعربية والإسلامية

- مجلس التعاون الخليجي
- جامعة الدول العربية
- منظمة المؤتمر الإسلامي
- منظمة الوحدة الأفريقية

٩- المقومات الأساسية للمجتمع

- الأسرة
- المؤسسات الاجتماعية
- المؤسسات الأهلية
- الهوية الوطنية
- العمل التطوعي

١٠- المحافظة على التراث وحمايته

- التراث الوطني
- القيم والعادات الإيجابية
- الحرف التقليدية
- البيوت القديمة
- الفنون
- الفلكلور الشعبي
- المحميات الطبيعية

النقاش بعد أوراق العمل المقدمة

عبد الباسط خلف / وزارة الإعلام/ جنين:

في البداية مداخلة إبداع المعلم شخصت الواقع كثيرا لكنها للأسف لم تربطه بخصوصية الشعب الفلسطيني وكأنها غيبته، ولم تربط الأمثلة بخصوصية واقعنا ومجتمعنا الذي تبلور في ظل غياب هذه المؤسسات المدنية .

الجميع يعرف أن مجتمعنا تشكّل في ظل الإحتلال وغياب أية مؤسسة مدنية، إن نمط التعليم السائد يمكن أن يشكل عقبة في وجه المسار التربوي فحالياً تعاني مدارسنا من التلقين أو التعليم الأصم، وهذا يتعارض مع التربية المدنية كونه يحجر على العقل، فالطالب لن يستخدم عقله وكأنه يحفظ ويردد مقطوعة موسيقية ويفرغها في ورقة الإمتحان دون تأثير ودون بلورة لشخصيته وإكسابه نمط التفكير العقلاني المعتمد على النقد، بمعنى آخر قمعه وهو طفل صغير.

لم تتطرق المداخلة لمسألة العولمة أو ثقافة الأقوياء فالعولمة ستلقي بظلالها على أي مجتمع ضعيف مثل مجتمعنا، وهذا يعني عدم حريتنا في أفكارنا وقيمنا كون الممول يفرض علينا شروطاً في المنهاج تلقي ظلالها على كيفية تعليم أطفالنا فإذا أردنا تعليمهم حب الوطن وحدوده سيكون التساؤل ما هي حدود هذا الوطن، وسيكون من الصعب علينا إيصال العديد من قيمنا وبالتالي سيفرض هذا الواقع «تربيةً مدنيةً عرجاء» .

إياد أبو هنطش /مديرية التربية والتعليم /جنين:

الشكر الجزيل لإبداع المعلم، لقد حملت مداخلته الكثير من الكلام الجميل، لكنني شعرت بإغفال كبير لأهم مؤسسة تربوية وهي الأسرة في عملية التربية المدنية، لقد دققت كثيراً في الكلمة و لم أجد حديثاً عن دور الأسرة التي هي أهم مؤسسة للتنشئة الإجتماعية و التربية المدنية هذه الأسرة التي بإمكانها فعل الكثير في إطار قيم التربية المدنية، جميعنا نعرف هذا الدور في تشكيل السلوك، بحيث يمكنني تسمية الأسرة الوطن الأول والخطوة الأولى نحو تشكيل المواطن وبالتالي للمدنية .

إن بناء الفرد في إطار الأسرة بشكل صحيح يعني بناء المجتمع المدني بأفراد قادرين على العمل والمواجهة و العطاء، وهذا يعني أن تكون الأسرة ديمقراطية تمارس في داخلها كل ما من شأنه أن ينشئ مواطناً صالحاً .وهنا بودي سؤال جميع المؤسسات الأهلية ووزارة التربية والتعليم ماذا عملت للأسرة في هذا المجال، نحن نعمل مع الطلاب والمعلمين ولكن هذا غير كاف، يجب العمل بشكل مكثف مع الأسرة، ما أتمناه هو العمل الدؤوب مع الأسرة« الأب والأم » تثقيفهم بكل ما تحمل التربية المدنية من قيم ومهارات لأنهم سينقلونها بدورهم الى أطفالهم بناة المجتمع الصالح.

سائد قبها/مديرية التربية والتعليم/ جنين:

سأبدأ من النهاية، هذه الورشة سينبثق عنها مجموعة من التوصيات وهنا بودي السؤال لمن ستذهب هذه التوصيات، ومن هي الجهة التي ستتعامل معها ؟ عملية البناء المدني تقع على كاهل

الجميع في السعي إلى بناء مواطن فاعل قادر على البناء في مجتعنا الفلسطيني، أنا أشعر أن الجميع ليس في موقع إتخاذ القرار كي تصله توصياتنا .

بالحديث عن خصوصية المجتمع الفلسطيني أتساءل هل يقبل العالم أن ندمج بين تاريخنا وجذورنا وبين بناء مجتمع مدني ؟؟ لقد تعرضت وما زالت مناهجنا الفلسطينية إلى حملة من التحريض من قبل الإعلام الإسرائيلي وحتى الدولي وهذا لأنها تتعرض الى هذا التاريخ وهذه الجذور . أما ورجوعاً الى حديث الأخ عبد الباسط في مداخلته حول التعليم الأصم فأنا لا أعرف هل كان حكماً مطلقاً من الأخ عبد الباسط، لقد إجتاز معلمنا الفلسطيني العديد من الدورات التدريبية التي أهلته لأن يكون معلماً بمعنى الكلمة، ما أتمناه أن لا يكون هذا حكماً مطلقاً .

آمنة الكيلاني : مشرفة تربوية/جنين:

سأتحدث حول نقطتين: الأولى ألحظها من خلال عملي كوني مشرفةً أتنقل في الميدان، هناك شعور بأن التربية المدنية هي فكرة غربية، ما كنت أتمناه هو حضور بعض أولياء الأمور لهذه الورشة، فالطالب الذي يحمل كتاباً للتربية المدنية ويقرأ به في البيت ليس لوالديه أدنى فكرة عن مادة الكتاب، القضية الأخرى أن جميع الطلاب يعرفون حدود الوطن وهذا ليس بالصعب عليهم يرسمونه ويعرفونه .

إن الحديث عن مفاهيم التربية المدنية يقودنا بالضرورة إلى تغيير أنماط التفكير، والمعلم بالدرجة الأولى من يجب أن يدرك ذلك وهذا يعني ضرورة الفكر الناقد البنّاء .

محمد حلمي /نائب مدير التربية/ جنين:

أرى أن الثقافة التي يكتسبها الطفل في البيت تلازمه وتكون السبب الأول وراء تشكيل سلوكياته وبالتالي يصعب تغييرها، أما بخصوص التعليم الأصم فقد ورثنا مناهجا بنيت على التعليم الأصم، وتغيرها يجب أن لا يكون وفق توجهات الممولين، هناك خصوصية للشعب الفلسطيني ويجب تفهمها واحترامها وهذا ليس بصعب .

محمد آبو الهيجاء/ الإغاثة الطبية:

مع أن الحاضرين في الورشة كما ذكرتم ليسوا من صنّاع القرار،إلا أنه يجب أن لا نغفل قدرتنا على فعل الكثير من الأمور الايجابية،أنا أثني على دور التربية والتعليم، لكن الوضع ليس مثاليا، في الحقيقة ينقص طلابنا الكثير من المعرفة وتحديدا فيما يتعلق بالوطن .

وإذا لم أرد الاعتماد على الغرب في عملية البناء، فلدي الكثير من المفاهيم الجيدة التي تغيب حاليا، مجتمعنا الفلسطيني به الكثير من الأخلاقيات والقيم، دعوني أتحدث عن شيء بسيط كيف يمكننا أن نزرع روح التطوع مثل هذه الأشياء البسيطة مهمة، والأمور الأخرى الكبيرة تستحق الحديث والاهتمام، لكن هناك أشياء كثيرة يمكن أن نقوم بها جميعا كل في موقعه لبناء مواطن صالح من أجل بناء دولة صالحة .

عبد الباسط خلف / وزارة الاعلام/جنين:

ربما أسيء فهمي عند حديثي عن التعليم الأصم، جميعنا نعاني هذا التعليم، دعونا ننظر إلى تحصيل أبنائنا ونتائجهم، ماذا يتعلمون في المرحلة الابتدائية أمورا لا تكرس شيئا، وكأنها

مقطوعة موسيقية، وماذا أيضا محفوظة... نشيدة لا نعرف معناها، نحن نحجر على العقل من البداية،في هذه المرحلة الأولى المهمة،ما نفعله هو بناء إنسان موجه غير ناقد، يتعلم أن ما يقوله المعلم هو الصحيح، وكل ما يطرحه الطالب هو غير صحيح .

لقد تطوعت في عدة مدارس لمست أمورا كثيرة، ففي مادة التربية الوطنية للصف الخامس وفي أحد الدروس عن السياحة كان الحديث عن القدس وبيت لحم وغزة فقط، وأذكر أن هناك واقعة أخرى حدثت في إحدى مدارس رام الله وفي سؤال عن أعلى جبل في فلسطين، ذكرت الطالبة أنه جبل الجرمق، المعلمة قالت بأن الإجابة غير صحيحة لأنها تريد تل العاصور، وهذا طبعا للإلتزام بالمنهاج، ربما يكون هذا مرده سياسة التمويل .

سائد قبها/مديرية التربية والتعليم/ جنين:

أشعر في هذه الورشة وفي ورشات أخرى كثيرة بهجوم على المعلم، وكأن المعلم وحده المطلوب منه بناء الإنسان المتكامل، أو الإنسان الفلسطيني المدني، وكثيراً من الأمور التي يطبقها المعلم في المنهاج لا يتحمل هو مسؤوقيتها .

نادية أبو لبدة / مديرية التربية والتعليم/ جنين :

أتساءل لماذا تتحول ورشات العمل إلى فريقين أحدهما متهم ويحاول الدفاع عن نفسه وغالبا ما يكون عن وجهة النظر الرسمية، ظاهريا هذا الشيء يأخذ الطابع الديمقراطي، لكنه يتنافي مع هموم الناس وما يطمحون إليه، والجميع باعتقادي يقر بأن المعلم ليس وحده من يقع على عاتقه إصلاح جميع النواقص، وما آمله أن تكون النتيجة أو التوصية بمستوى طموح الفرد والمجتمع .

رائد فريحات /مديرية التربية والتعليم / جنين:

من يتصفح المنهاج الفلسطيني يستطيع رؤية أنه مدعم بالأنشطة والأسئلة المفتوحة التي تنمي التفكيرالناقد للطالب، وبخصوص المعلم أرى أنه يبذل مجهودا غير عادي لمجرد الوصول لمدرسته.

محمد عريدي/ مديرية التربية والتعليم / قباطية:

صدر من المنهاج الفلسطيني عدة حلقات، وقد حاولت الوزارة سد أقصى ما يمكن من ثغرات، وإصدار منهاج فلسطيني مقبول ومتفق عليه، وقد أخذ موضوع المنهاج وقتا كبيرا من الإذاعة الإسرائيلية ومن الساسة كذلك، وفي بعض الحلقات كمادة التربية الوطنية تعثر إصدارها ونحاول تغطيتها ميدانيا كمادة التربية الوطنية التي ورد فيها موضوعا كاملا عن مدينة الناصرة.

برأيي أن سياسة الوزارة من البداية قامت على سياسة تقبل موضوع إدماج التربية المدنية في المنهاج المدرسي التعليمي، ولن نتحدث عن المعيقات، سواء كانت معيقات مادية أو معنوية أو سياسية كالتنقل بين المناطق، وما نفعله هو محاولة التغلب على هذه المعيقات قدر المستطاع .

من الواضح أهمية التربية المدنية لبناء الإنسان في الورقة المقدمة، وأول خطوات ومكان هذا البناء هو المدرسة، لهذا الوزارة تسهم من خلال إدماج التربية المدنية في المنهاج ببناء إنسان فلسطيني وبناء مجتمع مدني، خاصة ونحن نعيش في ظروف صعبة بحاجة لأن نرتقي فيها بمواطننا وإنساننا ونزرع فيه القيم والخصال الحميدة التي ترتقي بالإنسان الفلسطيني إلى

أقصى درجاته. نحن لدينا خطة عمل نسير وفقها، لدينا الكثير من المعيقات ولكننا قطعنا شوطا لا بأس به نأمل أن تكتمل الأمور باتجاه تحقيق الأهداف والبرنامج .

خلال العام الماضي نفذنا هنا في جنين مشروعا بالتعاون مع مركز إبداع المعلم تدرب خلاله مشرفون ومعلمون ليقوموا بتدريب معلمين آخرين الذين سينقلون المعرفة إلى الطالب، ما أود قوله أن وزارة التربية والتعليم تفتح أبوابها نحو تعاون مستمر مع المنظمات الأهلية غير الحكومية كذلك مع المنظمات العالمية وحصل تعاون هنا في جنين مع اليونسيف حول المهارات الحياتية وأيضا التربية المدنية، طبعا بما يتناسب مع ثقافة مجتمعنا وخصوصية هذا الواقع وهذا المجتمع، إذن نحن نحاول رفع قدرات طواقمنا ليقوموا بدورهم بتدريب المعلمين،والكمال لا يأتي لوحده، وجميع هذه التجارب قيد التعميم، وحتى منهاجنا الفلسطيني هو فعليا تحت التجربة وتعديل هذه المقررات وارد نحو الأفضل، وهذه التجربة (المنهاج) تستحق الإسناد من الجميع .

نصر الدين عنبتاوي/محامي:

في البداية أسجل، أن أغلب حوارنا يدور حول معلومة وليس حول مفهوم، لذلك أتمنى الفصل بينهما، الجانب الآخر هو أن مفاهيم التربية المدنية مقتصرة على المدرسة والمعلم دون أي دعم مجتمعي آخر، وبالتالي الضغط الكبير الممارس على التربية والتعليم يدفعها، ويجب أن يدفعها إلى تفعيل المجتمع المحلي، لذلك أنا أتساءل :أين أصدقاء المعلم؟ أين أصدقاء المدرسة ؟ أين مجالس الآباء ؟ وهل جرت أية محاولات لتفعيلها ؟ أين مكتبات المدارس ؟ وأخيرا أين رحلات التعرف الداخلية ؟ .

نادية أبو لبدة / مديرية التربية والتعليم / جنين:

بخصوص ما ورد في مداخلة الأستاذ صلاح عن أن الحضارات يجب أن تتصالح ولا تتصارع في وقت تسود فيه شريعة الغاب، كيف يمكن فعل ذلك ؟ وبما أن التربية المدنية تنادي بالتمتع بالحقوق دون تهديد للحريات، أرى أنه من الأفضل تأجيل موضوع التربية المدنية لما بعد التحرر في ظل أيام نقضيها تحت منع التجول.

إياد أبو هنطش / مديرية التربية والتعليم / جنين:

لاحظت في مداخلة الأستاذ صلاح الجانب الفلسفي التأملي الذي أغفل الجانب العملي في تحديد مسؤوليات المدرسة أو الأسرة، وهو تدرج للمواضيع دون تحديد المسؤوليات أو الدور، وربما أستطيع ملاحظة عدم وضوح الجانب القانوني في تعريف الأستاذ صلاح للتربية المدنية، مع أن صلب التربية المدنية الحقوق والواجبات، كما أن اشكالية القدوة غير واضحة تماما .

وبما أن الأستاذ وحيد طرح أننا دولة في مرحلة التكوين، فما هو شكل التربية المدنية التي يجب أن نتبناه ؟ وأرى أن بعض القضايا تطرح دون تنفيذ فمثلا اللجان الطلابية غير فاعلة وطرحت قبل ذلك قضية برلمان الأطفال لكنها بقيت حبرا على ورق، لم يتم تدريب هؤلاء الأطفال على الكثير من المهارات كالقيادة والخطابة والاتصال والتواصل التي قد تمكنهم من القيام بدور قد يكون قدوة ومثالا يحتذى به، سمعت بمجلس بلدي للأطفال هنا في جنين، وأن هناك رئيساً لهذا المجلس،أتمنى أن يقوم سعادة رئيس بلدية جنين بجعل هذا الطفل يتابع بعض القضايا الخاصة بالبلدية،سيكون هذا الشيء حافزا كبيرا للعديد من الأطفال .

بخصوص فكرة فكرّ عالميا ونفذ محليا، بحاجة لتوضيح العديد من القضايا في صلب هذه الفكرة لأنها قضية خطيرة جدا،يجب توضيحها لتكون جيدة .

نصر الدين عنبتاوي/ محامي:

قدمت ورقتا العمل معلومات مهمة وشخصت الواقع بصورة واضحة إلا أنه لم يتم إقتراح مفاهيم إنتقالية لحمل المجتمع المحلي من إشكالية المفاهيم المنتقدة إلى تجربة جديدة قابلة للتطبيق ومثيرة للإهتمام العام ويجب أن يكون هنالك إنسجاماً وتعاوناً في تطبيق المفاهيم الواردة في المنهاج المقرر وبين الجهد الذي يجب أن يكون واضحاً ومفهوماً لمؤسسات المجتمع الأخرى وتحديداً الأسرة، وربما يستدعي هذا بالضرورة تفعيل دور مجالس الآباء ورفع قدرات الآباء من خلال الدورات التدريبية وورش العمل .

عبد الباسط خلف/ وزارة الإعلام/جنين:

من الملاحظ أن الأستاذ صلاح في ورقته وفي الحديث عن الثقافة الإنتقائية قد شخّص كثيراً من الأمور، كنت أتمنى أن أجد شيئاً من قبيل تقديم بعض الحلول لهذا التشخيص، أما بخصوص ما قدمه السيد وحيد فأعتقد أن الورقة بما حملته من مضامين عديدة جيد إلى درجة كبيرة ولكن هناك إشكالية في تعليم التربية المدنية تكمن في الفجوة الكبيرة بين النظرية و التطبيق فعندما يتم تمرير مفهوم ـ على سبيل المثال ـ (سيادة القانون) يلاحظ الطالب أن هذا المفهوم لا وجود له في المجتمع الفلسطيني أرى أن التشخيص للواقع مهم جداً ولكن في الوقت ذاته من المهم أيضاً البحث عن طرق تسهم في إيجاد بدائل وحلول .

آمنة الكيلاني/ مشرفة تربوية:

تحدث الأستاذ صلاح في ورقته عن قبول أية قيمة في أية مجتمع، برأيي أن هناك قيماً إنسانية مشتركة هي التي يجب تدريسها ضمن منهاج التربية المدنية . أما بخصوص الانهزام الذي تحدث عنه الاستاذ صلاح فأعتقد أنه في الجانب المادي وليس في الجانب المعنوي.

محمد حلمي/نائب مدير التربية/ جنين:

لقد أحدثت الورقتان المقدمتان عندي كأحد العاملين في المناهج الفلسطينية حالة من العصف الذهني يتطلب مني المزيد من الوقت ربما لأقدم أية توصيات، وأنصح بعدم تقديم أية توصيات فالموضوع يحتاج منا الى جهد كبير جداً وربما أقترح هنا عقد لقاء آخر بعد أن يطلع الجميع على مواد أكثر حول الموضوع .

وفي سياق الموضوع نفسه ومع أنني أعمل في المناهج إلا أنني لم أطلع على المناهج الجديدة لهذا العام، وكذلك باقي الحضور، الأمر الذي يتطلب على الأقل الإطلاع على المناهج لإغناء التجربة والنقاش .

لقد حاول الاستاذ صلاح في ورقته طرح موضوع ثقافة الممكن والذات الحضارية وحاول خلق حالة من التصالح بينهما برأيي لا يمكن خلق مثل حالة التصالح هذه في مجتمعنا الفلسطيني و سؤالي الى أي مدى يمكن التنازل عن الذات الحضارية، وهناك بين الثقافة الإنتقائية والواقعية شيء يحدده الجهاز التربوي لم نصل الى مرحلة طرح جميع الثقافات وترك العقل يختار بين هذه

الثقافات والمناهج، ربما يحصل هذا في مرحلة جامعية متقدمة والواقع الموجود عندنا لا يؤهل كثيراً لطرح الثقافات الأخرى لخلق حالة ذاتية من الإنتقاء تتصالح مع الذات.

أما بخصوص القدوة فأعتقد أنه يمكن القول بإختفاء القدوة ولكن الذات الحضارية موجودة ومازالت الثقافات مطروحة مع أنه يمكن القول بأن المسافة التي نبحث عنها لنقف عليها مسافة صغيرة يتحكم فيها الممول أحياناً بطرحه ثقافات متعددة، وإذا كان السيد وحيد قد طرح بأن النظم التربوية يجب أن تتوافق مع المجتمع فإن أفضل ما يمكن عمله في هذا المجال هو تحسس المجتمع نفسه، فقد لا تمثل المؤسسات المجتمع .

محمد أبو الهيجاء /الإغاثة الطبية/جنين:

هناك مثل يقول «إذا لم تكن جزء من الحل فأنت جزءاً من المشكلة» وعليه أفهم أنه بعد هذه النقاشات الطويلة على الجميع من خلال موقعه أن يأخذ دوره في تعزيز مفاهيم التربية المدنية،سواء في التربية والتعليم، أو المنظمات الأهلية، أو الإعلام .

وأعتقد بأن ما طرحه الأستاذ صلاح حول ثقافة الممكن لا يعني أخذ الممكن، لأن هناك مشكلة في ذلك، أرجو التوضيح، أما بخصوص إشكالية القدوة فأرى أنه لا يوجد شخص مقدس ولكن لا بد من تطوير النموذج، بخصوص المهارات للأطفال بهدف تطويرهم فأنا أؤكد على ذلك من خلال تجربة ذاتية خضناها مع الأطفال في نادي شتوي حيث استطاع الأطفال تغيير الكثير من الأمور على مستويات مختلفة .

محمد عريدي/ مديرية التربية والتعليم / قباطية:

أود التأكيد على دور رياض الأطفال، وأن يتابع مركز إبداع المعلم تدريب مربيات رياض الأطفال في غرس مفاهيم التربية المدنية .

ردود المحاضرين على النقاش

رد وحيد جبران

برأيي ليس بالأمر الجيد تأجيل التربية المدنية لما بعد الاستقلال كما طرحت ذلك إحدى المشاركات . فهناك الكثير يمكن عمله على مستوى المدرسة والأسرة والجامعة، أما فيما يتعلق بشكل الدولة قيد التكوين، وشكل التربية المدنية والوطنية فهذا شيء هام جدا، ولهذا الشيء هناك من يقول: اعطني فلسفة المناهج التي يجب أن أعمل عليها كي أستطيع العمل، ففي هذه الفلسفة يوضع إطار العمل والرؤية، وكذلك يكون السؤال المركزي عن شكل الدولة التي نريد.

بخصوص عبارة فكر عالمياً ونفذ محلياً فلماذا يكن المقصود هو الدعوة للعولمة ويجب أن لا يتم تحميل العبارات أكثر من ما تحتمل وهي عبارة عامة، بالطبع هناك قضايا خاصة ولكن قد يتأثر هذا المجتمع أو ذاك بالمجتمعات الأخرى لإرتباطات عالمية معينة .

المفاهيم الإنتقالية لا تأتي بين يوم ليلة وهذا يتطلب جهداً كبيراً من المؤسسات والأفراد والمناهج في عملية بناء مستمرة بحيث يتم توحيد الجهود بعيداً عن العمل المتبعثر المتفرق المفاهيم الإنتقالية تعني دراسة الواقع لوضع إسترتيجيات عمل قائمة على تقدير دقيق عبر جهود متكاملة وللمؤسسات الأهلية دور كبير لا يقل أهمية عن المؤسسات الأخرى .

للتدريب ضرورة قصوى في عملية تأهيل الكادر التربوي هذه العملية المهمة يجب أن يرافقها عملية قياس لأثر هذا التدريب، يهمني هنا التأكيد على أن العلامة الصفية في موضوع التربية المدنية يجب أن لا توضع بناء على حفظ مفاهيم نظرية وإنما بناءً على أنشطة وسلوكات

رد صلاح كامل

أفهم التصالح بالطريقة التالية (بحث الحضارات عن الأمور المشتركة بينها) جميعنا يجب أن نؤمن بإنسانية الإنسان، ومن هنا تبدأ النقطة الأساسية، أنا أميز بين القيم السلوكية التي ترتبط والتي تعطي أصلاً التميز لكل شخصية عن الأخرى، الأمر الذي ولّد الحضارات ومابين أن تبني ثقافة سلام حقيقية .

فيما يتعلق بإشكالية القدوة، لنأخذ القيادة الفلسطينية كمثال واضح حيث ونتيجة الضغط الإسرائيلي الدولي تحولت هذه القيادة من قدوة عظيمة الى شيء (صعب) وبالتالي انهارت لدى الكثيرين هالة القدوة، وأصبحوا يعانون حالة من التشتت، وفشلوا في امتحان قبول القدوة وأصبح البحث عن المصير الذاتي بعيداً عن القدوة، أظن ان الأمر واضح بابعاده للجميع.

بخصوص الثقافة الإنتقائية، ظننت أن ما جاء في ورقتي كان واضحاً ولكن يبدو ان البعض فهمها بطريقة مغايرة، ما أقصده هو عرض شق واحد من الأشياء، فعندما يعرض المنهاج عهد الخلفاء الراشدين، يتناسى كيف قتل عثمان؟ ولماذا ؟ وأن معركة الجمل حصلت ....الخ، مثل هذه الأمور مغيبة، يتم عرض الجانب المشرق وإغفال الجانب المظلم، وهذا يخلق حالة من انعدام

التوازن، ويقود إلى حالة من جلد الذات، في البحث عن حالة من الكمال، علما أن الأخطاء واردة دائما، وتلاشيها لا يكون بإغفالها على هذا النحو .

ربما أختلف مع ما طرحه أحد الأخوة من أن القيم ثابتة، القيم متغيرة زمانيا ومكانيا، فما هو مقبول في مجتمعات أخرى وينبثق عنه سلوكيات معينة قد لا يكون مقبولا عندنا، أو في مجتمعات أخرى، فأن يكون للمرأة صديق، أو العكس، قد لا يكون مقبولا في مجتمعنا الفلسطيني، ربما تكون القضية جدلية، ولا يمكن حسمها في إطار هذه الورشة .

ما كنت أقصده في موضوع الإنهزام، هو أن اعتراف بالإخفاق لا ينفي الوجود، عندما يتم التعامل مع هذا الإنهزام بالطرق التي تؤكد على الإستمرارية في البناء، ثقافة السلام لا تنفي وجودي، وعندما ستنفي وجودي لن تصبح ثقافة للسلام بل لشيء آخر .

بالنسبة للذات الحضارية وثقافة الممكن، ما زلت أرى أنه يمكن التعايش والحفاظ على الذات الحضارية وفي الوقت نفسه أن نمارس ثقافة الممكن، خاصة وأن الكثير من المفاهيم جاءت إلى ذاتنا الحضارية وهي ليست لها، أنا أؤمن بأنه يمكن سلخ الكثير من المفاهيم وبالتالي السلوكيات والتعامل معها في إطار المجتمع.

التوصيات التي خرجت بها ورشة جنين

١- الابتعاد عن الشكليات، والتركيز على الممارسة العملية .
٢- تفعيل المجتمع من خلال خلق حالة من الانسجام ما بين المدرسة والأسرة .
٣- تدريب أولياء الأمور على مفاهيم التربية المدنية .
٤- تأجيل موضوع التربية المدنية لما بعد الاستقلال التام .
٥- البحث عن القواسم المشتركة الانسانية والتعامل معها كرزمة واحدة .
٦- العمل على تطوير النماذج الجيدة في النظام التربوي .
٧- عمل دورات لمربيات رياض الأطفال حول موضوع التربية المدنية .

مركز إبداع المعلم
Teacher Creativity Center

ورشة العمل التي عقدت في

محافظة الخليل

بتاريخ ٢٤/١/٢٠٠٣

حول الإطار المفاهيمي للتربية المدنية

تقي الدين عبد الباسط التميمي
مشرف اللغة العربية/ الخليل

تتخذ هذه الدراسة جانباً هاماًوحيوياً حول الإطار المفاهيمي للتربية المدنية بعد أن تعددت الآراء وتنوعت حول هذا المفهوم مما أدى إلى إشكال مفاده صعوبة تحديد أولياته، والوصول إلى تعريف جامع شامل لهذا المفهوم.

وإذا كان من الصعوبة بمكان تحديد المصطلحات الواضحة كمفهوم المواطن والمواطنة والمدني والمدنية والتربية وغير ذلك، فإن هذا المفهوم يعتريه غموض كذلك، ومن هنا فإنه يمكن الإشارة إلى هذا المفهوم من زوايا بعينها لعلنا نخرج بتصور قد يزيل كل إبهام ممكن عبر العناوين التالية:

- مفهم التربية.
- مفهوم المدنية.
- هل نحن بحاجة إلى تربية مدنية.
- وجه الاختلاف بين التربية المدنية والتربية الوطنية والتقائهما.
- إشكالية تدريس التربية المدنية من حيث: التعليم والواقع الفلسطيني.
- البعد العالمي للتربية المدنية.

مقدمة

وإذا كان ما يطرح من آراء متنوعة في هذا الجانب يعبر عن وجهة نظر مصدره الخبره والقراءة الذاتية وحضور ورشات عمل في هذا الجانب وكذلك الدورات المتخصصة، فإنه قد يحتمل الصواب والخطأ لأنه يتعلق بدراسة إنسانية نابعة من عقل الإنسان وتفكيره، فالمعرفة فيه ليست فوق عضوية لا دخل للفكر الإنساني فيها أو مسلمات لا يمكن مناقشتها، بل هي نسبية الفهم والتصور، والمعارف في هذا الجانب تابعة من الإنسان... نفس الإنسان.. من واقعه الذي يعيش فيه، ومن هنا فيمكن أن نحترم وجهات النظر والرأي والرأي الآخر ما دام الأمر لا يتعارض مع دين أو معتقد أو عادة أو تقاليد موروثة أصبحت جزءاً من العرف والعادة، وأقصد بالتقاليد تلك التي تتفق والفطرة الإنسانية.

وقبل البدء لا يسعني إلا أن أشكر القائمين على مركز إبداع المعلم الذي أتاحوا لي فرصة المداخلة... ولا يمكن أن ننكر أن مثل هذه المؤسسات الإنسانية تهدف إلى تنمية الفكر التربوي للمعلم الفلسطيني وتطويره.

أولاً: مفهوم التربية:

تشير المصادر وخاصة اللغوية منها بأن التربية تنمية للوظائف الجسمية والعقلية والخلقية كي تبلغ كمالها عن طريق التدريب والتثقيف، وبذلك يمكن القول بأن التربية تركز على الإنسان

للوصول به إلى أقصى غاية من الكمال، ونشير هنا إلى أن التربية أصبحت استراتيجية قومية كبرى لكل شعوب العالم، وأصبحت من حيث الأولوية لا تقل عن أولوية الدفاع والأمن القومي إن لم تزد عليهما، ولا شك في أن رقي الشعوب وتقدمها يعتمد على نوعية أفرادها.. والعبرة بالكيف لا بالكم.

وكم رجل يعد بألف رجل وكم ألف تمر بلا عداد

وبذلك غدت التربية ضرورية لبناء الدولة العصرية لما تحدثه من الحراك الاجتماعي عبر ترقي الأفراد ووصولهم إلى السلم الاجتماعي.

أما المدنية: فقد يعتقد البعض بأنها المدينة، وذلك تصور في غير مكانه، لأن المدينة تطلق على مكان الاستقرار، في حين المدنية تقابل كلمة المواطنة وإذا كانت الأخيرة أعني المواطنة كلمة مستحدثة – وفق ما أعلم – فهي الرابطة القانونية بين الفرد والدولة التي يقيم فيها بشكل ثابت وهذه العلاقة تحدد حقوق الفرد في الدولة وواجباته تجاهها، وهذا يقودنا إلى الحديث عن الحقوق الأساسية للمواطنة – بشكل موجز – فهي حقوق مدنية تتصل بالمجتمع كالمساواة أمام القانون وحق التملك وتقرير المصير، وحقوق سياسية لها علاقة بالدولة كحق الانتخاب والمشاركة في الأحزاب السياسية، وحقوق اجتماعية تتصل بالتراث الاجتماعي كالعمل والملكية والتنقل.

ولتوضيح الأمر فليس بالضرورة أن يتطابق مفهوم الوطن السياسي مع مفهوم الوطن الأيدولوجي، فالفلسطيني يرتبط بوطنه إن عاش في فلسطين أو عاش في الشتات.

ثانياً: هل نحن بحاجة إلى تربية مدنية:

إذا كانت التربية الوطنية ترتبط بالأرض وتعزيز الانتماء به بغض النظر عن كونه محرراً أو غير ذلك، فإن الشعب الفلسطيني أصبح كغيره من شعوب العالم يبحث عن مكان تحت الشمس وذلك حق له بناء على تعريف المدنية.

وأمام الواقع الذي نعيشه والتحديات التي نواجهها فإننا أمام نظرتين:

الأولى: نظرة متفائلة:

تتوقع أن يحدث تغيير في البقعة الجغرافية الفلسطينية تتجسد في الإنسحاب الإسرائيلي والتنازل عن أجزاء من الأرض الفلسطينية كما حصل في الاتفاقيات السابقة، وذلك يوجد واقعاً ديمغرافياً وكثافة بشرية ستعيش في فراغ سياسي فتحتاج إلى سبل لتوحيد صفها الداخلي والتحدث بلغة مشتركة، والتفكير بشكل جماعي خلال الفترة الانتقالية، تعمل التربية المدنية على تنفيذه.

الثانية: نظرة متشائمة:

تتوقع تكريساً للاحتلال، وتجسيداً أكثر مما كان عليه الحال مما يؤدي إلى تفريغ بقاع جغرافية وتجمعات سكنية وتوزيع للسكان عبر إيجاد تجمعات جديدة سواء في الداخل أو الخارج وبغض النظر عن البقعة الجغرافية المتوقعة فإن ذلك أيضاً يؤدي إلى فراغ سياسي

فتحتاج للطبيعة الإنسانية كذلك إلى تربية مدنية.

ومن هنا فإن التربية المدنية حالة من الاتفاق الجماعي تنظم على أساسه العلاقة بين السلطة السياسية والأفراد، قد يكون الاتفاق بشكل اختياري دون إجبار، ويتفق الجميع على الخضوع لها طوعاً مقابل ضمان حقوق معينة، فالسلطة تضمن الحق وتصونه والشعب يؤدي ما عليهم من ضرائب مثلاً وفق هذه الدائرة.

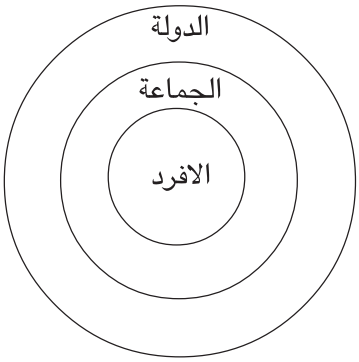

أما عن سبب التركيز على هذا المفهوم – أعني مفهوم التربية المدنية – فهو كما يلي:

١. إرشاد الطلبة وتوجيههم ليكونوا مواطنين صالحين معطائين متحررين من الكراهية متحلين بمشاعر الأخوة والمحبة.
٢. تعويد الطلبة على إعطاء أفكار جديدة وتعويدهم على الحوار الداخلي الإيجابي.
٣. تدريب الطلبة على خدمة البيئة المحلية.
٤. تنمية الجوانب الروحية والعقلية والسلوكية والتربية الوطنية.
٥. أن يعرف الطالب ما له من حقوق، وما عليه من واجبات.
٦. أن يعرف الطالب بأن الجميع تحت القانون.
٧. أن يحترم الدستور ويطبقه.
٨. تثقيف المتعلمين خلقياً وتعزيز الصفات الأخلاقية الحميدة.

ثالثاً: العلاقة بين التربية المدنية والتربية الوطنية:

قبل أن نصدر أحكاماً في هذا الجانب فإننا نشير إلى وجود افتراق بين المفهوم، فيسير كل منهما في طريق إلى أن يلتقيا في نهاية الطريقين بحيث يوجهان إلى خدمة المتعلم بقيادة المدرس.

فإذا كانت التربية المدنية تحدد علاقة الفرد، والفرد مع الجماعة، والجماعة مع السلطة، فإن التربية الوطنية تحدد علاقة الفرد والجماعة مع الأرض وتعزز الانتماء بها.

وإذا كانت الأولى تعالج ضمن البعد الإنساني لأنها تركز على الإنسان كل الإنسان من حيث شعوره وأحاسيسه وعلاقته بالآخرين، فإن الثانية يمكن علاجها عبر البعد التاريخي عبر التغني بأمجاد الوطن وحضارته.

وإذا كانت التربية المدنية تهدف إلى تنمية سلوك إنساني كتنمية واقعة للتربية فإن التربية الوطنية تؤدي إلى تنمية فكر وثقافة إنسانية عبر التعرف إلى منجزات الحضارة الإنسانية وثقافتها ودورها في العلم والرقي والنهضة الفكرية.

إن التربية المدنية تفتح آفاق المتعلم وتأخذ نظره إلى الأمام لكي يسير على بصيرة ورؤية واقعية، أما التربية الوطنية فإنها تعيد آفاق الطالب ونظره إلى الوراء ليشاهد ما أبدعه غيرنا وتأثيرهم في بناء الوطن وحضارته.

وإذا كانت التربية المدنية عملية متكيفة مع قلإنسان والزمان والمكان بحيث يتمالتكيز على بقعة جغرافية بعينها، فإن التربية الوطنية ترتبط بالمكان كتاريخ عريق وحضارة إنسانية عبر الحديث عن المدن والمؤسسات والتحديات الت واجهتها وتواجهها.

إن خصوصية الشعب الفلسطيني أدت إلى قوقعة التربية المدنية لتصب في صالح الشعب ولناخذ بعين الاعتبار تلك الخصوصية بعيدة عن المناهج الأخرى وبعيدة كذلك عن السياسات التربوية في العالم المحيط بنا، في حين قد نجد لغة مشتركة بين مناهج التربية الوطنية على الصعيد المحلي والعربي نظراً لوجود مجمعات على حساب الافتراق فاللغة والدين والغاية والوطن والجنس كلها عوامل مجمعة لا مشتتة وقد يكون من اسباب ذلك أن سمت التربية الوطنية بالروح الوطنية للمواطن الفلسطيني والعربي في حين نجد أن التربية المدنية تسمو بالروح الإنسانية. وهكذا يمكن القول إن العلاقة بين المفهومين هي علاقة تكامل وليس علاقة تداخل وافتراق.

رابعاً: إشكالية تدريس التربية المدنية:

١. إذا حاولنا إعمال الفكر التربوي في هذا الجانب يظهر لنا إشكال مفاده أن التربية المدنية يعترضها كثيرمن العقبات، ولعل من أهمها هو كون المادة غير محددة أو محصورة نظراً لسعة آفاقها، ومن هنا فإننا نركز على تأهيل كوادر لدريس هذا المبحث ولا نتعامل معه كمادة ثانوية حاله حال حصة الفن أو الرياضة أو الموسيقى يمكن أن يعطى لأي معلم أو لاستكمال نصابه من الحصص.

٢. إن التربية المدنية تحتاج إلى تنسيق الجهود وتعاون مثمر بين المدرسة والأسرة وكذلك مع المجتمع المحلي بأوسع صوره فلا بد من توعية جميع الدوائر المحيطة بالطفل بحيث تتعاون الجهود وتتحد من أجل إيصال المفاهيم المطلوبة ابتداء بالمعلم وانتهاء بالدولة.

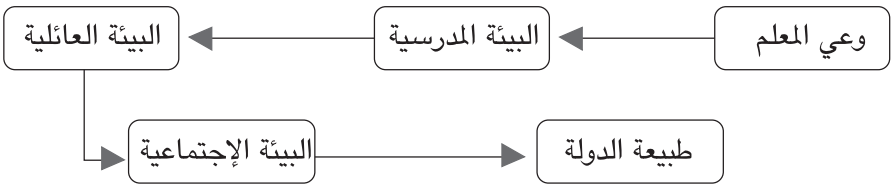

٣. لا نستطيع أن ننكر أن التربية المدنية تتأثر بعقيدة من يقوم بتدريسها وأفكاره وحتى قناعاته، ومن هنا فإننا نحتاج إلى معلم قائد وقدوة ومرآة يراه الطلاب فيتأثرون به وإذا كان المعلم فاقداً لكثير من الأمور فكيف سيعطيها، إن فاقد الشيء لن يعطيه، هل يستطيع مدرس التربية المدنية أن يعطي حصته عن النظافة ويقوم بنفسه بإلقاء السيجارة في الشارع وهكذا تتسع الدائرة لولي الأمر والمجتمع والدولة، إن التربية المدنية تحرر المعلم من دوره التقليدي كناقل للمعرفة وحافظ لها ليصبح قدوة يربي غيره ويتربى في الوقت ذاته.

٤. لا زالت التربية المدنية تعاني من أشكال بينها وبين الفروع الأخرى وذلك من عدة زوايا:

- فعلى مستوى المنهاج التكاملي فإن فلسفة المناهج في المرحلة الابتدائية تقوم على الوحدة في حين تحتاج التربية المدنية إلى الانعتاق من قيد المناهج الأخرى.
- أما على مستوى العلاقة بين التربية المدنية والتربية الدينية فقد يطرأ إشكال إذا لم يتعاون معلماً التربية الدينية والمدنية، فقد يظن معلم التربية الدينية أنه يملك صلاحية حسم زمام الامور في كثير من وقائع الحياة اليومية، ويقف معلم التربية المدنية حائراً أمامه، وحقيقة الأمر فإنا نرى أن العلاقة بينهما متكاملة كذلك وليست متداخلة.

فهل يمكن أن ننكر أن فلسفة التربية الدينية قائمة على الأسس التالية:

١. **الخلق الهادف**: بمعنى تعريف الدارسين أساس الخلق والمسير والنهاية وهذا ما يطلق عليه لماذا؟ وإلى أين؟ ومتى؟.

ومن هنا: فإن الإجابة تلك الأسئلة تشعر المتعلم بالراحة والاطمئنان.

٢. **الفرد والجماعة**: فحقوق أحدهما لا تطغى على حساب الآخر، وواجبات أحدهما ليست على حساب الآخر، ودورهما هو التكامل والتعاون لأن الفرد يميل إلى الإحساس بذاته ويميل كذلك إلى الميل مع الجماعة.

٣-**الدنيا والآخرة**: فالأصل هو التوازن بين الأمرين، كما يقال: إعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً وأعمل لآخرتك كأنك تموت غداً.

٤-**الجسد والنفس**: فالتربية الدينية توجه الطاقة الجسمية لترضي الخالق، وحرمت قتل النفس دون حق.

وأمامنا نموذج يمكن أن يوزع عليكم يوضح لنا التكامل بين التربية المدنية والتربية الدينية في درس التسامح وهو موجود في المنهجين.

كتاب التربية الإسلامية/ الصف الثامن

عنوان الدرس: التسامح

يعالج الكتاب التسامح كقيمة عظيمة حث الإسلام عليها، يؤكد الدرس على تسامح المسلم مع المسلمين في المعاملة، وضرورة مقابلة الإساءة بالإحسان، مستشهداً بحديث الرسول: «رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع وإذا اشترى وإذا اقتضى»، كما يؤكد الدرس على التسامح مع غير المسلمين ما داموا لم يعتدوا علينا عبر الزواج وأكل طعامهم مذكراً بالعهدة العمرية.

أمامنا كذلك نشرة من إصدار مركز إبداع المعلم كنموذج حصة للتربية المدنية:

الأهـداف العامـة: توعية الطلبة باهتمام الإسلام بقضية التسامح.
الأهداف الخاصة: ١. تعريف الطلاب مفهوم التسامح
٢- تفريق الطلاب بين التسامح في الإسلام والتسامح في العادات والتقاليد.
٣. ربط الطلاب بين التسامح الإسلامي وشيوع المحبة بين أفراد المجتمع.
المـصـــــــادر: القرآن - الأحاديث - الكتب - علماء الإسلام - العلاقات بين الأفراد.

الـــنـــــــص: العهدة العمرية.

خطوات التعليم: - عرض النص عبر شفافية.

- تقسيم الطلاب إلى مجموعات ثم المناقشة.
- تمثيل فتح مكة من قبل الطلاب.
- الاستعانة بمعلم التربية الإسلامية والتاريخ لتوضيح مفهوم التسامح وأثره على حياة الأفراد في المجتمع.

الـتـقـيـيـــم: يكتب الطلاب قصة يظهر فيها التسامح.

مصادر الإثراء:

- الحالة الدراسية كتقنية في تعليم التربية المدنية - دليل للمعلمين - للمعلمات، إصدار مركز إبداع المعلم، ط١ حزيران ٢٠٠٢.
- إدماج مفاهيم التربية المدنية في الإرشاد التعليمي، إصدار مركز إبداع المعلم.
- دور المعلم في الدفاع عن حقوق الإنسان - آذار ٢٠٠١، إصدار مركز إبداع المعلم.
- التربية الإسلامية - الصف الثامن - ج١.
- مؤتمر التربية المدنية في العالم العربي - نشرة - المركز اللبناني للدراسات.
- البرنامج الأكاديمي الصيفي للتربية المدنية وحقوق الإنسان - نشرة - مركز إبداع المعلم.

خامساً: البعد العالمي للتربية المدنية:

رغم الحاجة الملحة، والضرورة التربوية والحياتية إلى التربية المدنية إلا أنها لا زالت تتعثر في العالم العربي إما للإشكاليات السابقة الذكر وإما لظروف وعوامل تعتمد على بنية المجتمع وفلسفته، فالمجتمعات ذات الفلسفة الديكتاتورية تتخذ من التربية المدنية، إما بشكل ظاهر أو خفي شكلاً من أشكال الإجبار والسير في عربة القطار دون تدخل من قبل الأفراد، أما المجتمعات ذات الفلسفة الديمقراطية - وهي بعيدة إلى حد ما في المجتمعات العربية فهي ترى من التربية المدنية ضرورة حياتية وتربوية لتحرير المواطن وتزويده بالمعارف وتربيته بالقيم والاتجاهات والمبادئ والمهارات ذات العلاقة لبقاء ولحياة الأفضل.

ويتلخص البعد العالمي كما يرى حسني عايش إعداد المتعلم للعيش في عالم متداخل أو

متبادل التبعية ومتعدد الأديان والثقافات ومتغير وسريع التغير.

ومع ذلك فإن تجربة تدريس التربية المدنية في العالم العربي لا زالت محدودة وغير ناضجة.

- ففي بلاد المغرب العربي يتم تدريس التربية المدنية ضمن مبحث التاريخ والجغرافيا.
- في حين فإن دول لا زالت لا تدرسها بتاتاً وخاصة في دول الخليج إذ أن بضع العناوين قد تأخذ ضداً لفلسفة الدولة من حيث الظاهرة مثل: حقوق الإنسان.
- أما لبنان فقد أفردت كتاباً بعنوان: التربية الوطنية والتنشئة المدنية.

النقاش بعد أوراق العمل المقدمة

أحد الحضور :

بداية أود التطرق إلى أن التربية المدنية بما تقدمه في إطار الصف يبقى تأثيرها قليلا مقارنة بما تقدمه التربية الدينية في ذات الوقت، فقد يتحدث مدرس التربية المدنية عن قيمة معينة وبعدها يتحدث مدرس التربية الإسلامية عن ذات القيمة، ويذكر أن من يخالفها يتعرض للعقاب من الله وعليه يبقى مدرس التربية الإسلامية أقوى في طرحه، وهذا بحاجة إلى مخرج ما .

أحد الحضور:

برأيي أن التربية المدنية هي من صلاحية المجتمع ككل، وليست صلاحية أستاذ يدرسها فقط وربما يكون هذا نابعا من تعريف خاص بي للتربية المدنية، وهو غرس القناعة لدى الطالب أو الإنسان بأنه يعيش ضمن دائرة، ونشاطه ضمن هذه الدائرة يجب أن يكون موجها ويخدم دائرة أوسع ربما هي الأسرة، ودائرة الأسرة تخدم الدائرة الأكبر منها وهي المجتمع، التي تخدم بدورها دائرة الدولة بشكل عام، التي تخدم الدائرة الأوسع وهي دائرة الإنسانية .

وعليه أعتبر أن التربية المدنية هي صلاحية جميع المعلمين، وهي صلاحية الأب، باختصار هي جهد متكامل، وصولا لثقافة مدنية موحدة ضمن مجتمع مدني .

أحد الحضور :

أؤكد على الشمولية في موضوع التربية المدنية لتحقيق نتائج أفضل، أما بخصوص الإبداع فأولا في التربية والتعليم لا يوجد التفكير الإبداعي، فالخطة تأتي للجميع ولا يستطيع أحد الخروج عن الخطة الموضوعة، فأين مجال الإبداع ؟ .

أحد الحضور :

في دروس التربية المدنية هناك صور والمعلم أو المعلمة يعطي ما يريد، أحيانا يكون هذا جيدا ولكن عندما يخرج المعلم أو المعلمة ليعطي الكثير مما هو خارج النص يكون الأمر سلبيا .

سامي إمطير :

مصطلح التربية المدنية، ومصدره بالصيغة الحالية هو الغرب، وهذا لا يعيب المفهوم، فقد نجد له تأصيل في الثقافة العربية، أرى أن المعرفة أو التفكير يجب أن يخدم في الواقع، بحيث لا يصبح من قبيل الترف الفكري أو المعرفة المجردة، فأغلب مؤسسات المجتمع المدني تقدم الكثير من الدورات في التربية المدنية، وقضايا المرأة، والطفل، والديمقراطية،وسيادة القانون، وقضايا أخرى كثيرة .هذه القضايا عندما تبلورت ذات جذور في أوروبا، فهي نتائج ثقافة ذات جذور اجتماعية واقتصادية وثقافية في المجتمع الأوروبي، فنحن لا نملك فلسفة للتربية المدنية، والسؤال هو: لماذا نحتاج للتربية المدنية هنا في فلسطين ؟ إن أبسط مقومات التربية المدنية هو الاستقرار وهومفقود هنا، وهذا يخلق إشكالية .

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لا أظن أنه يجب الابتعاد عن الجانب الأيدولوجي، فنحن عن ماذا سنتحدث في التربية المدنية ؟ سوف نتحدث عن الدستور، وحقوق الانسان، وعن الانتخابات وجميع هذا يتضمن مواقف أيدولوجية، وقد وصلت أوروبا إلى هذه الثقافة بعد أن حسم فيها شكل وطبيعة النظام السياسي، المفصول عن الدين، ومن هنا أصبح واضحا أن موضوع التربية المدنية لا يتداخل مع المناهج الأخرى، فمدرس التربية المدنية لا يعاني من تدخلات مدرس الدين.

أما هنا في فلسطين وربطا بالفكر والواقع، وحتى لا تصبح المعلومات مجزوءة، فقليل ما تثمر مثل هذه الجهود التي بدأت منذ ١٠ سنوات، مع إيماننا بأهمية وحاجة التربية المدنية، وذلك بسبب وجود الاحتلال وعدم وجود شكل للدولة الفلسطينية، وعند وجودها، ما هو شكلها؟ وكيف ستكون آلية تكامل الجهود بين المؤسسة التربوية «وإن كانت تقليدية » وبين الأسرة وباقي مؤسسات المجتمع في نقل مفاهيم التربية المدنية ؟ للوصول لنوع من التنشئة المدنية الشاملة .

وحتى في إطار المؤسسة التعليمية التربوية، هذه المفاهيم بحاجة إلى كادر تربوي قادر على نقلها، فعندما يتحدث معلم/ة التربية المدنية عن الدستور مثلا، من المستحيل فصل هذا عن مفهوم الديمقراطية ومشاركة الشعب في العملية السياسية، هنا المعلم (يلفلف) الموضوع ويأخذ بالحديث عن تبريرات واهنة، وأحيانا يبدأ بالحديث عن الإسلام، وأن القرآن هو الدستور .....الخ

وإذا كان القرآن هو الدستور فلماذا الانتخابات ؟ وأين سلطة الشعب ؟ الموضوع برأيي أيدولوجي وبحاجة إلى حسم من نوع ما، لهذا يبقى الموضوع دون حسم كمن يزرع في أرض غير محددة، دون جذور، ودون سلطة تحمي هذه الحقوق وتعترف بها .

أحد الحضور :

طرح موضوع التربية المدنية في المناهج، ربما جاء ليخدم مرحلة سياسية معينة، وهذا خطير في ظل أن هناك شعباً يقتل كل يوم، ما نريده أسس للتربية يتفق عليها أبناء شعبنا جميعا.

إحدى الحاضرات :

ربما أفهم أن التربية المدنية يجب أن لا تؤخذ دون مراعاة المجتمع الذي أعيش بداخله، فأنا أتعاطى مع ما يتناسب مع طبيعة مجتمعي الفلسطيني، وأترك ما يتناقض معه، فأنا كمعلمة لغة انجليزية أستطيع ضمن مادتي إدخال مفاهيم التربية المدنية التي أراها تتناسب مع طبيعة مجتمعي الفلسطيني، هنا أحب التأكيد على أن اليابانيين بعد الحرب العالمية الثانية اتجهوا لتعزيز مفاهيم التربية المدنية في التعاطي مع مهارات معينة تخلق الفرد القادر المبدع، واستطاعوا خلال سنوات قليلة أن يصبحوا قوة عظمى اقتصاديا .

أحد الحضور :

أرى أن الكثير من القيم التي يدور الحديث عنها في إطار التربية المدنية موجودة في تراثنا وقيمنا وعقيدتنا الإسلامية، فالصبي الصغير، والشيخ الكبير يعرفان قيما مثل التسامح واحترام الآخرين .....الخ .فما هو المطلوب ؟ هل المطلوب تبويب هذه المفاهيم ؟ أو تهذيبها أو نسخ هذه المفاهيم ؟.

أحد الحضور :

ما أود قوله بخصوص هل نحن الفلسطينيين، أو العرب بحاجة إلى تربية مدنية ؟ أقول نحن

بحاجة لتربية مدنية للخروج من الكثير من المآزق التي نمر بها، وما قاله القدماء صحيح من أنه لا يوجد سيد إلا بوجود عبد، ولا يوجد عبد إن لم توجد نفسية بداخله ترضى وتقبل العبودية، لا بد لنا من تربية مدنية تخرجنا من مآزقنا الحالية، وما وجد الاحتلال إلا لوجود مجتمع يرضى بذلك، لو تربينا التربية المدنية الصحيحة لرحل الاحتلال دون مقاومة، أود هنا طرح تساؤل ؟ ألمانيا هزمت في الحرب العالمية الثانية شر هزيمة، وقريبا من ذلك التاريخ هزمت سوريا ومصر والأردن فلماذا قام الشعب الألماني ؟ وبقيت سوريا ومصر والأردن في وحل الهزيمة ؟ الإجابة ببساطة هناك شعب مثقف مدنيا استطاع الخروج من هزيمته .

أحد الحضور :

أرى وبغض النظر عن مصدر التربية المدنية سواء غربي، أو عربي، أو حتى من كارل ماركس، نستطيع أخذ الجوانب الايجابية منها وترك الجوانب التي لا توافق مجتمعنا،أعلم أن المعلمين والمعلمات ينقسمون في أحيان كثيرة إلى فريقين مؤيد ومعارض، البعض يطرح أن الدورات في التربية المدنية إنما تطرح لتكريس اتفاقيات أوسلو ووقف المقاومة، لنكن وسطيين وندرس التربية المدنية جيدا قبل أن نصدر مثل هذه الأحكام،ربما لا أوافق مع الكثير في المجتمع اللبناني، ولكن تروقني جدا مداولات مجلس النواب اللبناني، وحالة الديمقراطية العالية هناك أقول أن الحكمة ضالة المؤمن .

إحدى المشاركات :

برأيي أن القضايا التي لا تناسب مجتمعنا، يجب توضيحها للطلاب، يجب أن لا يتم إسقاطها بل توضيحها، وربما أنا مع أن لا يتم العمل بها، ولكن يجب توضيحها للطلاب.

سامي امطير:

التربية المدنية التي يدور الحديث عنها جاءت بعد تجارب عديدة، وبعض القضايا التي تتضمنها أثبتت من خلال دراسات ومواقف كثيرة، وقد طرح البعض هنا أمورا مثل (نأخذ ما يخدم المجتمع) برأيي أن هذه عبارة فضفاضة بعض الشيء، والسؤال وفق أية منهجية، أو وفق أي مبدأ سنحكم على أن هذا الشيء يخدم المجتمع أم لا ؟ .

طرح أحد الأخوة قضية هل تقبل أن يكون للمرأة عندنا نفس الحرية للمرأة في أوروبا؟ وبدون تردد أقول نعم، وما قد يطرحه البعض عن تحرر سلبي هو ليس أكثر من إفرازات للنظام الرأسمالي الغربي، لا نستطيع الحديث عن تنمية على سبيل المثال دون المرأة .

أحد الحضور :

أرى أن وضع المرأة جيد لا يوجد هناك قوانين ضد المرأة، حتى العادات تغيرت.

نعمان عاطف:

لو كان هناك تطابق بين القوانين والسلوكيات لما احتجنا إلى التربية المدنية، وربما نكون بحاجة للتربية المدنية كي نستطيع وضع القوانين المناسبة، وكي تكون سلوكياتنا متناغمة مع روح القانون، قلما تجد في هذه الأيام قوانين عنصرية،ولكن لو نظرت إلى السلوك ستجد الكثير من

السلوكيات العنصرية، أنظر إلى القوانين الإسرائيلية على سبيل المثال، وقارن بينها وبين السلوك ربما تكون القوانين قد أنصفت المرأة،وربما نادى الإسلام بأن تمنح المرأة ميراثها، ولكن كم منا يعطي المرأة ميراثها كما نادى الإسلام ؟ وقال القانون بأن التعليم إلزامي مجاني حتى سن السادسة عشرة، كم منا يلتزم بهذا القانون ؟ من منا يقبض راتبه وفق قانون الخدمة المدنية ؟ كثير من الأمور يبقى على الورق، ولا يتم تطبيقه .

أحد الحضور :

ربما يكون من الجيد أن تتكامل جهود المجتمع في تعزيز مفاهيم التربية المدنية،وهذا ضروري جدا، ولكن هناك بعض المفاهيم التي يجب توضيحها حتى لا تشكل لبسا، مثل التسامح والحوار فلا يجوز التسامح مع المحتل .وقد وفدت بعض المفاهيم لدينا بعد اتفاقيات أوسلو .

أحد الحضور :

يقع على عاتق المعلم /ة توضيح بعض القضايا التي قد تثير اللبس، المنهاج برأيي ليس نصا مقدسا، ولا يجب التعامل معه كشيء مسلم به، المعلم يجب أن يكون ديناميكيا في التعاطي مع القضايا المطروحة .

سامي امطير :

لا أرى أن التربية المدنية ضد المقاومة، وربما تكون التربية المدنية قادرة على خلق نوع جديد من المقاومة جيشها جميع الشعب، لو كنا نعرف ما هي التربية المدنية لكنا شعبا قويا، ولما وصل بنا الحال إلى بضعة مقاتلين هنا وهناك، ولما وصل بنا الحال إلى هذه الحالة من التمزق .

أحد الحضور :

أستغرب من الحديث عن أن مفاهيم التربية المدنية قد وفدت نتيجة أوسلو، من يطرح هذا يلغي جذورها في ثقافتنا وتاريخنا .

خالد :

بما أن التربية تهدف إلى تحقيق نماء شامل للفرد وبالتالي المجتمع في جميع الجوانب الجسمية، الأخلاقية، الفكرية، يبقى السؤال أين دور التربية المدنية من كل هذا ؟ أرى بأن التربية يمكنها القيام بذلك من خلال المنهاج الرسمي، ومن خلال المنهاج الخفي .

بخصوص تحديد ما هو مقبول وما هو مرفوض في المجتمع، فإن ذلك يخضع لأمور عديدة مثل الثقافة السائدة، والتي يلعب الدين دورا مهما فيها .وأية أمور تطرحها التربية المدنية ويؤمن بها الشخص تبقى دون قيمة إذا لم تتحول إلى سلوك عملي .

سامي امطير :

ما تطرق له الأستاذ خالد بخصوص نقل المفاهيم إلى سلوك أمر جيد، وسأربط هذا بما تحدث عنه الأستاذ نعمان حول عدم التطابق بين القانون وروح الإلتزام به، سؤالي ما الذي يعيق نقل المفاهيم، أو القوانين إلى سلوكيات ؟؟ إن ما يعيق تطبيق التشريعات والقوانين، وكذلك المنهاج المدرسي هو الثقافة السائدة، وعليه فعدم إحداث تغيير في الثقافة السائدة، لن يسفر عن أي

تطور، ما يعيق التربية هو هذه الثقافة، هي من يقف بوجه تطبيق ما تعلمناه في المدرسة والجامعة وهذه إشكالية نعاني منها في فلسطين والعالم العربي، حيث أن التفكير العلمي، والمرجعية العلمية لهما هامش بسيط جدا، فمعايرنا لا تخرج عن كونها معايير عادات، أو تقاليد، أو معايير ألبست ثوب الدين، أو معايير دينية، وهنا لن أكون توفيقيا، بحيث ألبس حديثي لباساً لا يعترض عليه أحد، سأكون واضحا بالقول أنه دون أن نمس ركائز أساسية في النظرة للثقافة لا يمكن لنا ايجاد منهاج جيد، أنا شخصيا لا أؤمن بتربية مدنية تؤتي نتائج ايجابية دون أن يكون هناك موقفا صريحا من الدين، فهل مجال الدين هو في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والقانونية؟ أم أن للدين مجال آخر ينحصر في العبادة وعلاقة الفرد بربه، أنا أطرح رأيي بكل وضوح دون توفيقية أو تمويه، وحتى يتمكن مجتمعنا الفلسطيني من النهوض والتقدم يجب فصل الدين عن الدولة والقضايا من تعبيد الشوارع، إلا تحرير الوطن هي ليست من صلاحية الدين .

أحد الحضور :

وإذا لم يكن هناك تناقضا بين الدين والعلم، وبين ما تريده ؟ .

سامي امطير :

لا ضير، أنا لا أتعاطى مع الأفكار التي تقول بأن العلم موجود في الدين، لو اخترعت أمريكا وروسيا صاروخ لوجدت البعض يقول هذا موجود في القرآن، هؤلاء يسميهم العلاّمة الغزالي «أعداء الاسلام».

أحد الحضور :

أتمنى أن تغلق كليات الطب والهندسة أبوابها، وأن تدرس بدل ذلك الشريعة، لتخّرج أناسا يعلمون الاسلام بدل أئمة المساجد الذين هم أبعد الناس عن الدين، الاسلام للجميع وليس لفئة محددة تحتكره .

ملخص الحديث المنهاج التربوي لدينا عقيم جدا، حتى الاحتلال لا يقبل به ليكون منهاجا لأجيالنا فقد تحول إلى منهاج تلقيني وليس منهاج إبداعي، نحن بحاجة إلى نسف المنهاج برمته وليس إجراء بعض التعديلات هنا وهناك .

نعِمان عاطف :

لقد دخلنا في موضوع جدلي، وأرى أنه يجب أن لا ننقطع عن جذور التراث .

سامي امطير :

عنوان الورشة هو الوصول لإطار مفاهيمي للتربية المدنية، وهذا يعني طرق باب هذه القضايا لقد تم قمعي في الحديث، وهذا يتناقض مع التربية المدنية التي نطالب بها .

نعمان عاطف:

أنا لم أقمع أحدا، ولكن ليس هناك أغلبية في المجتمع الفلسطيني، تخرج وتتبنى قضية فصل الدين عن الدولة، ويجب ربط هذه الورشة بالتراث الفلسطيني . نحن بحاجة إلى حوار وتفكير علمي، ولكن في إطار تراثنا .نحن مبتعدين عن الشريعة والعقيدة وأقرب ما نكون للعصر الجاهلي.

سامي امطير :

نحن نتحدث عن ديمقراطية وتربية مدنية، ثم يأتي الأستاذ نعمان ويقول نحن نعيش في العصر الجاهلي، مجتمعنا يعاني من الفكر الملّفظ، والتوفيقي، مجتمعنا بحاجة لديمقراطية وتربية مدنية وعلمانية، بدليل أن المجتمع الفلسطيني قد شارك في عام ١٩٩٦ بالانتخابات بنسبة ٨٠٪، ولم يكن أي مرشح يطرح ضمن برنامجه الدولة الإسلامية، حتى ياسر عرفات لم يطرح الدولة الإسلامية، فعن أي غالبية يدور الحديث تلك التي تريد دولة إسلامية، هذا يؤكد صحة ما أقول وهو ليس رأي قلة أو أفراد .

أحد الحضور :

نعم للتربية المدنية، ومن بحث في ثقافتنا العربية الإسلامية سيجد تأصيلا لهذه التربية المدنية، ليس بذات الاسم، ولكن في نفس المضمون، ونحن بحاجة إلى تربية مدنية لنتواصل مع عالمنا العربي والعالم ككل الذي أصبح قرية صغيرة بفضل الاتصالات، نحن لم نأتي هنا لنحول الورشة لنقاش سياسي .

أحد الحضور :

التربية المدنية في حالة أخذت مجراها الصحيح فإنها تؤدي إلى نتائج سياسية عالمية ناجحة، واسمحوا لي بذكر موقفين أثارا في نفسي الاهتمام الكبير بالتربية المدنية، لما رشح هذا اليميني الفرنسي المتطرف «لوبان » نفسه في الانتخابات، وكذلك «يوركهايدر » من النمسا، أخذ بعض الكتاب عندنا بالقول أن الديمقراطية الأوروبية في خطر، وسيأتي ديكتاتوريون يحكمون أوروبا، لكن الواقع أظهر عكس ذلك،وماذا حصل اكتشفوا أنفسهم غرباء في مجتمع مدني متحضر، وهذا ما قاله لوبان «شعرت بنفسي غريبا في بلدي».

ولننظر إلى التجربة الجزائرية، شعب لم يتلق الثقافة المدنية، ولم يسمع بها، وعندما جاءه مسؤول ديمقراطي،لم تنجح الديمقراطية للأسف، فالشعب ثقافته التخلف .

أحد الحضور:

الشرطي الذي يقف في الشارع، لو كان يعرف عن مفاهيم التربية المدنية شيئا، لعرف كيف ينظم حركة السير وفق القانون والنظام، دون أن يعطي حق الأولوية لفلان، ويمنعها عن آخر، ما زال يرسخ في ذهني وأنا طالب صغير ما تعلمته في المنهاج، في إحدى دروس اللغة العربية ورد المثال التالي : ضرب الشرطي الولد . ولنتخيل ما سيعكسه ذلك على الطالب الذي سيتعلم أن الشرطي وجد للضرب، وليس لشيء آخر، هذا هو دوره فقط، الضرب .

ربما نكون نحن قد فاتنا قطار العمر، ولكن ماذا بالنسبة إلى طلابنا ؟ يجب أن يعمل المعلمون/ات مع الطلاب كي يخلقوا لديهم ثقافة مدنية، ووعيا مدنيا، ما قاله الأخ عن المنهاج قبل قليل صحيح، الوزارة تضع المنهاج، ولكن الوزارة تتعرض لضغوط، أذكر أن كتاب لغة عربية قد تأخرت طباعته لأنه تضمن صورة لبنت صغيرة ترتدي ثوباً قصيرا، الموجهون لم يوافقوا على ذلك وطالبوا بأن يكون ما ترتديه البنت أطول قليلا . الوزارة تتعرض لضغوطات عند وضع المنهاج من قبل أطراف عديدة .

رد تقي الدين التميمي على النقاش

بخصوص ما طرحه بعض الإخوة من أن معلم التربية الإسلامية يبقى أقوى في طرحه فأقول أنه ليست جميع القضايا لها عقاب يمكن أن يذكره معلم التربية الإسلامية، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يمكن تمرير المعلومة بالتركيز على البعد المجتمعي وما قد تغيره في المجتمع (أي أثرها على المجتمع من خلال مادة التربية المدنية) بغض النظر عن كيفية طرح معلم التربية الإسلامية لنفس القيمة .

مفاهيم التربية المدنية في الأساس هي تراكم لثقافة حضارات كثيرة، وهذه الآراء هي آراء ابن رشد، وابن خلدون، ويمكن العودة للمراجع والمصادر والإطلاع على الفكر التربوي عند العرب، ربما يكون قد حصل عليها تغيير، لكن منبعها العقل العربي والفلاسفة العرب .

والسؤال هل الآراء والمفاهيم الواردة في التربية المدنية آراء لا تناسب مجتمعنا الفلسطيني؟ وهل نحن بحاجة لتربية مدنية، لقد تم نقاش هذه القضية من خلال المداخلات، وقد تنوعت الآراء كما لاحظتم، ولكن ما أود التأكيد عليه أن منبع هذه المفاهيم عربي .

والمفاهيم التي تم الوقوف عندها مطولا مثل التسامح، كنت قد قدمت في ورقتي درسا عن التسامح ورد في المنهاج، ودرسا لمركز إبداع المعلم حول نفس المفهوم، فهل هناك تناقض ما؟ لا أعتقد ويمكن تفحص ذلك، وليس المقصود من درس مثل التسامح كما طرح الإخوة هو التسامح مع الإسرائليين، فهذه القيم تخدمنا نحن الفلسطينيين على صعيدنا الداخلي في إطار المدرسة الأسرة، المجتمع ككل، وصولا لمجتمع مدني .

التوصيات التي خرجت بها ورشة الخليل

١- أن يوضع المنهاج الفلسطيني بواسطة مجموعة من التربويين من ذوي الاختصاص .
٢- أن تؤخذ الحالة الفلسطينية بالحسبان، بحيث يؤثر تدريسها في الجيل الفلسطيني المنتمي لحضارته وقيمه وسلوكه .
٣- أن لا يفرض بعض المعلمين/ات أيدولوجيتهم على الطلاب وخاصة طلاب المرحلة الأساسية .
٤- أن يتم تدريب الأفراد على تشرّب الأفكار الخاصة بالتربية المدنية في الأماكن المختلفة البيت، المدرسة،الشارع،النادي، لأن دور كل منهما مكمل للأخر .
٥- أن يتم دمج التربية المدنية في جميع فروع التدريس .
٦- أن يسند تدريس التربية المدنية لمعلمين/ات مختصين/ات بعد إعدادهم مهنيا من خلال الدورات، وأن تعطى مادة التربية المدنية الاهتمام الكافي من قبل مدراء المدارس.
٧- أن تصاغ مناهج التربية المدنية من منطلق الواقع المعاش وخصوصيته الإسلامية .
٨- العمل على تنظيم دورات متخصصة توضح مفردات ومفاهيم التربية المدنية .
٩- التقييم المستمر لمنهاج التربية المدنية .

مركز إبداع المعلم
Teacher Creativity Center

ورشة العمل التي عقدت في

محافظة غزة

بتاريخ ٢٠٠٣/١/٢٥

التربية المدنية المنشودة
محاولة لتحديد الإطار النظري على الصعيد الفلسطيني

خليل شاهين
خبير تدريب في ميدان
الديمقراطية وحقوق الإنسان

مقدمة :

في الثالث عشر من أيلول/ سبتمبر لعام ١٩٩٣ توصلت منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة الاحتلال الحربي الإسرائيلي إلى توقيع اتفاق إعلان المبادئ حول ترتيبات حكومة ذاتية انتقالية للفلسطينيين في واشنطن، والذي سمي باتفاق أوسلو. وقد تلا ذلك توقيع عدة إتفاقيات أخرى كبروتوكول باريس وإتفاقية القاهرة حول المرحلة الانتقالية المسماة غزة أريحا في العام ١٩٩٤ وإتفاقية الخليل وطابا وواشنطن. وقد نشأت السلطة الفلسطينية بموجب تلك الاتفاقيات في الرابع من آيار/ مايو ١٩٩٤، وتسلمت صلاحياتها في الثامن عشر من آيار/ مايو ١٩٩٤. وفي المقابل بدأت قوات الإحتلال الحربي الإسرائيلي إعادة تموضع وانتشار قواتها من مناطق مختلفة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، فيما بقي الحال عما هو عليه في مدينة القدس المحتلة والعديد من باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة التي انتشر وتعزز الوجود الاستيطاني الإسرائيلي فيها. وقد حولت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي عدة صلاحيات للسلطة الوطنية الفلسطينية التي جرى انتخاب رئيسها وأعضاء مجلسها التشريعي في إنتخابات عامة، كانت الأولى من نوعها في العشرين من كانون ثاني/ يناير في العام ١٩٩٦. وقد تركت تلك الاتفاقيات تأثيرها الكبير على الواقع القانوني في الأراضي التي أصبحت تخضع للسلطة الوطنية الفلسطينية، الأمر الذي انعكس على حقوق الفلسطينيين في تلك الأراضي، وبشكل عبرت عنه اندلاع إنتفاضة الأقصى في التاسع والعشرين من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠.

واليوم ومع إستمرار وتواصل الانتفاضة، وتصاعد الانتهاكات الصارخة والجسيمة لحقوق الفلسطينيين المدنية والسياسية، فضلاً عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فإن الشعب الفلسطيني بحاجة ماسة إلى تظافر كافة الجهود الفلسطينية، الحكومية وغير الحكومية من أجل حماية العملية التربوية والتعليمية في كافة مراحل التعليم وتوفير مقومات استمرارها وحشد كافة الطاقات الخلاقة والمبدعة، رغم الاستهداف المنظم والممنهج لها على أيدي قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، بهدف فرض سياسة التجهيل على الأجيال الفلسطينية الحالية والقادمة.

أمام هذه المعطيات وفي ظل الظروف الاستثنائية، التي تمر بها القضية الفلسطينية، خاصة بعد أن تكرس النظام الدولي الجديد الأحادي القطبية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق كسمة أساسية للعلاقات الدولية التي يجري تعزيزها مع دخول الألفية الثالثة، ومع تسارع الضغط نحو عولمة الاقتصاد والتجارة والاعلام والثقافة، وأمام عجز آليات الأمم المتحدة بمختلف أجسامها على تعزيز علاقات دولية تقوم على إحترام الأمن والسلم العالميين، وعلى أساس العدالة وتحقيق

التنمية والرفاه لكافة بني البشر، وعلى قاعدة التعاون والمساعدة والمساواة وعدم التمييز. في ظل هذه المتغيرات نجد أنفسنا في إطار معركة، هي جزء من نضالنا التحرري المشروع، بموجب حقنا في تقرير مصيرنا كحق من حقوقنا المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من أجل التأسيس لعملية تربوية تعليمية تساعد على بناء أجيالنا الفلسطينية الحالية والقادمة، بما يحقق الإنماء الكامل لشخصيتها الإنسانية والحس بكرامتها الإنسانية المتأصلة فيها، وعملها الدؤوب والمستمر من أجل توطيد إحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. كما ينبغي أن تستهدف عملية التربية والتعليم على الصعيد الفلسطيني تمكين كل شخص من الإسهام بدور فاعل ونافع في مجتمع ديمقراطي حر، وتوثيق أواصر التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم والشعوب والعمل على صيانة السلم والأمن الدوليين.

لقد خطت وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي خطوات جبارة، خاصة بعد اندلاع إنتفاضة الأقصى في نهاية أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، من أجل ضمان الاستمرار في تنفيذ خططها وبرامجها التربوية والتعليمية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد حققت إنجازات كبيرة على الرغم من إعادة قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي فرض سيطرتها على معظم هذه المناطق في حالة أشبه بإعادة إحتلالها بالكامل، ورغم دموية النتائج على صعيد سقوط العديد من الضحايا من الطلبة والطالبات الفلسطينيين برصاص تلك القوات، واحتلال عشرات المدارس وإغلاق الكثير منها بشكل كامل، والدمار الذي أصاب البنية الأساسية لقطاع التعليم. كما لم يثنها تشديد إجراءات وسياسة الحصار الشامل المفروض، وفرض نظام منع التجول وعزل المدن والمخيمات والقرى والمحافظات الفلسطينية بشكل أشبه بتكريس نظام فصل عنصري «آبارتيد »، كما لم يوقف من عزيمتها إغلاق عشرات المؤسسات التربوية والتعليمية في وجه الطالبات والطلبة، بل استمرت في تأدية رسالتها النبيلة من أجل خلق جيل فلسطيني يستطيع تحمل مسؤولياته في المشاركة الفعالة في تنمية وطنه على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولم يكن عبثاً إختيار المنظمة العالمية للتربية والعلوم والثقافة للوزارة الفلسطينية كنموذج عالمي للنجاحات التي حققتها في ظروف الحرب الضروس التي تستهدف الوطن والمواطن الفلسطيني. كما لا يمكن التطرق لهذه النجاحات دون الإشادة بالدور الحيوي والهام لمنظمات المجتمع المدني على الدور الكبير والهام الذي تضطلع فيه من أجل نشر وترويج ثقافة المجتمع المدني، وترسيخ أسس المجتمع الديمقراطي واحترام الحقوق والحريات الأساسية للمواطن واحترام التعددية والسياسية ومبدأ الفصل بين السلطات وسيادة القانون واستقلال القضاء.

حول محتوى الورقة

تهدف هذه الورقة لإثارة العديد من النقاط المتعلقة بموضوع التربية المدنية، خاصة فيما يتعلق بتحديد الإطار النظري والمفاهيمي للتربية المدنية، والتي تسعى العديد من الجهات لتكريسها في إطار ممارسة التربية والتعليم، وذلك على ضوء قيام وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي في تعليم مادة التربية المدنية في مدارسها منذ ثلاث سنوات. ولعلها فرصة مناسبة، خاصة للمشاركين والباحثين في هذا المجال للخروج برؤية تسهم في التوصل إلى مفهوم مشترك حول التربية المدنية التي نسعى إلى تطويرها بما يتناسب مع واقعنا الفلسطيني واستكمال إدماجها في مناهجنا الدراسية.

أود الإشارة هنا إلى أهمية أخذ العناصر الموضوعية بالاعتبار، فمع التطور العالمي المتسارع

في مجال الاتصالات والاعلام والمواصلات العابرة للقارات والفضاء الخارجي وحتى تلك التي تخترق جدران منازلنا، أضحى العالم بقاراته الستة بمثابة قرية صغيرة يستطيع من خلالها كل إنسان الوصول إلى الخبرات والمعارف وإتقان المهارات المختلفة،والتي تلبي إحتياجاته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. إن ذلك يفرض علينا إعداد أنفسنا للحياة في ظل تداخل الثقافات والأديان والأعراق البشرية المختلفة، وبشكل يحقق لنا الحفاظ على خصوصية ثقافتنا الوطنية والقومية والدينية، وفي إطار يرتكز على تعزيز الجوانب الإيجابية في ثقافتنا بما يساهم في تعزيز مفردات ومفاهيم التربية المدنية ويكرس الحرص على التفاهم والمحبة والتسامح بين الأمم والشعوب، وعلى قاعدة المساواة والحرية والعدل، وصولاً إلى المساهمة في بناء السلام العالمي الذي يعزز مفاهيم التنمية والتنمية المستدامة دون أي شكل من أشكال الهيمنة والتسلط من دولة على أخرى، وعلى قاعدة العمل النشط والواعي لتحقيق التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

من المعروف أن الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية وعليه، وفقاً لذلك، ينبغي أن يكون المشارك الرئيسي في صياغتها وتنفيذها وتقييمها، كما ينبغي أيضاً أن يكون المستفيد الرئيسي والمتمتع الأساسي بفوائدها. كما أن الإنسان(المواطن) هو محور الديمقراطية والأساس الذي يمكن من بناء المجتمع المدني، وعليه فإن التربية المدنية ينبغي أن تكون الأداة الرئيسية لبناء المواطن وتنشئته على أساس الوعي المعرفي والتطبيقي بمحتوى التربية المدنية، وبما يستطيع من خلاله أن يشارك في بناء مجتمع حر ديمقراطي يقوم على إحترام وتعزيز وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

التربية المدنية:

تعنى التربية المدنية أو المواطنية، كما يسميها البعض، بتنمية المواطن باعتباره عضواً فاعلاً في مجتمع(دولة) له الحق بالتمتع بمجموعة من الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وواجب الدولة أو السلطة أن تعمل على إتخاذ جملة من التدابير المختلفة لضمان تمتعه بهذه الحقوق من جهة، ومن جهة أخرى عليه مجموعة من الواجبات تجاه هذه السلطة(الدولة). وتؤدي التربية المدنية إلى إعداد الإنسان(المواطن) للقيام بادوار مختلفة في إطار جماعة(دولة) على أساس المشاركة النشطة والواعية. إذن التربية المدنية هي تربية المواطن أو التربية على أسس المواطنة، وإعداد المواطن كي يقوم بأدوار متعددة في دولته بفعالية وكفاءة.

وتعتبر التربية المدنية وسيلة لتنشئة الأجيال على المواطنية، وهي تختلف عن التربية الدينية أو التربية الوطنية في محتواها وموضوعاتها. وعليه فإن مهمتها، أي التربية المدنية تتلخص في بناء المواطن على أساس تعزيز فرصه في المشاركة في تنمية مجتمعه ديمقراطياً. فيما يرتبط محتوى التربية المدنية بطبيعة ونمط البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمع (الدولة) التي تقوم بهذا الدور، حيث تختلف التربية المدنية في بلد يعيش نظاماً سياسياً متسلطاً ويكرس السيطرة التامة على الموارد الاقتصادية للبلاد عن بلد يعيش في ظل نظام سياسي ديمقراطي يشجع مشاركة كافة القطاعات في رسم سياساته في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويحقق المساواة بين مواطنيه في التمتع بالحقوق والواجبات.

ينبغي ألا تنحصر التربية المدنية في القطاع التربوي الرسمي (الحكومي)، بل يجب أن

نؤسس لاعتبارها مشروعاً تكاملياً شاملاً يقع على كافة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية وكافة الجهات الأخرى، التي قد تؤثر على تربية وتكوين معارف ومهارات وسلوكيات المواطن وقيمه. إذن يجب التنبه إلى أهمية دور الأسرة والمدرسة والجمعيات والمؤسسات المختلفة الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، بما يخدم تحقيق ما يسمى بوظيفة الضبط الاجتماعي التي تؤديها التربية المدنية. كما ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار الدور الهام الذي تلعبه الأحزاب السياسية ووسائل الاعلام المختلفة، وخاصة المرئية منها، في ميدان التربية المدنية.

وعليه فإن التربية المدنية هي أداة ووسيلة لتنشئة الإنسان (المواطن) على المواطنية ويقوم بها كل من:

أولاً: السلطة (الدولة)، وذلك من خلال قيام وزارة التربية والتعليم أو المجلس الأعلى للتربية والتعليم بوضع المناهج وإقرار المواد الدراسية وطرق وأنشطة التدريس التربوية المختلفة، والتي تواكب العملية التربوية والتعليمية.

ثانياً: مؤسسات المجتمع المدني، أو ما يعرف بالمنظمات الأهلية، وهي غالباً ما تكون مستقلة نسبياً، وغير مرتبطة بالسلطة (الدولة)، وتحاول أن تدخل منهجاً مختلفاً في ميدان التربية المدنية يقوم على بث فكر وفلسفة ومجموعة قيم جديدة بين الأفراد والجماعات.

غير أن السلطة (الدولة) في العادة تتفوق في كثير من الأحيان عن غيرها من المؤسسات في بث ونشر ثقافة مدنية، غير أن رغبتها في نشر قيم جديدة تحتوي سلوكاً مغايراً لذلك الذي تقوم عليه ممارساتها اليومية ربما يكون موضع شكوك، خاصة وأنها تسعى باستمرار لغرس وفرض فكر النظام السياسي والاجتماعي الذي تسير عليه. وبعبارة أخرى فلا أظن أن الدولة تقوم بنوع من الحماس، وبهذا القدر أو ذاك، لنشر فكر المواطنية، والتأسيس لتنشئة الأفراد على سلوك يقوم على تشجيع وتعزيز سلوك المواطنية.

إن فكرة المواطن والمواطنية على الصعيد الفلسطيني تتشابك وتتعقد مع الظروف غير الطبيعية التي يمر بها الشعب الفلسطيني، وعليه فإن نجاح التربية المدنية وتحديد محتواه وتقنيات إنتاج وإخراج مواده، لن يكتب لها النجاح ما لم تأخذ بعين الاعتبار التركيز على هذه الظروف. وعليه ينبغي أن نؤسس للتربية المدنية على أساس يأخذ بعين الاعتبار ظروف القضية الفلسطينية وحالة التحرر الوطني التي تعتبر أحد سمات القضية الفلسطينية الرئيسية. كما أن مسألة التشتت واللجوء التي عاشها الشعب الفلسطيني، ولا يزال، هي مسألة ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار فيما يتعلق بمنهاج التربية المدنية. ومن هنا تأتي أهمية تناول حقوق اللاجئين، وخاصة اللاجئين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، والذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة حالياً، واللاجئين الفلسطينيين منذ العام ١٩٤٨ والذين لجأوا إلى الخارج ويعيشون في عدد من الدول العربية وبلدان العالم، وهو أمر في غاية الصعوبة والحساسية، وبحاجة إلى انتباه وتركيز فيما يتعلق في بمنهاج التربية المدنية.

ينبغي أن تؤسس التربية المدنية لمفهوم المواطن والمواطنية، أي التطرق لمسألة المساواة وعدم التمييز أو التفرقة في التمتع بالحقوق والواجبات بين كافة الأشخاص في مجتمعنا باعتبارها القاعدة العامة التي يقوم عليها هذا المفهوم. كما أن التربية المدنية ينبغي أن تكرس فكرة الثقافة الديمقراطية في مجتمعنا، والتي تقوم على التعددية السياسية، والحق في تكوين الأحزاب السياسية

وممارسة الحق في إدارة الشؤون العامة في وطننا من خلال إنتخابات دورية حرة ونزيهة، وحق تقلد الوظائف العامة في المجتمع على قاعدة مبدأي الكفاءة والأقدمية، والحق في التجمع السلمي والمسيرات السلمية.

كما ينبغي للتربية المدنية أن تكرس فكرة المواطن (الإنسان، بغض النظر عن أي نوع من أنواع التمييز القائم على أساس الجنس أو اللون أو العرق أو الأصل الاجتماعي أو الرأي السياسي أو الثروة أو غيره من أشكال الأخرى). وأن المواطن هو إنسان حر يتمتع بالكرامة الإنسانية المتأصلة فيه، ويتمتع بمجموعة من الحقوق، كما أنه يلتزم بواجبات متساوية مع سائر الأفراد في إطار المجتمع الفلسطيني الواحد. من هنا ينبغي للتربية المدنية على الصعيد الفلسطيني أن تأخذ بعين الاعتبار العديد من القضايا والمسائل التي أرى أنها المعيار الحقيقي لنجاح هذه التجربة وهي:

- توسيع مفهوم التربية المدنية، وجوهرها حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبما يشمل العناية بالبيئة والصحة والقضايا العالمية كالتنمية والفقر والتهميش الاجتماعي ومسائل التصحر والتلوث.
- دعم وتعزيز مشاركة الأسرة والمدرسة ومؤسسات المجتمع المدني مع الهيئات الرسمية الحكومية وكذلك مختلف وسائل الإعلام في صياغة وتنفيذ برامج ومناهج التربية المدنية، وفي تقييمها أيضاً.
- أن تعتمد وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي، وكذلك كافة الجهات الأخرى المشاركة وسائل وأساليب وتقنيات متقدمة وفعالة في تعليم التربية المدنية. كما يتطلب ذلك عملية تأهيل المربين والمدرسين بما يتلاءم مع متطلبات التربية المدنية واحتياجاتها، بما يحقق أهدافها في بناء الإنسان (المواطن)، وتنشئته للمشاركة في بناء مجتمع فلسطيني حر ويساهم في تقدمه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.
- قيام كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية بإعداد برامج وتنظيم نشاطات طلابية مختلفة، وتشجيع المشاركة في المخيمات الكشفية والشبابية، والتي تهدف إلى نشر التربية المدنية بين المشاركين. ويمكن أن نقترح فكرة تأسيس لجنة عليا للتربية المدنية تشرف على كافة النشاطات ذات العلاقة، وتقوم بتنظيم المؤتمرات المحلية التي تعزز تبادل الخبرات في ميدان التربية المدنية، وتعطي الفرصة لعرض أحدث تقنيات إنتاج وإخراج المواد التعليمية والتثقيفية الخاصة بالتربية المدنية.
- توفير الدعم المادي والمعنوي لكافة المؤسسات العاملة في ميدان التربية والتعليم والثقافة، وخاصة تلك التي تقوم بالعمل من خلال نشاطاتها وبرامجها التربوية على تعزيز مفاهيم التربية المدنية في مجتمعنا الفلسطيني.
- تعزيز مسألة الشراكة والتنسيق بين الجهات الحكومية وغير الحكومية من أجل تشجيع فكرة العمل التطوعية، وإحياء النشاطات التطوعية المختلفة للقيام بنشاطات أكبر في ميدان التربية المدنية، وبما يؤدي إلى خلق وتأهيل كوادر يناط بها مهمة المساهمة في مجال التربية المدنية.

وخلاصة القول أن مستوى الاهتمام على صعيد منهاج التربية المدنية الذي بدأت به وزارة التربية والتعليم الفلسطينية تعتبر بداية جيدة، غير أنها بحاجة إلى مراجعة جادة وتقيمية تحدد

مكامن الخلل في مجال التربية المدنية، الذي طبق خلال الفترة الماضية. كما أن عملية التقييم يجب أن تأخذ بعين الاعتبار قياس النجاحات والاخفاقات التي راوحت هذه التجربة. وهل وفرت مناهج التربية المدنية التي جرى تطبيقها مهمة نقل المعارف والمهارات والقيم والسلوكيات التي تمكن الإنسان الفلسطيني من لعب دوره وتحمل مسؤولياته؟ وهل قلصت التربية المدنية الفوارق بين السلطة والمجتمع الفلسطيني أم زادتها؟ وهل ساهمت في تطوير المجتمع المدني الفلسطيني ووضعت أسساً رسخت الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في مجتمعنا الفلسطيني أم العكس؟؟.

تلك الأسئلة وغيرها ينبغي لها أن تؤسس للتربية المدنية التي ننشدها، فإذا كنا جادين في سعينا لذلك فعلينا أن نستمع لكافة الأصوات بما يخدم فكرة مشاركة الجميع وعلى قاعدة المساواة في تقويم التربية المدنية في مجتمعنا، وفي صياغة أساس جديد لمنهاج التربية المدنية المنشودة.

إن وطننا فلسطين، هذا الوطن الصغير بمساحته الكبير بتراثه وحضارته، عاصر العديد من التجارب التي مر بها شعبنا، وهو الشاهد الوحيد على كل المحاولات التي هدفت لطمسه. إن ضعف اهتمام المعنيين بشؤون الناشئة وإعداد المواطن يقود إلى دمار حتمي جذري، ما يعنى غياب التربية المدنية بمفهومها الواسع والشامل. إن ذلك يساهم في الجهود العدوانية التي تقوم بها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، وهي تطال البشر قبل أن تطال الحجر والشجر.

نحو بناء إطار فلسفي للتربية المدنية الفلسطينية

د. عطا حسن درويش
أستاذ التربية المدنية بجامعة الأزهر
ومدير معهد وطن للأبحاث والتدريب

تعتبر المناهج هي الركيزة الأساسية التي توليها الأمم كل اهتماماتها، لأنها وسيلة المجتمع في المحافظة على كيانه، وهويته الحضارية، والثقافية، وتدعيم فلسفته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وقيمه واتجاهاته المرغوبة، وربط حاضره بماضيه والتخطيط لمستقبله من خلال رؤية واضحة تنعكس في مناهجه لاسيما منهاج التربية الوطنية والمدنية.

لقد بدأت وزارة التربية والتعليم تطبيق منهاج التربية المدنية كمادة أساسية في مدرا سها منذ ثلاث سنوات، ونظراً لحداثة مفاهيم التربية المدنية في المنهاج الفلسطيني فقد أحدثت بعض الجدل في بداية تطبيقها سواء كان حول المرجعية الفلسفية لهذه المفاهيم أو الإطار المفاهيمي التي تنبثق عنه هذه المفاهيم، لذا طرحت بعض الأسئلة في هذا الصدد، على سبيل المثال :

- هل تشتق مفاهيم التربية المدنية من أطر دينية ؟
- هل تشتق مفاهيم التربية المدنية من العادات والتقاليد الفلسطينية ؟
- هل تشتق من الثقافة الفلسطينية ؟
- هل تنبثق من الدستور الفلسطيني ووثيقة الاستقلال ؟
- هل تفرض علينا من الخارج كثقافة وافدة ؟

إن هذا الجدل والذي ظهر في المدارس الفلسطينية خلال البحث الذي أجراه معهد وطن في العام الماضي يلزمنا أن نناقش إشكالية تحديد إطار مفاهيمي فلسفي للتربية المدنية الفلسطينية يعطي هذه التربية الخصوصية الفلسطينية .

لقد أصبح موضوع بناء فلسفة تربوية فلسطينية فلسفية بصفة عامة، وبناء فلسفة مدنية بصفة خاصة مطلباً ملحاً وضرورياً، إذ يكثر الجدل بين التربويين، حول بناء هذا الإطار الفلسفي لاسيما عندما نتهم أننا ننسخ فلسفة مدنية عن الآخرين، لذا يرى البعض، أن أقصى ما نستطيعه الآن وفي ظل الظروف السياسية والاجتماعية الجديدة، هو تطوير محدود لفلسفة أو إطار قيمي فلسطيني، والسعي في نفس الوقت ومن خلال التخطيط، والتنفيذ والتطبيق، والتجريب، والتعميم ومتابعة التطوير، لتشييد فلسفة منهجية مشبعة بالثقافة والخصوصية الفلسطينية بأبعادها الوطنية والعربية والإسلامية، التي من شأنها أن تلبي الحاجات الأساسية والفكرية اللازمة للتكيف مع متغيرات هذا القرن المتسارعة .

غياب فلسفة فلسطينية في المنهاج الفلسطيني :

إن تطبيق المنهاج المصري في قطاع غزة، والمنهاج الأردني في الضفة الغربية، كان مقبولاً ومفهوماً في الفترة السابقة، لأننا كنا في حالة احتلال، أما وقد أصبح زمام التعليم بأيدينا

ونعيش أولى مراحل الاستقلال في ظل سلطتنا الوطنية الفلسطينية، فلابد أن يساهم المنهاج الفلسطيني الجديد في إعادة بناء الإنسان الفلسطيني على تراب وطنه، وأن تراعي خصوصية هذا الإنسان ومطالبه، وضرورة توفير قالب مشترك من وحدة الفكر، والانتماء، وحب الوطن، من خلال بناء مجتمعنا على الأقل في مجالات التربية الإسلامية واللغة العربية والاجتماعيات .

إن بناء فلسفة المنهاج الفلسطيني في دائرته الوطنية الأولى، لا يعني الحط من قدر الفلسفتين العربيتين المذكورتين، وإنما لا بد من أن يخطط ليلتقي معهما ومع كل المناهج العربية، في الدائرة القومية والدائرة الإسلامية، وحتى في الدولة الواحد الواسعة، المترامية الأطراف تعطي حرية التصرف في المناهج لمراعاة البيئات المحلية وخصوصيات هذه البيئات و يتاح للمحافظة أو الولاية، نوع من الخصوصية يتوجب مراعاتها، فكيف بنا ونحن نسعى لبناء وطن فلسطيني ودولة فلسطينية، لها أهدافها وخصوصياتها واحتياجاتها ومطالبها، التي لا تختلف مع أهدافها في الوحدة والقواسم المشتركة مع كل الأمة العربية والإسلامية . لقد ترتب على غياب المناهج الدراسية الفلسطينية، عدم بلوره للشخصية الفلسطينية، على الأقل في نظامنا التعليمي السابق . وإذا تأملنا نظامنا التعليمي فإننا نجد أنه نظام يفتقر إلى فلسفة تربوية واضحة (الخطيب ٢٠٠٢:٧٠) لذلك يجب أن تنبثق هذه الفلسفة من فلسفة مجتمعنا الفلسطيني وتراثنا الثقافي والحضاري آخذة بعين الاعتبار بعض المبادئ الأساسية التالية :

١- مفهوم الديمقراطية والشورى[١] كوسيلة للتفاهم وأسلوب للحياة .
٢- القيم الدينية كركيزة للمجتمع الفلسطيني في حاضره ومستقبله .
٣- الانفتاح على المجتمع العالمي والتمسك بمفهوم الحداثة مع الأخذ بمفاهيم الأصالة .
٤- التعامل الحذر مع التطور السياسي القائم في المنطقة .
٥- اعتبار التعليم المدخل الفعال لتأكيد مفاهيم التربية المدنية وحقوق الإنسان .

لذلك فأننا نرى أن الهدف الأساسي من التربية المدنية والوطنية في مختلف مراحل التعليم في فلسطين هو تزويد الأجيال الصاعدة بمفهوم الالتزام والانتماء الوطني، والاحترام والالتزام بمفهوم الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية واحترام القانون والنظام والابتعاد عن أجواء التعصب والتحيز السياسي، والإيمان بالأخوة الإنسانية القائمة على الحق والعدل والمساواة .

الحاجة لبلورة فلسفة تربية فلسطينية أولاً :

لقد غاب الواقع الحقيقي للبيئة الفلسطينية عن مناهجها فترة كبيرة من الوقت، ولذلك فلقد جاءت هذه المناهج غريبة على طلابنا في كثير من مضامينها، ولذا فقد كان التفكير المبكر في منهاج فلسطيني مستقل يعبر محتواه عن البيئة الفلسطينية وواقع الطفل الفلسطيني وتطلعاته ويخدم المصلحة الذاتية له، وأن يشمل التطور جميع محتوى مكونات المنهاج وخبراته، وأن يحقق هذا المحتوى، الأهداف المحددة ويخدمها، وأن يوضع في الاعتبار أن تكون الخبرات التعليمية والمنهاج، مطابقة لحاجات المتعلمين في التعلم بالاكتشاف والاستقصاء، والتعلم من خلال المشكلات والبحث عن حلول لها، وبذلك يصبح التعليم ذا معنى ووظيفة بالنسبة للمتعلمين، وأن يراعي المحتوى مطالب النمو الشامل للمتعلمين وأن يكون ذا قيمة في حياتهم .

(١)لسنا هنا في غرض الدخول في جدل إشكالية مفهومي الشورى والديمقراطية، لمزيد من المعلومات ارجع إلى كتاب الديمقراطية والتربية في الوطن العربي – مركز دراسات الوحدة، ٢٠٠١.

إن بناء خصوصية فلسطين في منهاج التربية المدنية يتطلب بلورة مرتكزات فلسفية تشتق من فلسفة المجتمع ومطالبه واحتياجاته وقيمه ومثله ومعتقداته وتراعي جانبي الأصالة والمعاصرة فيه كما تراعي مطالب واحتياجات المتعلمين وجوانب نموهم الشامل، وأن تشتق من هذه الفلسفة العامة، فلسفة التربية المدنية الفلسطينية، والأهداف العامة لهذه التربية، وأهداف المراحل، وأهداف المساقات، والموضوعات، وكذلك الأهداف الإجرائية السلوكية في المواقف الصفية .

إن الحاجة لتحديد إطار مفاهيمي للتربية المدنية، يستلزم أولاً وضوح الرؤية بشأن الفلسفة العامة للنظام التربوي الفلسطيني، لذا يجب أن تأخذ المناهج الفلسطينية بمدخل النظم باعتبار فلسفة المناهج فرع لمنظومة صغيرة نسبياً مشتقه من منظومة أكبر هي فلسفة النظام التربوي والتعليمي بصورة عامة بمدخلاته وعملياته ومخرجاته وينتظر أن يتضح من خلال هذه الفلسفة الإطار المفاهيمي لكثير من المواد الدراسية لاسيما المتعلقة بالتربية الوطنية والمدنية مما ينعكس مباشرة على الاختيار الصائب للمحتوى والطرق والوسائل والأنشطة والتقويم في البيئة الصفية. وهذا بالطبع يقلل كثيراً من الجدل المثار حالياً حول الإطار المفاهيمي الفلسفي للتربية المدنية (انظر الشكل التالي) .

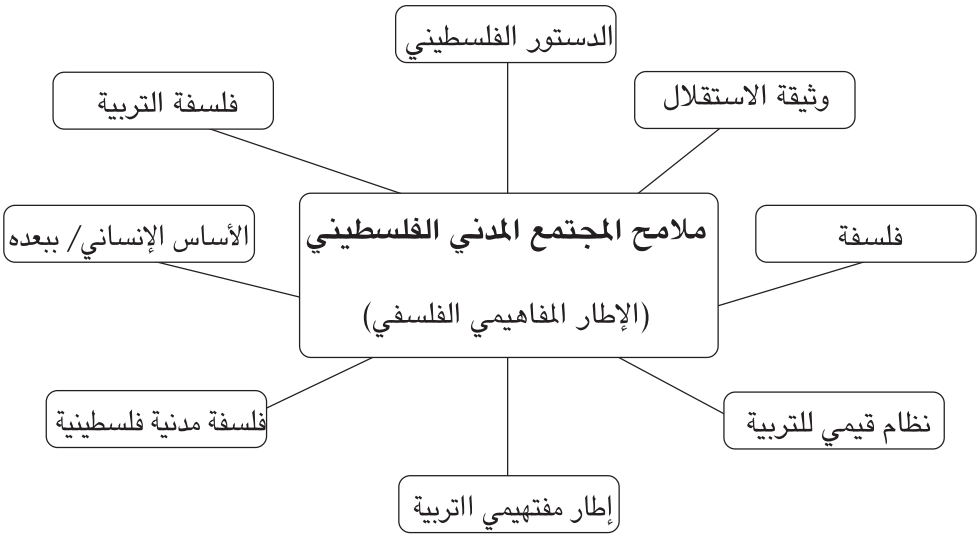

رؤى ومرتكزات الفلسفة التربوية الفلسطينية :

إن البحث عن فلسفة تربوية تناسب مجتمعنا الفلسطيني، وتحقق أهدافه في إعداد الناشئة للمستقبل الذي يتطلع إليه شعبنا، مستقبل التحرر الكامل وإقامة الدولة المستقلة ليستحث خطانا بقوة نحو تحديد موقف فلسطيني وواضح من مجمل القضايا التي تشكل بمجموعها أبعاد التربية التي نريد أن نخضع لها المتعلم الفلسطيني، وبقدر وضوح هذه الأبعاد وعمقها واتزانها، تكون وسيلة ناجعة لإعداد الإنسان الفلسطيني المتكامل النمو الواضح الهوية . ونحن في المجتمع الفلسطيني أحوج ما نكون للتعليم الذي يجب أن يتضمن فلسفة تربوية فلسطينية أصيلة في بعديها العربي والإسلامي، والتوصل لمرتكزات تربوية أساسية نضعها نصب أعيننا لوضع إطار لإستراتيجية التطوير والإصلاح، وربط ذلك بالبحث العلمي، وتنمية المجتمع وتطوير بنيته التحتية

وإعادة تشكيله من جديد، وأن يشارك في وضع هذه الفلسفة، المربون في الجامعات والمعاهد والمدارس، وكل الفاعليات الاقتصادية والاجتماعية، والهيئات الأكاديمية العلمية والبحثية، وإن ذلك يحتاج إلى جهود الأمة قاطبة بكافة فئاتها وفعالياتها وقدراتها (الفرا،١٩٨٨) .

ويمكن تحديد السمات والأسس لفلسفة التربية الفلسطينية والتي تستند على المبادئ التالية:

١- **الأساس الوطني الفلسطيني** : يمكن استخلاص فلسفة التربية الفلسطينية،من تراثنا الحضاري، الغنى بالمعاني والرموز والقيم والاتجاهات، بما يراعي خصوصية الإنسان الفلسطيني وبيئته المحلية وظروفه واحتياجاته.

٢- **الأساس القومي العربي** : والذي يستخلص من تراثنا القومي والعربي والغني بالتراث الثقافي .

٣- **الأساس الإسلامي** : أن تكون فلسفتنا التربوية امتدادا وتعبيراً عن رسالة الإسلام والتماس الخصائص الجوهرية والبذور الطيبة التي ينبثق منها الطابع المتميز لثقافاتنا العربية والإسلامية.

٤- **الأساس الإنساني** : تستند فلسفتنا التربوية للتراث الفكري البشري، بما يحتويه من تجارب صحيحة نافعة مع ضرورة بلورته وتمحيصه، فنحن جزء من العالم نؤثر ونتأثر بما يحدث فيه، ولذلك يتوجب أن نستفيد ونحن نضع فلسفتنا التربوية من النماذج المشرقة والمشرفة في العالم، على أن تكون مناسبة لظروفنا واحتياجاتنا وتتفق مع عقائدنا ومثلنا واتجاهاتنا وأن تراعي جانبي الأصالة والمعاصرة .

ولعله من المناسب لفلسفة التربية الفلسطينية، أن تتم صياغة ملامحها الأولية بموجب وثيقة الاستقلال المعلنة عن المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر ١٩٨٨، لأنها أقرت من أعلى مؤسسة فلسطينية تمثل الشعب الفلسطيني، وتحظى بثقة الشعب الفلسطيني وتمثل تطلعاته، كما أن هذه الوثيقة تشتمل على المبادئ الأساسية لقيام الدولة الفلسطينية، الأمر الذي يجعله ذات مصداقية عالية كإطار مرجعي لاشتقاق ملامح فلسفة التربية الفلسطينية، وإن مثل هذه الوثيقة يمكن أن تساعد فلسفة بناء التربية ودستورها، ولذلك يمكن

التوصل للأهداف الرئيسة لفلسفة التربية الفلسطينية بما يلي:

أهداف التربية الفلسطينية :

١- تأمين التعليم لجميع الفلسطينيين في كافة أماكن تواجدهم (التربية للجميع) .

٢- تزويد المتعلمين بما يحقق الهوية الفلسطينية والمواطنة وتعزيز الوحدة الوطنية، ومبدأ حق الشعب الفلسطيني في السيادة على تراب وطنه .

٣- الالتزام بمبادئ الحرية، والتسامح، وعدم التعصب، والعدالة، والديمقراطية، والمساواة وحرية التعبير، وإبداء الرأي وتكافؤ الفرص، وعدم التحيز والمشاركة في اتخاذ القرارات واحترام مبدأ الأغلبية واحترام حقوق الإنسان (تربية مدنية) .

٤- الالتزام بمبدأ المشاركة في حماية الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف والدفاع عنها .

٥- الإيمان بحق المواطن في الحصول على المعلومات والبحث عن الحقائق والأفكار واختيار وتطوير أيدلوجيته، في مناخ ديمقراطي يسمح بالتعددية بكافة أشكالها .

٦- التزام التربية الفلسطينية بتنسيق برامجها مع برامج التربية، والتعاون مع الدول العربية والإسلامية والمجتمع الدولي، واكتساب قيم السلام القائم على العدل واحترام الحقوق (البعد العالمي للتربية) .
٧- تعزيز فرص زيادة الإنتاج، والتنمية، والإبداع، واحترام المبادرة الذاتية، وتحقيق ذات الفرد وشخصيته وحريته وحرية اختيار العمل والمشاركة الجماعية .
٨- تنمية الوعي البيئي لدى النشء وتطوير المفاهيم البيئية وطرق المحافظة على البيئة الفلسطينية ليظل التفاعل بين الإنسان الفلسطيني وبيئته بناءً ومثمراً بما يعود بالخير على الوطن والمواطن .

تصور للديمقراطية في المنهاج الفلسطيني :

الديمقراطية من أهم عوامل تقدم المجتمعات، بالإضافة إلى عاملي التقدم العلمي والتكنولوجي بل يمكن القول أن عامل العلم والتكنولوجيا يعتبر نتيجة حتمية للديمقراطية، بمعنى أن المجتمعات الديمقراطية والتي تحرص على تربية أبناؤها وفق السلوك الديمقراطي، هي تلك التي تحظى بنصيب وافر من التقدم العلمي والتقدم التكنولوجي .

ولذلك يجب أن يحرص المنهاج الفلسطيني، على تعميق مفهوم الديمقراطية، والسلوك الديمقراطي لدى تكون الأفراد ليكون ذلك مدخلاً مناسباً يسهم في الارتقاء في مجتمعه علمياً وتكنولوجياً بما لديهم من وعي ديمقراطي بدورهم المرغوب فيه .

ويمكن للمناهج الفلسطينية المستقبلية أن تبرز أهم المقومات الأساسية للديمقراطية باختصار فيما يلي :

١- احترام شخصية الفرد والإيمان بذكائه، وقدرته على التفكير العلمي والناقد .
٢- تكافؤ الفرص، والمساواة، وحرية التعبير بين الأفراد، وحرية اختيار القادة .
٣- حرية اختيار العمل .
٤- مسؤولية الفرد في إحداث التغير .
٥- مسؤولية الفرد في صيانة الملكية العامة وترشيد الاستهلاك وتجنب الإسراف .
٦- ربط عملية التربية بالتنمية والنتاج والإبداع .

تعزيز وبناء مفاهيم وقيم المجتمع المدني في المنهاج الفلسطيني :

وفي ضوء كل ما سبق يتضح أن هناك عدة محاور متعلقة بتعزيز وبناء المجتمع المدني والديمقراطية، يمكن أن تدمج بالمنهاج الفلسطيني، نذكرها باختصار فيما يلي :

١- الحرية السياسية والاجتماعية .
٢- المسئولية والنقد الموجه .
٣- الملكية العامة والخاصة .
٤- المواطنة .
٥- المشاركة الايجابية والتعاون، والمساواة، والفروق الفردية .
٦- القيادة والواجبات والحقوق .

٧- العمل المنتج والإنتاج والاستهلاك المستنير .
٨- الشخصية الفردية والجمعية والجماعة .
٩- التخطيط .

ويتوقع أن يلعب المنهاج الفلسطيني دوراً تربوياً مميزاً للإسهام في تعميق مفاهيم المجتمع المدني والديمقراطية، ولذلك فلابد من تطوير كل عناصر ومكونات منظومة المنهاج، أهدافاً، ومحتوى وطرائق وأساليب ووسائل وتقنيات وتقويم وحتى يؤدي المنهاج الفلسطيني دوره في تعميق مفهوم المجتمع المدني والديمقراطية في المجتمع الفلسطيني فإن عليه أن يراعي الاعتبارات التالية :

١- أن يستند على فلسفة تربوية واضحة الأهداف، بحيث تركز تلك الأهداف على تعميق المفاهيم المرتبطة بمفهوم الديمقراطية سابقة الذكر .
٢- الحرص على إعداد الكتب الدراسية الجديدة بحيث يتضمن محتواها مواقف ديمقراطية سلوكية، تشجع المعلم أثناء التدريس على ممارسة الأنشطة الديموقراطية الصفية .
٣- تطوير نظام إعداد المعلم ليكون قادراً على القيام بأدوارٍ جديدة، لتعزيز السلوك الديموقراطي، من خلال الممارسات الصفية وتعديل السلوك، وإتاحة الفرص للمتعلمين للتعبير عن ذواتهم، وتحمل المسئوليات والمشاركة في اتخاذ القرارات، وإتاحة فرص النمو الشامل لهم .
٤- اختيار النشاطات والمواقف التعليمية، داخل وخارج المدرسة بحيث تحقق ممارساتها اكتساب الخبرات العلمية التي تسهم في تعميق السلوك الديمقراطي لدى المتعلمين .
٥- تجريب أنماط جديدة من وسائل وطرق وأساليب التعلم، تسهم في تربية الوعي الديمقراطي تقوم على حرية التفكير، التفكير العلمي والناقد وكل أساليب التعلم الذاتي، التي تؤدي إلى إيجاد مجتمع دائم التعلم .
٦- ربط التعليم والمنهاج الدراسي، بخطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع .
٧- ابتكار أساليب جديدة لتقويم المتعلمين تستهدف قياس الأداء في المواقف الصفية في جو بعيد عن التوتر والقلق .

توصيات عامة :

لابد لمحتوى المنهاج الفلسطيني، أن يعبر عن هموم المجتمع وأن يتم التخطيط له ليتناول مشاكل المجتمع، وأن يكون منوعاً يشمل الجانبين النظري والتطبيقي وأن يكون شاملاً، وأن يشجع المتعلمين على التعلم الذاتي والتربية المستمرة.

يتطلب تحديد المنهاج وأساليب تنوعيه إلى استخدام منهجية علمية تطوير المحتوى، باعتباره نظام فرع من منظومة المنهاج بحيث تتحول من الارتجالية إلى التخطيط ومن الجزئية والتشتت إلى الشمول والتكامل .ومن التعليم إلى التعلم . ومن الاقتصار على المعرفة إلى شمولية الخلق والإبداع والإرادة والعمل ومن اللفظية إلى الوظيفة . ومن الانفراد إلى الملاءمة مع المجتمع .ومن الثبات والاستقرار إلى التطور والابتكار . ومن تبديد الطاقات والموارد إلى تنظيمها وحسن استثمارها .

ويترتب على ذلك أن يتم تنويع طبيعة محتوى المنهاج الفلسطيني لتشمل : التربية الدينية والتربية الاجتماعية، والتربية الوطنية، والتربية المدنية، والتربية العملية التقنية، والتربية العلمية

والتربية الفنية والتربية الصحية، والتربية الرياضية، والتربية الاقتصادية، والتربية البيئية، ويتوجب أن يراعي تطوير المحتوى بشكل مستمر، من خلال تطوير أهداف التربية في كل مرحلة من مراحلها ومتابعة هذه الأهداف وترجمتها إلى خبرات إنسانية وأنماط سلوكية . ولابد أن يؤخذ بالاعتبار مراعاة المحتوى للبيئة الفلسطينية وحمايتها والمحافظة عليها ومعالجة مشاكلها، والعمل على إدخال مفاهيم التربية البيئية والمدنية، في محتوى المنهاج بكل مجالاته وعدم الاقتصار عليها في كتاب خاص أو من خلال طرق التدريس وأن تشارك كل عناصر ومكونات المنهاج في هذا الجانب، ويجب على واضعي المنهاج الفلسطيني أن يبرروا اختيارهم للمحتوى، بما يمكن أن يولد لدى الفلسطينيين معانٍ ضرورية لحياتهم في المستقبل، والأساس السليم لاختيار المحتوى المناسب للمنهج يجب أن لا يهمل :

١- معرفة واقع المتعلمين،خبراتهم الحالية، بالنسبة للمحتوى الذين سيمرون به في المنهاج.

٢- معرفة أهمية هذه المعارف الموجودة في المحتوى،ووظيفتها من أجل إثراء المتعلمين فكرياً ومهارياً. وعند اختيار محتوى منهاج التربية المدنية (موضع الدراسة) لابد أن نضع نصب أعيننا ما يلي :

- معيار الأهمية : تعزيز كل ما له علاقة مباشرة وأساسية بسلوك الأفراد اليومي .
- معيار المنفعة : من المعايير العلمية السليمة ويعتمد على دراسات علمية واقعية لما يحتاج الأفراد معرفته، ليعملوا بشكل فعال في مجتمعهم .
- معيار الاهتمام : التنظيم النفسي للمنهاج، وكل ما يهتم به المتعلمون يجب أن يدخل في المنهاج .
- معيار النمو الإنساني : التوجيه الديمقراطي للقيم، وأن يعكس المنهاج قيم وفلسفة وأهداف المجتمع .

المراجـع

الخطيب، عامر (٢٠٠٢) أصول التربية وتطبيقاتها مطبعة القدس، غزة .
الخطيب، عامر (١٩٩٥) فلسفة التربية : قضايا وفكر جامعة الأزهر، غزة .
الآغا، إحسان (١٩٩٩) الديمقراطية والتربية مركز البحوث الإنسانية، غزة .
الفرا، فاروق (١٩٩٨) المنهاج التربوي المعاصر مطبعة منصور، غزة .
جامعة الأزهر (١٩٩٩) التربية المدنية والمجتمع المدني في فلسطين (المؤتمر الأول) – جامعة الأزهر، غزة .
مركز دراسات الوحدة العربية (٢٠٠١) الديمقراطية والتربية في الوطن العربي – جامعة الكويت.
وزارة التربية والتعليم (١٩٩٧) خطة المنهاج الفلسطيني – مركز تطوير المناهج، رام الله .

النقاش بعد أوراق العمل المقدمة

محمد العاصي / مشرف تربوي / وكالة الغوث:

بداية أوجه الشكر لمركز إبداع المعلم لتركيزه على الأنشطة التربوية،وهذه ليست الورشة الأولى في هذا المجال كما ذكر الأخ طلعت، وربما نتفق ونتساءل من هذا الاتفاق أيضا حول بعض النقاط، بالنسبة لمفهوم التربية، هناك في الحقيقة العديد من التعريفات، رغم أنها في النهاية تؤدي إلى تغيير أو تعديل مرغوب في السلوك، ومن هذه التعريفات «هي نظام اجتماعي يحدد الأثر الفعال للأسرة والمدرسة في تنمية النشء في النواحي الجسمية والعقلية والأخلاقية، ليحيا حياة سوية في البيئة التي يعيش فيها» ومن هنا أود التنويه بأن التربية أوسع من عملية التعليم .

أما بالنسبة للمدنية، فهي حالة يصل إليها الأفراد باختيارهم، يكون قوامها الاتفاق في بينهم وبين السلطة السياسية .

ويقول وليام كل باتريت في كتابه المدنية المتغيرة والتربية: «إننا نواجه الآن بصورة لم نشهدها من قبل مستقبلا متطورا وغير معروف، وهذا يتطلب أن نعلم أطفالنا كيف يكيفون أنفسهم لموقف لا نستطيع نحن مدرسيهم أن نتنبأ به إلا تنبؤاً جزئيا، وهذا يعني بدوره تأكيد نوع جديد ومختلف من التعليم، والبعثة الدراسية هي طرق للسلوك، لأن التعليم المستمر يعني أن تكتسب طرقا جديدة للسلوك، إن كل جزء جديد من المادة الدراسية ذات المغزى يعني خطوة ذات مغزى إلى الأمام في تنمية الخبرة، ويقول إن الحصول على المادة الدراسية وقت الحاجة يعني توفير النمو، كما يستمر قائلا : إننا نواجه مستقبلا غير معروف، ويجب أن نعد النشء بطريقة مختلفة، وهدف المدرسة الحديثة هو تكوين أشخاص ذوي أخلاق متينة، وعقليات اجتماعية قادرين على حكم أنفسهم » .

أود أن أطرح تساؤلا للأخوة : أيهما أشمل وأوسع، حقوق الإنسان ؟ أم التربية المدنية ؟ من منهما يحتوي الآخر ؟ . واسمحوا لي في هذا المضمار أن أؤكد على دور وكالة الغوث، حيث تهدف من خلال التعليم إلى خلق المواطن الفلسطيني المتكيف في مجتمعه الفلسطيني، ومجتمعه العربي، والمجتمع العالمي، لقد ارتأت دائرة التربية والتعليم في وكالة الغوث، أهمية وضرورة البدء في مشروع تربوي هادف لتعليم حقوق الإنسان هذا العام، والتسامح وحل النزاعات في المدارس التابعة لها، وتعتقد الدائرة أن تعريف الطلبة في المدارس بجوانب أساسية من حقوق الإنسان ومهارات حل النزاعات وتعزيز قيمة التسامح في مجرى حياتهم داخل نطاق المدرسة وخارجها أصبح أمرا ضروريا لا غنى عنه لتأمين سلامة المجتمع وضمان عيش أفراده بعزة وكرامة وحرية واحترام .

في المداخلتين اللتين قدمتا تم التطرق الى رفع كفاءة الكادر التربوي الذي يشرف أو يدرس منهاج التربية المدنية،ما سبق أن ذكرته عن الخطوة التي قامت بها وكالة الغوث يصب في هذاالاتجاه وهو ضرورة قيام وكالة الغوث ووزارة التربية والتعليم ومركز إبداع المعلم بالجهود الحثيثة في عقد المزيد من الدورات، التي تهدف الى إكساب المعلمين و المعلمات المهارات الضرورية

التي تمكنهم من التعاطي مع منهاج التربية المدنية بكفاءة.

عباس :

كل الشكر لإبداع المعلم و الحضور، ولي تساؤلان الأول: حول المدنية تواجه الهمجية بإعتقادي أن هذا الوصف به نوع من التعسف، المدنية هي تطور طبيعي من مجتمع رعوي الى مجتمع زراعي الى مجتمع صناعي، والذي أفرز هذا هو تطور الحاجات، التي أفرزت بدورها حاجة المجتمع الى مؤسسات وجمعيات (توضيح آلية التعاون بين الأفراد التي هي بحاجة الى عملية تنظيم وإدارة وتواصل) ومن هنا جاء المجتمع المدني.

التساؤل الثاني حول موضوع القيم: جميعنا ننادي بترسيخ القيم نحو المدنية وحقوق الإنسان وتناسينا أن هذه القيمة إذا وجدت عند الفرد فإنه سيتبناها ويدافع عنها ويضحي من أجلها والأهم هو أن تهتم التربية المدنية بتنمية الميول والإتجاهات، حتى تترسخ وتصبح قيماً عند الفرد القيم لا تأتي دفعة واحدة، لا بد من متابعة الميول و الرغبات وتنميتها، حتى تتحول الى اتجاهات ومن ثم تترجم إلى قيم، يتبناها الإنسان و يدافع عنها.

وكنت أتمنى لو ورد في المداخلتين إشارة إلى علاقة التربية المدنية بالتربية الإسلامية، فقبل هذه القوانين والتشريعات بآلاف السنين كانت الشريعة الإسلامية التي تطرقت إلى كل ذلك أتمنى أن يكون توضيح لتلك العلاقة .

د. صدّيقة حلّس/ جامعة الأزهر:

في عام ١٩٩٧ دعينا إلى أميركا لمدة ثلاثة أسابيع، وخلال الزيارة زرنا العديد من المؤسسات وشرحوا لنا هناك الكثير من الأمور عن الحقوق والواجبات، العدالة، المساواة .....الخ، واستنتجت أننا بحاجة ماسة لإعادة دراسة التاريخ الإسلامي، فعندما انتقل الرسول من مكة إلى المدينة وضع الدستور الذي نظّم من خلاله أسس المجتمع الإسلامي، والعلاقة مع اليهود، فكانت المدنية الحقة، حتى أوصى الرسول بعمل الطعام لأهل الميت لإنشغالهم بالحزن على فقيدهم، والتربية التي تعني تربية النشء ليعيش حياته مع الآخرين على أسس من العدالة والمساواة، وهذا جوهر الإسلام، وحتى الولاة والخلفاء خصصوا جزءا من أموالهم لرصف الطرق، ورعاية المسنين واللقطاء، حتى لرعاية الحيوانات الضالة،وفتح سواقي لها، وخصصت المعاشات للأرامل، هذه هي التربية المدنية، ولو نظرنا لنظام الوقف الإسلامي لوجدناه أرقى أنظمة التربية المدنية في العالم، وجميع القوانين والتشريعات الدولية موجودة في الإسلام، «كلكم أمام الله سواء »، «ليس لعربي على أعجمي فضل إلا بالتقوى » .

وأحضروا لنا أفلاما عن طرق التدريس الحديثة، وجميع هذا نستطيع معالجته عن طريق معاملتنا مع الآخرين، أقول لسنا بحاجة إلى تربية مدنية، أعيدوا دراسة التاريخ الإسلامي ستجدون تربية إسلامية موجودة في الدين والتاريخ .

قاسم / جمعية الصم :

اتفق مع الأستاذ عباس بالنسبة للإتجاهات والميول، لقد ذكر الأخ طلعت نقلا عن د. حسني عايش مقومات التربية المدنية ولم تكن القيم في بند منفصل، الأمر الآخر هل هناك أبحاث ودراسات عن المجتمع الفلسطيني فيما يتعلق بالتربية المدنية ؟ .

سعيد أحمد نصار / مرشد تربوي:

تم الإشارة في الورقة المقدمة إلى ١١ سبتمبر، صحيح أن هناك تواريخ مهمة، ولكن الآلآف يموتون دون أن يصبحوا تاريخا مهما، طرح هذا التاريخ في كل شيء سيصبح فزاعة دون مبرر. في ورقة الأستاذ ابراهيم ذكر أن التربية تهدف إلى إعداد الفرد جسميا وعقليا وأخلاقيا ودينيا، أعتقد أنه لو ذكر دينيا فإن ذلك يكفي، فإعداده دينيا يعني إعداده جسميا «المؤمن القوي خير من المؤمن الضعيف » عقليا«التفكر والتدبر وإعمال العقل » أخلاقيا، القيم الإسلامية موجودة، واجتماعيا شركاء ، وهنا كلمة دينيا تكفي، أو جميع ما سبق دون ذكر كلمة دينيا.

د.عليان الحوسي / الجامعة الإسلامية :

موضوع التربية المدنية لاقى رواجا كبيرا في السنوات الأخيرة في العالم العربي من قبيل الموضة، في الورقتين المقدمتين لم أجد للخصوصية الثقافية موقعا في هذه الأوراق، إلا قليلا وهذه أمانة لكم جميعا، الرسول بعد الهجرة إلى المدينة وضع الأسس لمجتمع مدني . جيد أن نتعامل مع التربية المدنية، ولكن بشرط أن لا نغفل الخصوصية الثقافية، وفي عدم ذكره خلل ويتحمل من يغفله مسؤولية وأمانة، الأمر الثاني: في ورقة إبداع المعلم، ورد «وإما الغرق في أشكال من الماضوية، والغوغائية، والفساد»، فما الذي ربط بين الماضوية والغوغائية والفساد ؟ نقطة أخرى : في نهاية الورقة،«إن التربية المدنية تفرض حرية التفكير الديمقراطي بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي»، وهذا كلام غير صحيح فالنظام كل معقد، يتكون من أجزاء تتحد معا لتكون الهدف، داخل النظام هناك مجموعة أنظمة فإذا تحدثت عن نظام سياسي (رقم ١) لا يعتبر للديمقراطية مكانا، فكيف أرى أن التربية المدنية تفرض التفكير بطريقة ديمقراطية ؟ النظام السياسي قضية رئيسية، والمعاناة الحقيقية في العالم العربي من شكل النظام السياسي، إفعل بالتربية المدنية ما تريد، عقد الكثير من المؤتمرات، ولكن على أرض الواقع ما الذي يحدث ؟ تدفع مبالغ لإعطاء ندوات ومؤتمرات للتربية المدنية، وقبل أيام ١٠٠٠ شخص اعتقلوا في تونس، ما فائدة التربية المدنية إذا كان النظام السياسي أصلا سيء إن مجموعة النظم في المجتمع متكاملة فإما أن يختار المجتمع النظام الديمقراطي ويجب أن يكون في السياسة، والاقتصاد، والاجتماع أو أن يختار نظاما آخر، لا يجوز أن نأتي بنظام تربوي إسلامي، أو رأسمالي، في مجتمع اشتراكي .

قضية أخرى ذكرها الأستاذ ابراهيم بخصوص المنهاج «الحرية، المساواة، الكرامة» وهناك مفردات رئيسية في الإسلام «الولاء، الشورى» وهذه المفردات يجب تداولها، وهذا الكلام للإخوة في المناهج .

والمدنية في مقابل الهمجية، هل كتاب التربية المدنية من سينقلنا للمدنية ؟ وقبل هذا الكتاب وموضة التربية المدنية، هل كنا همجيين ؟ هذا الأمر به استحقار للذات، نحن بوضع مجتمعي معين، نعاني من بعض الضعف، نعاني من بعض المشاكل، كمجتمع عربي، وإسلامي، وفلسطيني ولكن الأمل في الغد، الذي سيكون أفضل من أمس .

خميس العفيفي/ مشرف تربوي ـ الوكالة :

أرى أن ايمان المعلم، والطالب، والمدير بأهمية المادة يلعب دورا رئيسيا في تعزيز أهمية مادة

التربية المدنية، النقطة الأخرى: تحليل المنهاج وإغناؤه بما يتناسب مع التغيرات . لقد سنحت لي الفرصة لأطلع على منهاج التربية الوطنية والتنشئة الاجتماعية في لبنان، ومن الملاحظ عدم الانفصال بين المادتين، هذا الموضوع الفصل، أو الإدماج موضوع بحاجة إلى نقاش، فكثير من المعلمين في المدارس لا يفرّق بين التربية المدنية والتربية الوطنية، مع أن كل منهما تتحدث عن نوع مختلف من التربية .

محمد شاهين/ المركز التربوي للبحث :

نحن في الوطن العربي نتحدث عن قضايا أساسية دون أن نتفق على مفهوم واضح لكل منها، فعلينا أن نحدد المفاهيم، وإلا كان كل منا يتحدث عن غير ما يقصده الآخر، كثير من المصطلحات بحاجة إلى تحديد المفهوم حتى لا يضل التفكير فيها طريقه، وعدم الاتفاق على مفهوم واضح ينعكس على خطأ في الفهم والإدراك، بما ينعكس سلبا على المتحاورين، أو المتجادلين، ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل تمتد خطورته أيضا إلى السلوك، وإلى التصرف الذي يتبعه كل حسب المفهوم الذي ينتهي إليه .

كنت أتمنى لو قدم الأستاذ طلعت في ورقة مركز إبداع المعلم، نتائج ورش العمل التي قام بها المركز في غزة ورام الله حول الإشكالية بين التربية المدنية والوطنية، فوزارة التربية والتعليم وأقولها آسفا، غائبة عن هذه الورشة، وتغيب أيضا عن جلسات تربوية كثيرة، كان الأجدر أن يكون حضور وتمثيل لها، خصوصا وأن هناك خلافاً بين العاملين بها، مع أن الوزارة توصي بالفصل بينهما،فكان من الأولى أن نتوصل إلى قرار في هذا التيه الذي تتخبط فيه وزارة التربية والتعليم وتقرر كتباً في التربية المدنية، والتربية الوطنية .

ويمكن أن أضيف إلى العوامل التي يمكن أن تحقق أهداف التربية المدنية، وهذا ما لمسته من خلال عملي عندما كنت مديرا عاما مساعدا في الوزارة، كذلك من خلال زياراتي للمعلمين أوصي بشيء ضروري جدا، وهو دليل للمعلم في أساليب تدريس التربية المدنية، بحيث لا يترك المعلم يتخبط، وخاصة فيما يتعلق بالفعاليات وطريق سيرها .

أحد الحضور:

هناك كلمات كثيرة تم تداولها خلال النقاش (الإسلام، الحضارة الإسلامية، التربية المدنية حقوق الانسان، المواثيق الدولية) وكل من هذه الكلمات يحمل مجموعة من القيم، ولكن برأيي يتقاطع الدين بمجموعة من القيم والأخلاقيات مع المواثيق الدولية، وبغض النظر عن التسمية التي لا تهمني كثيرا، سواء أكانت تربية إسلامية، أو تربية مدنية، أو تربية مجوسية، النتائج لهذه التربية هي ما يهمني، وهناك الكثير يمكننا العمل عليه ومن خلاله دون أن نخوض بجدل حول التسميات، يمكننا فعل الكثير في إطار الأسرة، والجامعة، والمجتمع، ولكل الحق في أن يطرح رأيه بحرية .

د. عطا درويش :

مثل هذه الاجتماعات ورغم ما قيل عنها من أنها تمول من الخارج، إلا أنها اجتماعات جيدة ومثمرة، ويمكن للجميع الاستفادة منها .

عندما طلب مني إعداد الورقة لهذه الورشة، خطر ببالي أن هذا يشبه السير وسط حقل

ألغام، لأن الدولة هربت من فلسفة التربية، ووزارة التربية والتعليم هربت من صياغة فلسفة التربية، أنا أشفق لحال مركز إبداع المعلم الذي تصدى لمشكلة هربت منها الوزارة، وأظن أن تحديد فلسفة للتربية بشكل عام تحد من التدخل من الخارج، وقد ذكر د. إحسان في إحدى كتبه «إن نظام التربية عندنا مثله مثل كثير من الأنظمة في التربية في منطقتنا، غير محدد الفلسفة، غير ديمقراطي، ولا دكتاتوري تسلطي، ولا تسيبي فوضوي، ولا روتيني بيروقراطي، إنه مزيج من كل هذه الأنظمة، وهو ليس إسلاميا خاصا، ولا قوميا، ولا وطنيا،وهو مركب منها جميعا بنسب غير محددة، ولامقصودة على وجه التحديد، والسبب أن المدرسة ونظامها يتبع المجتمع وليس العكس»، وقد كان هذا بمثابة قنبلة فجرها د. إحسان في إحدى المؤتمرات .

الدستور الفلسطيني الذي تم توقيعه في شهر٧ الماضي، يقول أن دين الدولة الإسلام، ولكن هل نظامنا إسلامي ؟ الإجابة لا، وليس ديمقراطيا، وليس تسلطيا، دكتاريويا، ربما لا بالمطلق، إنه نظام هلامي، ويبدو أن الهلامية هي الفلسفة الخاصة بنا .

لقد طرح فهمي هويدي قضية مهاجمة الإسلاميين للديمقراطية، فقال «يجب أن يستغل الإسلاميون النظام الديمقراطي وأن يكفوا عن مهاجمته» هناك قواسم مشتركة بين الديمقراطية والإسلام، وهناك اختلافات، كما يذكر هويدي، الذي يقول أيضا: إننا نتعارض مع الديمقراطية لو كانت عقيدة، وهي ليست كذلك، وقد حاول الإسلاميون منذ ثلاثة أو أربعة عقود الوصول للحكم وفشلوا، لكنهم وصلوا من خلال الديمقراطية فقط .

قضية أخرى وهي البعد العالمي التي تحدث عنها د. إحسان، حيث لا نستطيع الانسلاخ عن عالميتنا، حتى الرسول يقول «الحكمة ضالة المؤمن أنّا وجدها أخذها»، والديمقراطية ليست موجودة في تراثنا العربي والإسلامي، ولكن ذلك لا ينفي إعجابنا بها، فلا يوجد نظام انتهج الديمقراطية وفشل حاليا، والأنظمة الديكتاتورية هي من فشلت وبادت، ونحن لفقداننا الكثير من بعدنا العربي والوطني، نحتاج لتراث عالمي ليسندنا، منظمات حقوق الإنسان تدافع عن الكثير من القضايا في العالم، أصبحت قوة جديدة على الساحة تحد من سيطرة الدولة وطغيانها، المظاهرات التي شاهدتها في جنوب أفريقيا في دوربان تشعرني بالنشوة كفلسطيني، أشعر من خلالها أنني لست لوحدي، ونهاجم كثيراً من الأخوة الإسلاميين، علما أن هذا البعد واضح ولا يجب أن يحمّل فوق طاقته، الأخوة الإسلاميون بحاجة أكثر من غيرهم إلى مجتمع مدني، نحن في هذا الوقت بحاجة إلى مجتمع مدني أكثر من أي وقت مضى، نحن أمام قوتين: الدولة تدعي قيم الديمقراطية المزيفة، والمنظمات التي تناصر العولمة، فمن ينقذنا من هاتين القوتين؟ أعتقد أنها منظات وقيم المجتمع المدني، من احتشد في دوربان، وجوهانسبرغ ؟ ومن يرفع حاليا شعار أنقذوا الشعب الفلسطيني ؟ ليس العرب،أنه البعد العالمي للمجتمع المدني الذي أضحى ضرورة ملحة لكل المجتمعات .

محمد طه شاهين/ المركز التربوي للبحث:

أود أن أشيد بجهود مركز إبداع المعلم الذي يهتم بالقضايا التربوية أكثر من إهتمام وزارة التربية و التعليم صاحبة الشأن في هذا الموضوع، أبدأ بورقة الأستاذ عطا التي إحتوت على كثير من القضايا التي تستدعي النقاش وتحفز على البحث، وأشكره لطريقة العرض التي قام بها بتركيز معين، وأود الحديث من منطلق شاهد على العصر، فمن عام ١٩٩٤ عملت مديراً عاماً

مساعداً في وزارة التربية و التعليم، وفي مؤتمر المناهج الذي عقد في القدس، حضرت إلى جانب زملاء لي وكان أن طلبت منظمة التحرير آنذاك إعداد مناهج فلسطينية وماذا حصل؟ تم إعداد الطبخة بطريقة التدجين و التهجين للمناهج الأردنية، وإهمل قطاع غزة بما فيه من قدرات وكفاءات وقدمت خلال المؤتمر العديد من الأوراق كان أفضلها ما قدمه الدكتور إبراهيم المسلماني /مدير التعليم في الضفة الشرقية، وكانت بعنوان مناهج التعليم الثانوي في البلاد العربية، وعندما تصفحنا هذه الورقة وجدنا أنه في المناهج الفلسطينية الجديدة قد حذفت المواد الفلسفية بفروعها الأربع، الفلسفة، المنطق، علم النفس، علم الإجتماع، علماً أن هذه المواد موجودة في مناهج جميع الدول العربية .

وقد أشارت الدكتورة فتحية نصرو في مؤتمر التعليم الفلسطيني الأول في جامعة بيت لحم أن وثيقة الإستقلال تحمل ملامح فلسفة تربوية فلسطينية فلماذا تتجاهل الآن في هذا المؤتمر أنها قد أشارت الى هذا في وقت سابق، وكان هذا مستغرباً فلماذا تجاهلت هذا الأمر ؟ .

النقطة الأخرى لماذا تلغون مواد الفلسفة علماً أن مصر رائدة العالم العربي في التربية والتعليم قد خصصت للمواد الفلسفية أربع كتب ومئة علامة من علامات التوجيهي ؟ قلت آنذاك هل أنتم تعملون بما قاله الخديوي عباس لطه حسين عند سفره إلى فرنسا «إياك وأن تدرس الفلسفة فإنها مفسدة للعقول» وأنا أقول إنها محررة للعقول ويبدو أنكم لا تريدون عقولا متحررة ثم أنظروا الى الثورات في أوروبا وتفحصوا الثورة الفرنسية، من وراء هذه الثورة، وراءها فولتير وروسو، في جميع الثورات في العالم توجد فلسفة وفكر، فلماذا تلغون الفكر ونحن مقبلون على مرحلة بحاجة فيها إلى التعددية والحوار ومحاورة الفكرة بالفكرة والدفاع عن حقوقنا ومقارعة الحجة بالحجة، ...الخ، ثم قلت آنذاك، هذه المناهج قد أتيتم بها من دولة في الشرق وأن هذه الدولة ليست هي مدينة الفارابي الفاضلة التي يجب أن يحتذيها المجتمع الفلسطيني .

أما بالنسبة لما قاله الأستاذ عطا من أن أمريكا تحذر من أن الإسلام قادم من خلال الديمقراطية فأقول وليس سراً بأن عدد الامريكان الذين بدأوا يدخلون في الدين الإسلامي قد زاد بعد ٩/١١ وذلك برجوعهم إلى الدين الإسلامي لانهم أرادوا ان يعرفوا هذا الدين، فوجدوا الشورى، الحرية، المساواة، المسؤولية، المعارضة، هذه المبادىء جميعها موجودة في الدين الإسلامي.

فوزي أبو عودة : /مركز القطان للبحث والتطوير التربوي :

لا أعرف لماذا الهجوم على المجتمع المدني، فالإسلام دعا الى ذلك، ولكن يبقى الإختلاف في المفاهيم، وما المانع من الديمقراطية إذا كانت هناك ديمقراطية إسلامية علما ان الكلمة يونانية، وما المانع من تطبيق الديمقراطية الإسلامية والإنسان يطالب بحقوق الإنسان.

اليهود جاءوا الى هنا بناءً على إيمانهم بحق وأنا موجود هنا لإيماني بحق ما أقصده هو أن المفهموم يختلف من شعب الى آخر، المفاهيم موجودة من الأزل ولكن نحن المسلمين لنا مفاهيمنا الخاصة بنا .

الدولة الأموية في بناء حضارتها أخذت الكثير عن الدولة الفارسية وكان أحد الخلفاء العباسيين يعطي لمن يترجم كتاباً وزن الكتاب ذهباً وهذا يدلل على أن الإسلام مع الإنسان والعالمية، ولكن ضد الإستعمار بمفهوم العالمية.

النقطة التي أود ذكرها أن التربية المدنية تحتاج إلى تدريب المعلم قبل الطالب، وأود أن يكون

ضمن التوصيات ما يتعلق بهذا التدريب الذي يرفع من كفاءة الكادر التربوي ليستطيع إيصال مفاهيم المجتمع المدني .

كامل أبو شمالة / معلم :

أود التساؤل عن دور الجامعات في بناء هذا الإطار المفاهيمي ؟ كثير من رسالات الماجستير والدكتوراه تناقش، ولكن دون أن تكون متعلقة بالمجتمع المدني ومناهج التعليم، ألا تشكل الجامعات لوبياً ضاغطاً على وزارة التربية والتعليم ؟ .

خميس العفيفي/ مشرف تربوي ـ الوكالة :

ما دامت فلسفتنا هلامية، وأننا ما زلنا على الطريق، وأنه لا مانع من أن ننهل من الآخرين الأمور الجيدة، فبرأي الأستاذ عطا لماذا كتبت الوزارة على كتب التربية المدنية أنها نسخ تجريبية وأين التغذية الراجعة بمدى فائدة هذه المناهج ؟ وكنت أتمنى أن يكون هناك ممثلا للمناهج ليوضح لنا الأمر .

وليد محمد عباس/ وكالة الغوث:

لا يجب أن نقول بأنه لا يوجد لدينا فلسفة، هناك أساسيات مستمدة من التراث العربي الإسلامي، وبرأيي إن عدم وجود فلسفة في هذا الوقت بالذات هو فلسفة، وهذا نتيجة ظرف سياسي أقليمي وعالمي لا يخفى على أحد، ولهذا يجب ألا نغفل عن الظرف السياسي الذي نعيشه ونحن نطرح موضوع الفلسفة للتربية المدنية .

أما بالحديث عن مظاهرات دوربان، فأخشى أن يكون هذا من قبيل التفريغ لكبت الشعوب نعم هناك تظاهرات ولكن لا يوجد شيء ملموس على الأرض، بل على العكس هناك تفاقم لاستعباد الشعوب، وجميع هذه المظاهرات لا تأثير لها على القرار السياسي .

د. صديقة حلمي/ جامعة الأزهر:

الفلسفات التربوية غائبة في جميع الدول العربية دون استثناء، إن الأخذ من فلسفة الآخرين كمن يحضر نبتة ويريد أن يزرعها في بيئة غير مناسبة لها، وبالتالي لن تعيش .

جيد ما تم الحديث عنه في دوربان، ولكن هناك الكثير أيضا من تضامن الدول والشعوب الإسلامية أيضا .

بهاء الشطلي/ معهد كنعان التربوي:

أعتقد أن غياب الفلسفة هو أمر مقصود وليس عفوياً، مع توفر الكفاءات والقدرات القادرة على وضع هذه الفلسفة، هذا الغياب للفلسفة ربما تريده المؤسسة وخاضع للسلطة ومن يحكم داخل السلطة، ففي منهجهم هم يعتمدون مبدأ التلقين والتبعية على أساس أن نبقى تابعين لأفراد معينين، وربما يكون حديث أحد الإخوة عن التوجيه السياسي والوطني هو أنهم يريدون تمرير ثقافة أحادية النظرة، هناك فقدان للغاية والهدف من التعليم بشكل عام، ما ذكر عن منهاج التربية المدنية التجريبي يحتم الوقوف لتقييم هذه التجربة بعد ثلاث سنوات، بهدف تطوير منظومة القيم ضمن الخصوصية الفلسطينية .

عماد نصر الله / مركز القطان للطفل :

هذه هي الورشة الأولى التي أحضرها بخصوص التربية المدنية، ولكن بعد الأوراق والمداخلات التي سمعتها صرت أخشى على هذا الإطار المفاهيمي، أمر آخر هو غياب المؤسسة التي تضع هذه الفلسفة موضع التنفيذ، وهنا يأتي دور مؤسسات المجتمع المدني والجامعات، والأكاديميين للتعجيل بوضع هذه الفلسفة للتربية المدنية .

تكرر كثيرا الحديث عن عقدة الآتي من الغرب، وهذا تسليم بأن حضارة الغرب هي ملك للغرب، علما أن جميع التراث والتقدم والتطور هو في الحقيقة ملك للبشرية جمعاء، وهو ليس وليد اللحظة، بل تراكم لآلا ف السنين، والتي كان للحضارة الإسلامية دور كبير بها، وفي القيم التي نتحدث عنها اليوم بأنها مستوردة .

الأمر الذي بحاجة منا لوقفة وجهد إضافة للإطار المفاهيمي، هو نقل هذا الإطار إلى موضع التنفيذ، وهذا بحاجة إلى تدريب وعقد منتديات للحوار، وبحاجة إلى حماس من قبل المعلم تحديدا وأن كتب التربية المدنية التي اطلعت عليها تعتمد على أداء المعلم فقط .

أحد الحضور :

ما يؤخذ على وزارة التربية والتعليم، أن التوصيات التي يقدمها المعلمون، والمشرفون، لا يؤخذ بها ولا تطبق، ويجب أن لا ننسى أن المنهاج الفلسطيني لم يكتمل تطبيقه حتى الآن، وأي منهاج يحتاج إلى خمس سنوات لنحكم عليه ونقيمه، وهذا العام لم يتم تأليف العديد من الكتب .

بخصوص الديمقراطية هي شيء جيد، ولكن ماذا عندما تختلف هذه الديمقراطية مع مصالح الدول الكبرى ؟، بخصوص حصص التربية المدنية لا أفضل إضافة حصص أخرى، ولكن يجب دمج حقوق الإنسان في المقررات الأخرى .

أحد الحضور :

أرى أن فلسفة التربية موضوع يخضع لكل مؤسسة، فهناك فلسفة للأسرة، وهناك فلسفة للحزب السياسي، وللمدرسة، وهناك تناقض بين جميع هذه الفلسفات، من التربية الحديثة، إلى التقليدية.....الخ، والصراع بين أشكال هذه التربية أمر عادي، ففي الغرب هناك صراع بين الكنيسة والعلمانية، والاختلاف هو من يوصل للحقيقة .

أحد الحضور :

من جميع المداخلات أرى أن الإطار الفلسفي للتربية المدنية والذي جئنا من أجله لم يناقش بتاتا .

زاهر أحمد هنية / معهد كنعان التربوي:

في ورقة الأستاذ عطا دبلوماسية واضحة، فالورقة ترضي جميع الأطراف، وما أود السؤال عنه، نحن الأناس التربويين، هل دورنا هو دور توفيقي؟ أم هو ليس كذلك بحيث تكون المواجهة للوصول للأفضل ؟ أنا شخصيا معني بالتصادم أكثر من التوفيقية .

محمد طه شاهين / المركز التربوي للبحث:

برأيي أن فلسفة «الأدرية» سائدة لدرجة كبيرة، وقد ظهرت هذه الفلسفة عندما قال أحدهم:

لا أدري، فقال له آخر: إنك تدري أنك لا تدري، هذا الفلسفة السفسطائية خطيرة وقائمة على التبرير كالفلسفة البرغماتية الأمريكية، نحن لا نريد الوصول للإنهزامية، لدرجة أننا نبرر عدم وجود الشيء على أنه فلسفة، حاجة المجتمع الفلسطيني لوجود فلسفة تربوية فلسطينية في هذا الوقت بالذات ضرورية، وهي نوع من استراتيجية الشعب في مرحلة التحرر، والأهداف الوطنية وإذا كان هناك هروب أو تغيب، فهو خيانة وطنية، وهروب وانهزامية .

أشرت في ورقة عمل سابقة، إلى أن المناهج التجريبية في جميع دول العالم إنما تطبق في مدارس محددة، وسأذكر حادثة أن الأستاذ فتحي كلوب قد كتب على مسوّدة كتاب الصف السادس قبل ثلاث سنوات، ما مجموعه أربعون ملاحظة عن أخطاء إملائية، وأرسلت إلى رام الله قبل أن يطبع هذا الكتاب، ولكن للأسف لم يؤخذ بها، وكان جزاء هذا الأستاذ أن أبعد من تأليف كتاب الصف السابع .

أحد الحضور :

ما ذكره د. خليل جيد، وأتفق معه حول أن هناك قضايا يتم إغفالها، فلو نظرنا للمنهاج لما وجدنا أية إشارة لقضية اللاّجئين .

وبخصوص موضوع مساهمة التربية المدنية في تطوير المجتمع الفلسطيني، فأرى أن التربية المدنية قد ساهمت في زيادة تمرد الطلاب على معلميهم، ولا أدري ما هو الخلل، هل هو في الأساليب ؟ أم في موضوع المفاهيم نفسها ؟

فوزي حرب/ مركز القطان للبحث:

مفاهيم المجتمع المدني تفرض علينا أمورا لا يمكن تجاوزها، كالحوار بين الشعوب، والحوار مع الإسرائيليين على حساب الإنسان الفلسطيني، وبناء المجتمع على المفاهيم المدنية يتطلب دورا إسناديا من المؤسسات، فما قد يتعلمه الفرد قد تهدمه وسائل الإعلام من خلال برامجها، كبرامج العنف المنتشرة بكثرة هذه الأيام .

هناك أمر آخر، أرى أنه لا يمكن إكساب طلابنا مفاهيما مدنية في ظل انتشار ظاهرة العسكرة، وغياب سلطة القانون، فجندي فلسطيني برتبة بسيطة يمكن أن يدمر جميع القوانين الفلسطينية دون أن يجد من يحاسبه .

إن بناء مجتمع مدني فلسطيني يتطلب جهود الأسرة، والسلطة السياسية، ووسائل الإعلام وجميع المؤسسات، لكن لي موقف يتعلق بالإختلاط بين الجنسين في الأندية والمخيمات، فكثير من الدراسات الحديثة أظهرت أن الإختلاط مدمر للقيم عند الشباب، وإذا كانت السلطة الفلسطينية قد أقرت أن الإسلام هو الدستور،« فكبر مقتا عند الله أن تقولوا مالا تفعلون ».

أشرف العجرمي/ كاتب صحفي :

أشكر د. خليل على المداخلة القيمة، وأتفق مع غالبية ما جاء بها، ولست متفائلا بتحقيق مجتمع مدني فلسطيني على المستوى المنظور، فمن وجهة نظري هناك إشكاليتان:

الأولى : أن مجتمعنا الفلسطيني لم يعش حالة من الإستقلال والإنتظام منذ فترة طويلة من الزمن.

الثانية: أن السلطة الفلسطينية قد دمرت ما كان موجودا –حتى في الإطار الجنيني– من المفاهيم المدنية والقيم، وهذا ما يجعل الحديث عن مجتمع مدني فلسطيني جزءا من الأحلام، أو

من المستحيل.

هذا عدا أنه يجب أن يتم تدريب الكادر التربوي بشكل جيد جدا، فما يحدث داخل المجتمع يدمر النشء قيميا، ماذا سيفعل منهاج التربية المدنية في ظل مجتمع يعاني من تدمير القيم وتحديدا خلال الانتفاضة، من انتشار للفوضى، وتحطيم للقانون والنظام، وتدمير للتفكير، والتوازن وعدم احترام للآخرين، فكل فلسطيني يعتبر نفسه الوحيد الموجود في هذا البلد، دون أن ينظر للآخرين .

وليد محمد عباس/ وكالة الغوث:

أرى أن العمل التطوعي قد انهار كقيمة في المجتمع الفلسطيني، مقارنة بالسنوات الماضية وقد ساهمت السلطة في هذا الأمر، كذلك منظمات العمل الأهلي، التي أصبحت تعتمد على التمويل لتنفيذ برامجها .

قضية أخرى نعم للشراكة والتعاون بين المؤسسات، ولكن ليس هناك حق لأي مؤسسة في أن تدخل المدارس وتمارس عملها داخل هذه المدارس، هذه العلاقة يجب أن تكون بالتنسيق التام ووفق الاحتياجات .

محمد :

من أهم مرتكزات التربية المدنية، والتي أحببت أن يشار إليها، معرفة الحقوق والواجبات واحترامها، ووجود آلية المحاسبة، ووجود الإطار القانوني الذي يحفظ لكل دوره وحقوقه، ينفذ ويحترم ولا يتم تجاهله، وهذا يعزز وينظم مفاهيم التفاعل الاجتماعي، وإبراز دور الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني، ويكبح جماح الضبابية، وطغيان أدوار الأقوى، وتكتلات المصالح النفعية على حساب المبادئ، ويعمل على إفساح مجال أوسع للمشاركة والضبط والمساءلة ويعمل على إبراز المفاهيم التي تذوب في زحمة الفوضى الموجودة، وهذا يوحد أيضا الخطاب الإعلامي والتعليمي ومؤسسات المجتمع المدني، ويوجد مساحة تعاون منظم، وأرضية مشتركة .

د.صديقة حلّس/ جامعة الأزهر :

قال د. خليل في ورقته أن التربية المدنية غير التربية الدينية، وأنا أرى أن التربية الدينية أعم وأشمل من التربية المدنية التي هي جزء من التربية الدينية، بخصوص ما ذكره الأخ كامل حول حالة الفوضى في المجتمع الفلسطيني، أرى أنها حالة طبيعية، فليس جميع الناس ملائكة ولا يمكن جعلهم كذلك، النقص في الناس ضروري، وإلا فكيف سيجد الناس عملا، هناك المحامي القاضي، الموظف، ولا يمكن للتربية المدنية تحويلنا من مجتمع على الأرض إلى مجتمع في السماء.

محمد :

لست مع ما ذكره خليل شاهين حول الكفاءة والأقدمية، أعتقد أن الكفاءة أعم وأشمل وقضية الأقدمية ليست صحيحة في جميع الأحيان، هذا من جهة ومن جهة أخرى عملية تدريب الكادر التربوي يجب أن تواكب المنهاج، فليس من الحكمة إعداد المنهاج ومن ثم محاولة تدريب المعلمين أتفق مع ما طرح من مظاهر سلبية في المجتمع، ولكن نحن لا نعد النشء لنجني الثمار بعد سنوات قليلة، هذه عملية طويلة تبدأ من البيت والمدرسة ومؤسسات المجتمع ككل، وربما يكون طموحي أنه

بعد خمسين سنة سنرى مجتمعا مدنيا فلسطينيا، وليس بعد ثلاث سنوات .

زاهر أحمد هنية/ معهد كنعان التربوي :

هناك أسئلة لا بد من طرحها، هل تمارس الادارة المدرسية مفاهيم وأساليب التربية المدنية مع المعلم ؟ وهل يمارسها المعلمون في الموقف الصفي ؟ وهل هناك تنسيق كاف بين المدرسة والأسرة وبالتالي إلغاء التناقض بين ما يدّرس ويمارس ؟ وكيف تمارس داخل الأسرة في ظل سلطة الأب؟

ردود المحاضرين على النقاش

رد عطا درويش

سأبدأ من حيث انتهى الأخ زاهر حول الصراع والتوفيقية، أولا نحن لسنا حضارة ضعيفة، بالرغم من كل مظاهر الضعف التي نعاني منها، هناك ثلاثة آراء بخصوص هذا الموضوع يمكنني اجمالها على النحو التالي :

١- **الاتجاه التوفيقي** : الذي يعمل من أجل تقوية المعايير والقيم السائدة، وفي سعيه لبناء المجتمع المدني يتبع التوفيقية التي يراها البعض« بالنفاق » .
٢- **الاتجاه الاصلاحي** : الذي يهدف إلى إصلاح النظام القائم دون التصدي للهياكل والتصادم معه .
٣- **الاتجاه الراديكالي** : والذي يهدف إلى تغيير جذري وشامل، وأصحاب هذا الاتجاه صداميون .

السؤال الآن أين نصنف أنفسنا ؟ هل نصطدم مع الحضارات في سعينا لبناء مجتمع مدني؟، إن مفهوم العمل المدني يختلف وفقا للمواقف من التغيير، ووفقالإدراك مفهوم التغيير وكذلك وفقا للخلفية الثقافية والفلسفية للأمة، ويترتب على ذلك مواقف مختلفة من الفلسفات الأصلية، حتى لا يحدث هذا التصادم، إضافة إلى فلسفة واضحة في مجال التربية، وجميع المجالات .

بخصوص تأثير المجتمع المدني العالمي على الدولة، هل يقوي هذا الدولة، أم يضعفها ؟ الإجابة تختلف باختلاف طبيعة فلسفة الدولة، وطبيعة توجه المجتمع المدني .

في سعينا لبناء فلسفة تربوية، يجب أن لا نهاب أحدا، بعد ١١ سبتمبر زادت قوتنا أكثر من السابق، ليس لأنه تم قتل الآلاف، بل لأن ما حصل كشف بوضوح عن وجود من هو متطرف، ومن هو عكس ذلك، وبالتالي هذا يضع الأمور في نصابها الصحيح في اختيار إما التوافق، وإما الصدام، وهناك جهود حثيثة لتفعيل حوار الأديان، وحوار الحضارات بدل التصادم .

سنعود لموضوع التربية، هناك كتاب للدكتور إحسان بعنوان «الديمقراطية والتربية» وفي الكتاب جزء كامل عن التصادم بين أصحاب النظرة الإسلامية والديمقراطية، وينهي كلامه بمقولة جميلة يقول :«سيظل المتدينون ولا سيما السياسيون منهم، يعارضون فكرة الديمقراطية ما سلموا من النفاق السياسي والاجتماعي، وسيظل الديمقراطيون الأذكياء يتعمدون الابتعاد عن الحسم في قضية الدين والديمقراطية، وسيظل المثقفون الأوفياء يقتربون من صيغة التعايش والمقاربة من الدين الإسلامي الحنيف، والديمقراطية المتوافقة، وهم يعتقدون أنهم لن يحققوا ذلك إلا بمزيد من الفهم للإسلام والديمقراطية».

ويعتقد فهمي هويدي أن بعض الفقهاء الإسلاميين يتركون ٩٠٪ من التوافق بين الشورى والديمقراطية، ويتشبثون بقضايا داخل مفهوم الحرية ويهاجمونها بقوة فقد طرح في أحد المؤتمرات في مفهوم الحرية قضية الشاذين جنسياً الذين يتعامل معهم المجتمع المدني بأنهم أصحاب حقوق كذلك قضايا مثل ميراث المرأة وكلنا نذكر ما أثاره موضوع البرلمان الصوري للمرأة في غزة من حملات معارضة ما أريد قوله أن قضايا الإلتقاء تغفل دائماً ويتم التركيز فقط على نقاط الخلاف التي لا أعني تركها جانباً ولكن محاولة البحث بها لاحقاً وليس على حساب أي منهما ولكن في محاولة في إيجاد نوع من التعايش.

حول دور الجامعات أتفق تماماً مع ما ذكره الإخوة عن أن هذا الدور مغيب، أولاً هناك خلاف داخل أو في أوساط الأكاديميين أنفسهم وهناك العديد ممن يمتلكون القدرات الأكاديمية التربوية قتلتهم المناصب الإدارية فإبتعدوا عن مجال التربية وهذه إشكالية أخرى ولكن ذلك لا يعني أن هناك قدرات لا يمكن إستغلالها في إطار الجامعات .

أختلف مع ما ذكر بخصوص أن غياب الفلسفة هو فلسفة هناك مصادر كثيرة يمكن الرجوع إليها لمعرفة المبالغ الضخمة التي صرفت على إعداد المنهاج الفلسطيني ولكن برأيي جميع هذه الجهود تبقى دون فلسفة من قبيل الهراء والهزل التربوي، وخير مثال على ذلك هو الثورة العربية الكبرى التي كانت تدرس ضمن المنهاج الأردني على أنها بطولة و إنتصار بينما كانت تدرس ضمن المنهاج المصري على أنها خيانة كذلك قضية الأسلحة الفاسدة التي درست ضمن المنهاج الأدرني على أنها خيانة بينما كانت ضمن المنهاج المصري تصنف على أنها عمل قومي، فكيف يتم تدريس هذه الأمور المتناقضة لشعب واحد (في غزة و الضفة) ؟ وبالتالي فإن أي منهاج دون إطار فلسفي منهاج فاشل والسؤال لصالح من تغييب الفلسفة؟ غياب الفلسفة يخدم إسرائيل فقط .

أما بخصوص تأثير العمل بمنهاج التربية المدنية خلال السنوات الماضية، فأرى أن مظاهر كثيرة سلبية ما زالت موجودة، ما زال الفلسطيني يأخذ حقه بيده، وما زالت الواسطة والمحسوبية وقد عززت السلطة هذه المظاهر، وإلا فما معنى إنشاء دائرة للعشائر !!، هذا ضد المجتمع المدني وهناك مستشار الرئيس لشؤون العشائر .

رد خليل شاهين

بخصوص مدى مساهمة التربية المدنية في خلق مجتمع مدني، كذلك قضية الحوار بين الشعوب، والحوار مع الإسرائليين، بداية سأتطرق لأول وثيقة تاريخية على المستوى العالمي والتي كرست موضوع التربية على حقوق الإنسان، والتي تعتبر التربية المدنية أحد أجزائها بتقديري الشخصي أن التربية المدنية ساهمت ولو بشكل جزئي في تطوير ثقافة المجتمع المدني، ولا تقاس المسألة بمدى تطور حالة حقوق الإنسان لوحدها، وإنما أيضا بحالة حقوق الإنسان التي مرت بها البشرية جمعاء، فالعالم انتقل من حرب عالمية أولى وثانية حملت انتهاكات صارخة على الصعيد الإنساني، تمثلت في ملايين القتلى والمعوقين، وحالات التشريد الجماعي، وعلى الصعيد الاقتصادي حالة دمار شامل، وتفاقم حالة البطالة والفقر، انتقل المجتمع إلى حالة أفضل نوعا ما عبر ترسيخ القانون الدولي .

قضية الحوار مع الإسرائليين، برأيي الشخصي لا يوجد مشكلة في حواري مع أي يهودي ولكن من هو هذا اليهودي ؟ لي شخصيا تحفظات من محاورة صهيوني، ومن محاورة الإسرائليين الذين يستوطنون الأرض الفلسطينية، ولكن قد ألتقي بيهود من جنسيات مختلفة، وهم مواطنون في دولهم، ولا أجد أي مشكلة في محاورة هؤلاء، وقد التقيت شخصيا ببعض اليهود في الخارج الذين عبروا عن مواقف أفضل من مواقف عربية وحتى مواقف بعض الفلسطينيين .

فيما يتعلق بمفاهيم تأخذ بعين الإعتبار حقوق الشعب الفلسطيني، سأعود مرة أخرى للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فالمادة الأولى تنادي بأن «جميع الناس ولدوا أحرارا ومتساوون في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلا وضميرا»، فما مدى اختلاف هذه العبارة مع ما قاله عمر بن الخطاب «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا» باعتقادي هذا تعبير واضح وسامي لمدى تداخل المفاهيم .

الإعلان العالمي بمواده المختلفة سواء المادة الأولى والثانية التي كانت أحكاما عامة، أو وصولا للمواد المتعلقة بالحقوق المدنية (من المادة ٣-١٩) والمواد (٢٠- ٢٢) فيما يتعلق بالحقوق السياسية، أو المواد من(٢٣-٢٨) التي تناولت الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، بمعنى أن هذا الإعلان العالمي شكل نوعا من برنامج الحد الأدنى الذي تقبل به دول العالم، وتاريخيا قامت فكرة الحقوق على فلسفة حرية التعبير عن الرأي، والحقوق لا تقدم على طبق من ذهب .

وواقع الشعب الفلسطيني في ظل مرحلة التحرر يؤسس لمفهوم جديد في إطار الصراع وبالتالي أنا لا أجد فرقا بين هذا وذاك .

أما فيما يتعلق بما أطلق عليه «الديمقراطية والديمقراطية الإسلامية» فأعتقد أن هناك خلطا في المفاهيم، فلا يوجد هناك ديمقراطية وديمقراطية إسلامية، هناك ديمقراطية (بغض النظر عن إدعاء بعض الدول على أنها الدولة الديمقراطية الأولى في العالم كأمريكا مثلا، أو سوريا التي ورثتنا النظام الديمقراطي الوراثي، أو ليبيا) وربما يقصد بالديمقراطية الإسلامية، نظام الشورى في سياقه التاريخي الذي أراه مختلفا عن السياق الذي تطورت فيه الديمقراطية، ربما يكون السياق الديمقراطي هنا مفيدا لعمل نوع من المقاربة ما بين الجوانب الإيجابية التي تتقاطع بها الديمقراطية ومبدأ الشورى، وأنا على اطلاع على هذه المقاربة من خلال دعوات بعض المفكرين الإسلاميين كراشد الغنوشي، حسن الترابي، العلامة آية الله حسين فضل الله، ويوسف القرضاوي للمقاربة بين الديمقراطية والشورى، والحوار بين الأديان أيضا .

بخصوص إشكالية التربية المدنية على الصعيد الفلسطيني، وهنا أتفق مع ما ذكر عن دور السلطة، وتدمير مجموعة من القيم والمفاهيم، فبين ليلة وأخرى تغيرت طريق التعامل مع المناضل نتيجة اتفاقات أوسلو، حيث كان الاعتقال، وهذا كان له مردوداً سلبياً للتنشئة وعلى المناضلين وأصبح هناك شرخا كبيرا، ولو أخذنا العمل التطوعي مثلا، لوجدنا أن العمل التطوعي في السبعينات والثمانينات كان متطورا جدا، فقد كانت التربية تحث عليه (سواء كانت مدنية، دينية حزبية) فقد كان هذا العمل منتجا، واليوم أصبح المواطن الفلسطيني اتكاليا.

وعن موضوع الشراكة والتنسيق، فقد تحدثت عن القواعد لهذه الشراكة، فليس من حق أحد الإدعاء على أنه المقرر، فمن حق الجميع وعلى قدم المساواة سواء في المناقشات، والملاحظات والتقييم والصياغة، وإلا لأصبح الأمر مجرد ديكور وهمي .

أما موضوع المساءلة والمحاسبة فلم أتطرق له كونه نتيجة طبيعية للإنتخابات النزيهة والحرة

والديمقراطية، وظيفة الإنتخابات تصريح يمنح للمرشح لفترة انتقالية في حال كانت الانتخابات دورية .

قضية أخرى أعتقد أن التربية الدينية ليست أعم وأشمل من التربية المدنية، وربما تكون هذه نقطة خلافية، لكنني أعتقد أن التربية الدينية جزء من الحقوق التي وردت في المادة ١٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وربما يخضع جزء من هذا الحق للخلاف نتيجة الخصوصية الفلسطينية وتحديدا في تغيير الديانة، فالتربية المدنية تتحدث عن مجمل الحقوق المدنية والسياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية .

بخصوص موضوع الكفاءة والأقدمية، يمكن تشبيه هذا بمبدأ القيادة وما يحكمها من استمرارية، ومبدأ التجديد النسبي للقيادات، وموضوع الكفاءة نعني به موضوع المهارات والمهنية بينما موضوع الأقدمية نعني به الخبرة، وبالتالي المزاوجة بين المفهومين، وليس أحدهما، والخبرة تعني المعارف العلمية والنظرية، بالإضافة إلى المهارات .

أما المواطن الجديد فهو المواطن الفاعل والنشط الذي يستطيع أن يمزج فعلا بين كيفية حقوقه والإلتزام بواجباته اتجاه مجتمعه .

وأخيرا بخصوص موضوع التربية المدنية والتربية الوطنية، فأعتقد أن التربية المدنية أعم وأشمل من التربية الوطنية التي تتعلق بموضوع واحد وهو تنمية الشعور والانتماء للوطن، لكن التربية المدنية يأتي في جزئياتها مواضيع التربية الوطنية .

التوصيات التي خرجت بها ورشة غزة

١- أن تستهدف عملية التربية والتعليم على الصعيد الفلسطيني تمكين كل شخص من الاسهام بدور فاعل ونافع في مجتمع ديمقراطي حر ، وتوثيق أواصر التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والعمل على صيانة السلم والأمن الدوليين .

٢- إعداد انفسنا للحياة في ظل تداخل الثقافات والاديان والعراق البشرية المختلفة وبشكل يحقق لنا الحفاظ على خصوصية ثقافتنا الوطنية والقومية والدينية ، و في أطار يرتكز على تعزيز الجوانب الايجابية في ثقافتنا بما يساهم في تعزيز مفردات ومفاهيم التربية المدنية ، ويكرس الحرص على التفاهم والمحبة والتسامح بين الامم والشعوب وعلى قاعدة المساواة والحرية والعدل ، وصولاً الى المساهمة في بناء السلام العالمي الذي يعزز مفاهيم التنمية والتنمية المستدامة دون أي شكل من أشكال الهيمنة والتسلط من دولة على أخرى ، وعلى قاعدة العمل النشط والواعي لتحقيق التنمية والديمقرطية وحقوق الانسان .

٣- اختلاف التربية المدنية عن التربية الدينية أو التربية الوطنية في محتواها وموضوعاتها .

٤- مهمة التربية المدنية تتلخص في بناء المواطن على أساس تعزيز فرصة في المشاركة في تنمية مجتمعه ديمقراطياً .

٥- ينبغي ألا تنحصر التربية المدنية في القطاع الرسمي (الحكومي)، بل يجب أن نؤسس لاعتبارها مشروعاً تكاملياً شاملاً يقع على عاتق كافة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية وكافة الجهات الأخرى التي قد تؤثر على التربية وتكوين معارف ومهارات وسلوكيات المواطن وقيمه.

٦- أهمية دور الأسرة والمدرسة والجمعيات والمؤسسات المختلفة الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني ، بما يخدم تحقيق ما يسمى بوظيفة الضبط الاجتماعي التى تؤديها التربية المدنية.

٧- الاخذ بعين الاعتبار الدور الهام التي تلعبه الاحزاب السياسية ووسائل الاعلام المختلفة ، وخاصة المرئية منها في ميدان التربية المدنية .

٨- توسيع مفهوم التربية المدنية , وجوهرها حقوق الانسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وبما يشمل العناية البيئية والصحة والقضايا العالمية كالتنمية والفقر والتهميش الاجتماعي ومسائل التصحر والتلوث .

٩- دعم وتعزيز مشاركة الاسرة والمدرسة ومؤسسات المجتمع المدني مع الهيئات الرسمية الحكومية وكذلك مختلف وسائل الاعلام في صياغة وتنفيذ برامج ومناهج التربية المدنية ، وفي تقييمها أيضاً .

١٠- أن تعتمد وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي وكذلك كافة الجهات الاخرى المشاركة وسائل وأساليب وتقنيات متقدمة وفعالة في تعليم التربية المدنية .

١١- تأهيل المربين والمدرسين بما يتلاءم مع متطلبات التربية المدنية واحتياجاتها، بما يحقق أهدافها في بناء الانسان (المواطن) وتنشئته للمشاركة في بناء مجتمع فلسطيني حر ويساهم في تقدمه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي .
١٢- تطوير برنامج إعداد المعلم في الجامعات من أجل تطوير كفائة المعلمين في مجال التربية المدنية ، بالاضافة لفرض مساق في الجامعات للتربية المدنية .
١٣- عقد ورش دراسية حول العلاقة بين التربية المدنية والتربية الوطنية .
١٤- امداد معلمي التربية المدنية بدليل ارشادي حول تعليم التربية المدنية مع الكتاب المقرر .
١٥- صياغة الأطر المفاهيمية للتربية المدنية على اعتبار أنها جزء من التربية على حقوق الانسان ، والتمييز بين كل من التربية الدينية التي تهتم بتنمية الفكر والعقيدة الدينية التربية الوطنية التي تهتم بتنمية شعور الانتماء للوطن والولاء ، باعتبارهما جزءاً من الاطار المفاهيمي للتربية المدنية .
١٦- ضرورة بلورة فلسفة تربوية ينبثق منها اطار قيمي ومفاهيمي للتربية المدنية.
١٧- تأسيس لجنة عليا تشرف على منهاج التربية المدنية ، وتشرف على كافة النشاطات ذات العلاقة وتقوم بتنظيم المؤتمرات المحلية التي تعزز تبادل الخبرات في ميدان التربية المدنية وتعطي الفرصة لعرض أحدث تقنيات إنتاج وإخراج المواد التعليمية والتثقيفية الخاصة بالتربية المدنية .

مركز إبداع المعلم

Teacher Creativity Center

الورشة المركزية التي عقدت في

محافظة رام الله

من تاريخ ١٨-٢٠/٢/٢٠٠٣

حول الإطار المفاهيمي و الفلسفي للتربية المدنية

د.عبد الكريم البرغوثي
دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية/ بير زيت

بداية أود أن أوضح أن هنالك طريقتين على الأقل لرسم تصور محدد لإطار مفاهيمي وفلسفي خاص بالتربية المدنية في فلسطين :

أولـــهما: الانطلاق من عملية بناء الرؤية المفاهيمية كفعل عقلي مجرد والاعتماد على تلك الرؤية منطلقا وارتكازا أو أساساً لبناء المنهج المقر و/ أو اعتماد تلك الرؤية في قراءة المنهج الموجود.

وثانيهما: الإنطلاق من تجربة المناهج كجهد مبذول، مقرر موجود، للكشف عن التصورات والرؤى المتحكمة بصياغة التجربة وما أنتجته، فهناك تجربة غزيرة ويوجد ما وراءها ما يستحق الكشف.

ولأسباب عديدة منها غزارة التجربة وضيق إطلاعي عليها فإنني أخذت بالطريقة الأولى. وعليه ستتركز مداخلتي حول إشكال المفهوم ومسألة توطينه فلسطينياً .

تشكّل المفهوم :

إن تنوع التعاريف المتعلقة بالتربية المدنية والنابعة من تداخل المدنيات والتربية قد لا يساعد على تحديد الإجابات الممكنة على تساؤل مركزي حول أي مفهوم نريد ؟ وبغض النظر عن المدى الذي ينعكس محتوى المفهوم في تعريف أو في آخر، فإن البحث يجب أن يتجه حول عملية تشكل وبناء مفهوم التربية المدنية تاريخياً بهدف إستخلاص سمات محددة له.

التاريخ:

لقد استقر المفهوم بخصائص معينة في بيئة وفضاء ثقافي أصطلح عليه «ثقافة الغرب» ورغم تمايز وتنوع تجارب الشعوب الأوروبية فإن المفهوم لصيق أو نتاج لما توصلت له تلك التجارب من هيمنة للفهم الليبرالي للديمقراطية، وما المرحلة الحالية المسماة بالعولمة إلا إعلان صارخ لـ«صحة» النموذج الليبرالي وضرورة تعميمه ليس في السوق وحسب بل وفي مختلف مناحي الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية.

ومع هذه الهيمنة لا بد أن نستدرك أن التنازع بين الثقافة والمجتمع المدني والسياسي، المركز والمحيط،هي تنازعات على وحول نماذج أخرى للديمقراطية،إشتراكية، إجتماعية إحتجاجية....إلخ.

أي أن القيم و المعارف التي يراد إحلالها بواسطة التربية المدنية، هي أيضاً مواضيع للتنازع حتى في داخل الثقافة والمجتمعات الغربية نفسها، ونستطيع تلمس ذلك على سبيل المثال وليس الحصر في إختلاف التعاريف والمدارس التربوية،و/ أو في إختلاف أشكال تحقق النموذج الديمقراطي في الدول الغربية كما نستطيع أن نلحظ ذلك في الاختلاف الجوهري بين «عالمية» حقوق الانسان «ودولانية» الديمقراطية .

ومع هذا وحتى لا نطيل،فإنني لا أود التوقف عند مدارس التربية المختلفة والتي تعرفونها،وإنما سأختصر الحديث مع ذلك الإستدراك لمفهوم «المدنية».

المدنية :

إن السمة الأساسية «المفاهيمية» والتي يمكن اشتقاق باقي السمات منها تتمثل في اعتبار الانسان كائنا مدنيا. والمدنية هنا تعني درجة من التطور وصلت لها المجتمعات الغربية وبهذا المعنى تغدو المدنية رديفا للحضارة ويغدو الانسان حضاريا بالقدر الذي يتمثل قيم المدنية أي إنسانا متغيرا بايقاع منظم ومدروس، بحيث تكون وجهته التقدم والأمام دائما،أي أن كائنيته أو كينونة الانسان تغدو متحركة ومشرعة نحو تحقيق ذاته باعتبار الذات هدفا وغاية.

وما التربية إلا عملية تسليحه بمهارات تساعده على ذلك،وإن قام بها المجتمع فهو يقوم بها على أسس يتقدم فيها الفرد ليغدو المجتمع - وبإجراءات ديمقراطية وليبرالية - ضامنا وحاضنا لتلك العملية. وعليه فإن علاقة الفرد بالمجتمع،سلطة وجماعات وأفراد تكون مبنية على أساس الحرية الفردية والمساواة بين الأفراد الأحرار . أي أن القيم المدنية تصبح رديفا لقيم الفردية والإنسان كونه كائنا مدنيا يعني أنه فرد حر متميز عن غيره،ولا تقييد لحريته إلا حرية الفرد الآخر. والتنازع الممكن بين أفراد أحرار وأنداد «متساوون » يصبح مطلبا وليس فقط ممكنا،وعليه فإن مهام التربية المدنية و/أو الديمقراطية،و/أو الليبرالية تتطابق من حيث تهيئة الفرد لخوض هذه النزاعات ومن حيث،مرة أخرى،تعريفه وتسليحه بمعرفة الأسس التي يقوم عليها مجتمعه بحيث يمتلك خيارات استخدامه للإجراءات التي تضمن تميزه كفرد، وليس تماهيه مع المجموع ذلك المجموع الذي يصبح مجموع أفراد متميزين .وتميزهم كنوع إنساني يتمثل في العقل، الموزع بين البشر بالتساوي، واختلافهم يعود لاختياراتهم في «استخدامه » بمعنى أن العقل[1] هو محدد كينونة الإنسان المدنية، أو أنه شرط لحرية الفرد كما أن الحرية شرط لإطلاق العقل في سعيه لامتلاك المعرفة وإقرار الخيارات، واستخدام الإجراءات بحيث يكون الجسر والمعيار الواصل والحاكم بين القيم والسلوك .

المفهوم :

وبكلمات أخرى فإن اعتبار الإنسان كائنا مدنيا يعني أولا اعتباره فردا حرا، متميزا، مساو لغيره عقلا، واعتمادا على هذا العقل تتأسس علاقته مع الآخرين (سلطة، مجتمعا، أفرادا جماعات) وما ينتج عن هذا التأسيس من حقوق وواجبات يكون أساسها وغايتها ضمان استقلالية وفعالية الفرد بامتياز .

بفهم كهذا يمكن لنا استنتاج شكل وطبيعة التنظيم المجتمعي الكفيل بالحفاظ على تلك السمة الجوهرية لمفهوم الإنسان المدني، وبالتالي استنتاج أن جوهر التربية المدنية هو تسليح الإنسان بقيم ومعارف ومهارات مشتقة من أن المجتمع الصالح هو فقط المجتمع الكافل للفرد في أن يختار صالحه بشكل عقلاني ومستقل.

---

(١) يجدر هنا التوقف عند بعض المحاذير بالإشارة إلى أن كثيراً من المفكرين الليبراليين صنفوا البشر إلى«عقلاء» ناضجين يستحقون الحرية، وآخرين غير ناضجين (الأطفال،المرأة، الشعوب الهمجية) وما يترتب على ذلك من أن الديمقراطية هي ديمقراطية الأحرار (نحن) وليس للأغيار (هم) . وهذا برأينا منبع النزاع بين «عالمية» حقوق الإنسان، و«دولانية» الديمقراطية.

فلسطينيا :

على افتراض أن ما تقدم يبين لنا باقتضاب الخصائص المفاهيمية التي شكلت وما زالت الأسس التي تقوم عليها التجارب الأوروبية، ودون التطرق إلى الاختلافات بين تلك التجارب (أوروبا،أمريكا ....الخ) .فهل بإمكاننا تأسيس و/أو المساهمة في تشكيل إطار مفاهيمي خاص بنا في فلسطين ؟ أو هل يمكن تشكيل مفهوم فلسطيني يبقي على عمومية المفهوم،ويعكس في ذات الوقت خصوصية فلسطينية ؟ .

نستدرك وقبل الإجابة فنقول أن الفضاء المعرفي والثقافي المغاير والذي تشكل فيه المفهوم لا يعني ضرورة استحالة استزراعه في بيئة أخرى، ولكن عملية الاستزراع هذه ستولّد (وقد ولدت فعلاً) إشكالات عدّة نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر إشكاليات (التغريب والتعريب) (الحداثة و التقليد)،..إلخ.

وعليه فإن عملية رسم تصور لإطار مفاهيمي خاص بفلسطين يجب أن يأخذ بعين الإعتبار تلك الإشكاليات وخصائص التجربة السياسية العربية والفلسطينية .

وإعتماداً على ذلك نقول، إن من أهم خصائص مجتمعاتنا العربية –وإن بتفاوت– هو قصور التجربة العربية والتي إستزرعت مخرجات الغرب إستهلاكياً وإعتمدت بمعظمها على ليبرالية إقتصاد السوق إلا أنها لم تتقبّل الفلسفة الكامنة وراء ذلك وبقيت مجتمعاتنا تختلط فيها السياسة بالإجتماع بالعمران ولم تؤسس دولة لا لأمة ولا لفرد ونتيجة لذلك بقي الوعي العربي أسير ثنائيات تلك الإشكاليات المذكورة أعلاه وحتى إلى ثلاثيات محددة و التحديد هنا بمعنى التقييد ثلاثية العشيرة و الشريعة والوليمة حسب تعبير محمد عابد الجابري، فالفرد ليس كائناً بذاته بل باعتباره إبناً لأحد (العشيرة) وسلوكه مرسوم مسبقا بتشريع من خارجه (الشريعة) وقد يدعى على (الوليمة) أو لا يدعى فهو من الرعية، وإن اختلف مع الراعي يغدو معارضا بمعنى الخوارج وفلسطينيا، نرى أن تلك الثنائيات والثلاثيات قابعة في لاوعينا الفردي والجمعي وتجربتنا ليست متسقة ولا يمكن تأطيرها بنسق واحد، فالمدنية الفلسطينية تم بترها وانقسم الوعي إلى شتات ولجوء، فاختلطت المفاهيم وتنازعت، وظهرت الوطنية الفلسطينية بأشكال تعكس عملية معقدة في العالم العربي بأسره ـ عملية ترييف المدن ـ وأصبحت العصبية الوطنية مفتاحا لهواجس الاقتلاع التهجير، التوطين .... الخ، وظهر ذلك جليا في تجربة م.ت.ف، وديمقراطيتها العشائرية الفصائلية فمارست دور الدولة الوطنية بدون وطن، ونسجت بل وشخصنت علاقة الفلسطيني بها فتماهت بل وفي أحيان كثيرة اختزلت مفاهيم الوطنية، الفردية إلى مفاهيم الولاء والوليمة .

ولسنا الآن بصدد تقييم «تجربتنا» الأولى في حكم أنفسنا بأنفسنا لأول مرة في التاريخ ولكن تشكّل السلطة الفلسطينية على جزء من «الوطن الفلسطيني»،والذي أتاح رغم ذلك ولأول مرة أن نبني مناهجنا التعليمية بأنفسنا، فإن هذا قد أضاف إشكالات عديدة إضافة على إشكال زرع المفهوم المدني في بيئتنا المغايرة للبيئة التي تشكل واستقر بها .

وسأثير هنا وباقتضاب بعض الإشكالات التي في إثارتها على الأقل تكمن بعض الإجابات والتي من شأنها المساعدة في تحديد الإطار المفاهيمي الفلسفي للتربية المدنية فلسطينيا .

أولا : إشكال المدني والوطني .

إن الترجمات السائدة لمفهوم التربية المدنية تتناسى عادة خاصية أساسية للمفهوم ألا وهي النظر إلى الفرد باعتباره حاملا لحقوق وواجبات تجاه الدولة والمجتمع دون الإشارة إلى حقوق وواجبات تجاه الوطن، فالدولة في هذه الحالة كائن «محايد» وطنيا وإن جسد الوطن رمزيا.

إن الترجمة العربية لكلمة الفرد المدني بكلمة المواطن تولد انطباعا بأن التركيز يجب أن يتم على «التزامات » الفرد اتجاه وطنه مما قد يساهم في تشبيك مضلل . فالوطنية هي حالة شعورية انفعالية قبل كل شيء، أما المواطنة بمعناها المدني فهي علاقة بين الفرد والدولة يتبادل فيها الطرفان حقوقا وواجبات محددة وواضحة، اللبس فيها يسير، كونها متضمنة في نصوص مكتوبة وبتراتبية معلومة (الدستور والقوانين) .

وفي حالتنا الفلسطينية والتي تشكل الوطنية فيها مفتاح كل شيء تقريبا،فإن استخدام كلمة مواطن في سياق المدنيات يساهم في عكس المقصود منها، فينظر لها ـ التربية المدنية ـ على أنها أقل من أو غريبة عن «التربية الحقة» والتي يجب أن تكون وطنية فقط[٢] .

إن النظر إلى «المواطن» باعتباره غاية للتربية المدنية بخضوع لاعتبارات الوطنية، فإن النتيجة لذلك ستكون حتما هي خلق «مواطن مسؤول» واجباته(مسؤولياته) أعلى وأكثر وأهم من حقوقه (حرياته) بحيث يؤهل هذا المواطن للإنتماء للجماعة الوطنية «الشعب»، والذي ولأسباب يشترك فيها الفلسطينيون مع أشقائهم العرب يتشخص الشعب في شخص الدولة فشخص رئيسها أو مليكها فلا مجال للحديث إلا عن شكل «الولاء» و«البيعة» كمحددات لفعالية ومسؤوليات أي «مواطن » .

ثانيا : إشكالية القانون .

فإنه وإن نظرت المدنية إلى الفرد باعتباره حرا مستقلا حاملا لحقوق وواجبات،فإنها تنظر إلى مفهوم «دولة القانون» و «سيادة القانون » باعتباره ركيزة أساسية للمساواة بينه وبين الأحرار أمثاله في تلك الحقوق والواجبات. ويكون القانون منظما للعلاقات المترتبة على تلك المساواة فلا تعارض بين الحق والقانون .

أما في حالتنا الفلسطينية، وإن ساهمت الوطنية في تجاوز العشيرة إلا أنها وفي نفس الوقت تتجاوز الفرد أيضا من حيث اعتبار القانون المنظم وسيادته وسيلة فقط،وما يتضمنه ذلك من انتقاص لسيادته[٣] .

إن من أسباب ذلك في رأيي في تجربتنا كفلسطينيين تعرضنا الدائم لازدواجية المعايير مما ولد عند الكثير منا مفارقة غريبة أدعوها تنازع الحق والقانون «الدولي مثلا»، فإذا كانت حقوقنا الوطنية تستدعي احتراما للحق مجرد عن ومتنازع مع القانون الدولي فإن تلك الحقوق، حقنا كشعب ستكون أعلى وأقدس من حقوقنا الفردية . فالمفارقة تكمن هنا في رؤيتنا أن القانون ليس تجسدا محددا للحق (الطبيعي و/ أو التاريخي) بل متعارض معه. وما يترتب عن ذلك من نفور منه، ورؤية جوانب الحقوق فيه فقط دون الواجبات (النظر مثلا إلى حق العودة ليس باعتباره حقا فرديا) .

---

(٢) أنظر على سبيل المثال، الكتاب المرجعي ل «التربية السكانية » في فلسطين الصادر عام ٢٠٠٠ عن مركز المناهج الفلسطيني، في باب القيم والتربية، فهو خال تماما من التربية المدنية، ومركزا على القيم في التربية الوطنية، والقيم في الوطن، والبيئة، والأسرة، والمرأة، والعمل، والتنمية (من صفحة ٢٣٦- ٢٤٦) وإن أدخل مسألة الديمقراطية في باب «القيم والوطن» (صفحة ٢٤٠) إلا أنه اعتبرها« قيما وافدة » (نجدها في إعلان مبادئ حقوق الإنسان والإعلام الغربي وما إليهما صفحة ٢٢

(٣) أنظر خطة المنهاج الفلسطيني الأول ١٩٩٨ . صفحة ٧(مرفقة في نهاية المداخلة).

ثالثا : الإشكال الديني .

فإنه وإن كانت المدنية محايدة قيميا، دينيا تفترض حرية الضمير والإعتقاد وما يترتب عنها من حرية رأي، فحرية تعبير، وما قد يحمله ذلك من إمكانية افتراض المساواة بين العقائد .

في حالتنا الفلسطينية، ورغم تعددنا الديني فإن قيم التسامح مثلا لا تنفذ وحتى لا تصل إلى المساواة على الأقل بين المسلم والمسيحي، ومع اعتماد المناهج مقررات خاصة بالتربية الإسلامية والتربية المسيحية إلا أن خطة المنهاج الفلسطيني الأول ١٩٩٨ ترى سمة المتعلم الأولى (المعتز بهويته الوطنية، وعروبته،وإسلامه، والملتزم بها) صفحة ٩ .

أي أن مهام المنهاج تنفيذ ما يراه أو يفضله واضعوه باسم المجتمع كعارفين (بحاجات المتعلم،وميوله،وخصائصه العقلية والنفسية) صفحة ٩ .وكونهم من العارفين أيضا فإن الأساس المعرفي الذي يعتمدونه يرتكز على تكوين المواطن الذي (يتبنى في جوهره وسلوكه جوهر العقيدة الإسلامية) صفحة ٨ .

إن تربية الفرد المدنية في سعيها لإكساب الفرد معارف ومهارات تقوم على قيمة أساسية فاضلة بالتعريف،ألا وهي قيمة «الحياد القيمي » و «الشك المعرفي» وما يترتب على ذلك من أن المعارف المراد التربية عليها لا يمكن أن تترجم إلى مهارات «المواطنة المسؤولة» إلا إذا تساوت فيها على الأقل على مستوى معرفي و/ أو نظري جميع المعتقدات والآراء والمذاهب

بمعنى آخر إن أبرز المناطق الشائكة والتي تستعصي بيئتنا وثقافتنا إلى حد الانغلاق عن الفلسفة الكامنة وراء جدوى وضرورة تربية الفرد مدنيا هي المتعلقة بهذا الإشكال (الدين) .

رابعا : إشكال الفلسفة وراء المناهج .

إن ما تقدم في سياق تناولنا للإشكال الديني والذي يعبر ليس فقط عن سيادة بل وسطوة الخطاب الديني، يقود البعض إلى إنكار وجود فلسفة وطنية فلسطينية للتربية المدنية[٤].

ولكن واقع الأمر مختلف فإن الناظر إلى خطة المنهاج الفلسطيني الأول ١٩٩٨ يرى فلسفة واضحة ورؤية مفاهيمية فلسطينية، وإن لم تعبر عن رؤية وفلسفة العديد منا،فأسسها (الفكرية والوطنية والاجتماعية والمعرفية والنفسية) ومبادؤها السياسية التربوية للمناهج (صفحة ٥- ١١) هي رؤية شمولية (بمعنى توحيدي) للمناهج، تعيد إنتاج ما تمخضت عنه التجربة من تجاور،وفي أحيان كثيرة، غير مرغوب بين قيم وافدة غريبة،وقيم أصيلة

بين قيم المدنية القائمة على الفردية وقيم مفضلة تراثية ودينية ....الخ، وبهذا المعنى نرى تلفيقية بشكل يحمل. المفارقة بين صورة «المواطن المسؤول » وسماته المذكورة في صفحة ٩ وبين ما يقصد به عادة عند الحديث عن الفرد الحر المستقل العاقل الفاعل ....الخ .

ولو توقفنا بسرعة بين الخطة الشاملة للمنهاج الفلسطيني الأول للتعليم العام ١٩٩٦ وخطة المنهاج الفلسطيني الأول ١٩٩٨،فإننا سنجد فروقا على درجة كبيرة من الأهمية، فالخطة الأولى وإن اتفقت مع الثانية حول (مركزية،وطنية التعليم .....الخ)إلا أنها تختلف في جوهرها من حيث رفضها ل «الفلسفة التقليدية» صفحة ٥٣، وانحيازها إلى ضرورة عصرنة،أو تحديث المجتمع الفلسطيني،التحديث الذي لا يقتصر على التمكن التكنولوجي وحسب،بل يمتد إلى نظم المعلومات

(٤) أنظر ورقة د.عطا حسن درويش، جامعة الأزهر صفحة ١ + ٢

والإدارة الحديثة، والعلاقات الاجتماعية بين الأفراد والطبقات .....) .

المقصود بالتحديث أو العصرنة،يمكن أن يعني إعادة تكوين أسس التعامل المجتمعي بحيث ينتقل المجتمع من مجتمع «تقليدي عشائري، قبلي، فردي، أبوي » إلى مجتمع حديث يهتدي بالعلم .(صفحة ٦٦ – ٦٧) .

إن حداثة المجتمع المهتدي بالعلم،تختلف عن تقليدية المجتمع المهتدي بغيره،ويمكن أن نلحظ ذلك بمحاولة واضعي الخطة الأولى تضمين المنهاج لمواضيع مثل «الفلسفة والمنطق » وإن كان خلوا من التربية المدنية والتي ضمّن بعض مواضيعها في العلوم الاجتماعية، إلا أنه نظر إلى التربية الدينية بمنظار أوسع، حيث دمجها وأديان وأخلاقيات (إسلام،ديانات مقارنة) . ولا يسعنا هنا التوسع في المقارنة بين الخطتين (أنظر مرفق ورقتنا) إلا أننا نستطيع أن نقرر أن تلك الفروقات يمكن ردها إلى اختلاف بيّن في رؤيتين وإن اشتركتا في «الوطنية الفلسطينية» إلا أن الأولى تميل أكثر إلى ليبرالية التعليم الأقرب إلى المدنية، والثانية خاضعة لسطوة الخطاب الديني وما يترتب عنه من توفيقية .

خامسا : الإشكال المنهجي التربوي .

إن الاختلاف في الرؤية والمفهوم خلال عامين فقط بين الخطة الأولى والثانية، ينعكس أيضا في اختلاف في النظر إلى العلاقة الجدلية بين القيم والمعارف والمهارات، فإذا كانت الثانية تقليدية في استلهام القيم،فإن نظرتها للمعارف والمهارات وإن أخذت شكلا حديثا ستكون أسيرة لتلك التقليدية .

فالخطة الثانية لا تنظر إلى «شمولية المنهاج» إلا بمعنى مركزيته وتوحيده، بعكس الأولى التي تحاول فهم الشمولية بمعنى الكلية،وبالاقتران ومعاني التكامل، فالمنهج الشمولي الكلي التكاملي،يفترض تصميما للكتاب المقرر يكون فيه النص ليس مقدسا، والأستاذ ليس جوهر العملية التعليمية (ملقنا) بل ميسرا والطالب ليس هدفا لزرع قيم ومعارف (متلقنا) بل محورا للعملية بأسرها،فالقيم ليست فوق الاختلاف، والمعارف ليست جاهزة بل هي فعل عملياتي (العمليات المعرفية) والمهارات لا تسقط من إدارات متسلطة على المعلم الذي يفترض بالتعريف أن يكون نفسه ماهرا،ولا تكون مشاركةالأهل علماتيا (الحرص على العلامة فقط) بل مؤازرين للعملية برمتها .

إن الحاجة قائمة للتقريب بين الخطتين،كما هي الحاجة قائمة لعملية تقييم شاملة للخلوص إلى تحقيق التواصل في الصف الواحد بين «المقررات كلها» والتواصل العمودي بين «الصفوف كلها» وإحلال «المحاكاة» داخل المدرسة نفسها وتفعيل لجان الطلبة المتنوعة .ولا يمكن تحقيق ذلك برأينا إلا بتوحيد الإطار المفاهيمي والفلسفي توحيدا لا يلغي التعدد،بل قائما على الاختلاف والتميز، ولن يتم ذلك إلا إذا كان المنهج برمته مدنيا .

الشكل رقم (٢-١)

المراحل التعليمية في المنهاج الجديد

١٢ مرحلة غير الزامية	مرحلة الانطلاق الصفوف ١٠ – ١٢	• لغات وآداب (عربي، إنجليزي، لغة ثالثة) • الرياضيات والتفكير العلمي (الهندسة التحليلية، المصفوفات والجبر نظرية المجموعات والاقترانات، التفاضل، التكامل، تاريخ الرياضيات...) • علوم (كيمياء، أحياء، فيزياء، جيولوجيا وفلك، تاريخ العلوم...) • تكنولوجيا وعلوم تطبيقية ومهارات تقنية (تكنولوجيا نقل المعلومات، اتصالات، برمجة وتحكم، إلكترونيات، التصميم وتكنولوجيا الانتاج،...) • علوم اجتماعية (تاريخ فلسطين، القضية الفلسطينية، الوطن العربي علم المنطق ومبادئ الفلسفة، مناهج وأساليب دراسة العلوم الاجتماعية...) • أديان وأخلاقيات (إسلام، ديانات مقارنة...) • فنون وحرف • تربية رياضية
٩	مرحلة التمكين الصفوف ٨–٩ الصفوف ٥–٧	• لغات (عربي، إنجليزي، لغة ثالثة) • رياضيات ومنطق • علوم عامة • تكنولويا وعلوم تطبيقية ومهارات تقنية • علوم اجتماعية • تربية دينية • أخلاقيات وقيم • فنون وحرف • تربية رياضية • لغات (عربي، إنجليزي، لغة ثالثة • رياضيات ومنطق • علوم عامة • تكنولوجيا وعلوم تطبيقية ومهارات تقنية • علوم اجتماعية • تربية دينية • فنون وحرف • تربية رياضية • نشاط حر
٤ مرحلة الزامية	مرحلة التهيئة الصفوف ١–٤	• لغات (عربي، إنجليزي) • رياضيات ومنطق • علوم عامة • علوم اجتماعية • تربية دينية • فنون وحرف • تربية رياضية • نشاط حر

المرحلة الثانوية	مرحلة الإنطلاق الصفوف ١١-١٢	• التربية الإسلامية • اللغات (العربية، والإنجليزية) • الرياضيات • التكنولوجيا والعلوم التطبيقية • المواد العلمية (كيمياء، فيزياء، أحياء) • المواد الأدبية (اقتصاد وإدارة، تاريخ، جغرافيا) • الفنون والحرف • التربية الرياضية
المرحلة الأساسية العليا	الصف العاشر مرحلة التمكين الصفوف ٥-١٠	• العلوم التقنية (زراعية، صناعية، سياحية، تجارية وإدارية) • الثقافة المهنية • التربية الإسلامية • اللغات (العربية، والإنجليزية) • الرياضيات • العلوم العامة • التكنولوجيا والعلوم التطبيقية • العلوم الاجتماعية والتربية الوطنية • المادة الاختيارية (لغة ثالثة *، علوم الصحة والبيئة، اقتصاد منزلي) • النشاط الحر • الفنون والحرف • التربية المدنية • التربية الرياضية
المرحلة الأساسية الدنيا	مرحلة التهيئة الصفوف ١-٤	• التربية الإسلامية • اللغات (العربية، والإنجليزية) • الرياضيات • العلوم العامة • العلوم الاجتماعية والتربية الوطنية • النشاط الحر • الفنون والحرف • التربية المدنية • التربية الرياضية

* اللغة الثالثة هي: اللغة الفرنسية، أو العبرية، أو الألمانية.

التربية المدنية بين العالمية، والمسألة الوطنية الديمقراطية

وليد سالم
مدير فرع مركز بانوراما /القدس

حول نشوء مفهوم التربية المدنية

التربية المدنية: هي ترجمة للكلمات الإنجليزية Civic Education وتعود كلمة Civic إلى كلمة «Civis»وهي كلمة يونانية قديمة تعني «المواطن». وبالتالي فإن التربية المدنية في الإطار الغربي هي «تربية المواطن» خاصة بما هو ذات قانونية فيما يتصل بعلاقته مع الدولة كذات قانونية أخرى يفترض أن تنبع من المواطن وتعبر عن حقوقه ومصالحه.

أما في الإطار العربي، فإن الدولة العربية القديمة قد تعاملت مع «رعايا» خاضعين لا يتمتعون بذات الصفة القانونية المواجهة للدولة والتي تمتع بها مواطنو الغرب سيما بعد نشوء الديمقراطيات الحديثة هناك. لهذا فقد اقتصرت كلمة «مواطن» تاريخياً في العالم العربي على علاقة الانتماء إلى الوطن ولم تشمل علاقة المواطن بالدولة سوى في الزمن المعاصر، وبعد بدء عمليتي التحديث واللبرلة في البلاد العربية.

ومع ذلك لا زالت علاقة المواطن بالدولة في البلاد العربية تعالج في إطار صنع الولاء، وليس في إطار النهوض بالمواطنة بما هي ذات قانونية اعتبارية لها الأولوية تجاه الدولة، كما أنها هي التي ترفع الحكام وتسقطهم، ولعل هذه المسألة تشكل جذر الخلاف الذي تم اصطناعه عربياً بين التربية المدنية والتربية الوطنية، باتجاه التركيز على الثانية التي تحولت إلى وعظ وتعبئة بلاغية وطنية، وإهمال الأولى و/أو جعلها مجرد ملحق بالتعبئة.

ورغم الفرق في طابع المواطنة بين الإطارين الغربي والعربي، إلا أن بينهما قاسماً مشتركاً يتمثل في تكون الحالة المدنية في كلا الإطارين مع ظهور الاستقرار، فالدولة العربية أوجدت الاستقرار على إنقاض البداوة السابقة لها، أما الدولة الغربية فقد بزغت مع نشوء الدول والمدن في اليونان القديمة على إنقاض عهد المشاعية السابق.

ومع نشوء الاستقرار نشأ حيز عام يتجاوز الحيز الفردي و/أو العائلي الخاص بكل فرد كما كان عليه الحال في عهد المشاعية السابقة، ومع نشوء الحيز العام تكونت المدنية كتعبير عن هذا الحيز. فالمدنية في النهاية هي تعبير عن «الحياة العامة للمواطنين والمتعلقة بالمجالات المشتركة والمصالح المتبادلة للمجتمع والأمة. وتتميز الحياة المدنية بذلك عن الحياة الخاصة، أي الحياة الشخصية للفرد المكرسة للسعي نحو مصالح خاصة» (Center for Civic Education, p.١٧).

ومن الكتاب من يربط نشوء المدنية بنشوء الحياة الغربية الحديثة، وكذلك بانتشار المفاهيم الليبرالية، إلا أن ذلك خطأ برأي هذه الورقة، فالمدنية نشأت مع نشوء الاستقرار وتكون الحياة العامة كنتيجة له، أما المدنية الغربية المعاصرة فهي لا تعدو كونها درجة معينة من درجات تطور الحالة المدنية، وهي درجة فيها من الإيجابيات (سيما فيما يتعلق بنشوء وضعيات من المواطنة

تتجاوز الانتماءات العرقية والقومية والثقافية السابقة، وكذلك نشوء حالة مؤسسية تعيش حالة قطع مع الصيغ العشائرية والعائلية، هذا إضافة لتطور القيم والمفاهيم والممارسات الديمقراطية الليبرالية على صعيد الدولة والمجتمع والاقتصاد)، ولكنها تحمل أيضاً سلبيات (سيما فيما يتعلق بتغليب المصالح الفردية على المصالح الجماعية، وغياب الضمانات الإنسانية والاجتماعية من قبل الدولة تجاه الأفراد والجماعات) وهكذا.

ولهذا السبب فإن الصيغة الغربية للمدنية لا تمثل مرجعية للبشرية سواء فيما يتعلق بآليات تطوير الحالة المدنية. أو فيما يتعلق بمناهج ومفاهيم التربية المدنية. وإنما تكمن المرجعية في صيغة أخرى يتمثل في وثائق الشرعة الدولية لحقوق الإنسان المتفق عليها بين دول العالم من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي أقرت هذه الوثائق.[١]

حول مفهوم المواطنة

وكما أن الصيغة الغربية ليست مرجعية بشأن مفهوم المدنية، فإن الصيغة الغربية ليست هي المرجعية أيضاً بشأن مفهوم المواطنة. بل مجدداً تكمن هذه المرجعية في وثائق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حيث نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة الثالثة عشرة منه بخصوص المواطنة على «لكل فرد حق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة إلى بلده». ونص بعد ذلك في المادة الخامسة عشرة على «لكل فرد حق التمتع بجنسية ما». وجاءت هذه المادة تأكيد للمادة السادسة التي نصت على «لكل إنسان، في كل مكان الحق بأن يعترف له بالشخصية القانونية».

وتعني هذه المواد أن المواطنة مرتبطة بالبلد، وليس بالدولة، فالدول تدول وتتغير، أما البلد فهي ثابت جغرافي تاريخي لا يحول ولا يزول.

وبناء على هذه المواد أيضاً فإن المواطنة تنشأ بالاستناد إلى بنيتها التحتية إذا جاز التعبير وهي البلد، أي الأرض، أو البقعة الجغرافية التي يعيش فيها الإنسان.

ولذلك فإنه قبل نشوء الحالة الرسمية للمواطنة متمثلة بعلاقة الفرد القانونية مع الدولة كانت وستظل هنالك علاقة الفرد (الإنسان) ببلده.

وبناء على ذلك ليس من الممكن نظرياً إهمال العلاقة الدائمة بالبلد لصالح العلاقة مع الدولة القابلة لأن تدول وتتغير، بل أنه يتوجب إدراج كلتا العلاقتين ضمن الإطارين النظري والمناهجي للتربية المدنية.

وتقترح هذه الورقة تطوير تعريف للمواطنة بأخذ الاعتبار الأبعاد الأربعة التالية للمواطنة:

والآن إلى مفهوم المواطنة:

- إذ أن المواطن هو أولاً إنسان، فإن ذلك يربطه بالإنسانية جمعاء وقيمها ومبادئها.

---

(١)بعكس مجلس الأمن الدولي الذي يضم عدداً من دول العالم فقط، فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة تضم كل دول العالم، ويمكن اعتبارها بالتالي «الإطار الديمقراطي للمشاركة في اتخاذ القرار العالمي» ، وهو الإطار الذي تنتهك قراراته الدول الكبرى عبر استخدام القوة وأساليب السيطرة، ولكن تظل سلاحاً بيد الدول الأضعف للمطالبة بحقوقها من جهة وبالديمقراطية في اتخاذ القرار العالمي من جهة أخرى.

- وبما أن المواطن هو ثانياً فرد، فإن ذلك يربطه بالمجتمع وجماعاته المتنوعة والمتعددة.
- وبما أن المواطن هو ثالثاً عضو في أمه أو شعب، فإن ذلك يربطه بالتاريخ والسياسة والهوية الوطنية والأرض التي تستقر عليها هذه الهوية.
- وبما أن المواطن رابعاً هو ذات قانونية، فإن ذلك يربطه بعلاقة متبادلة مع الدولة أو السلطة القائمة.
- ويعني ذلك أن المواطن متعدد الأوجه، وهذا التعدد لا بد أن يؤخذ بعين الاعتبار في أية تربية له.

حول تعريف التربية المدنية

بناء على كل المقدمات السابقة تصبح التربية المدنية هي:

> التربية على المواطنة بأبعادها الإنسانية العامة، الوطنية، المجتمعية، والدولانية (نسبة إلى الدولة)، وذلك في إطار ينطلق من القيم العالمية المعبر عنها في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وكذلك القيم والقوانين الديمقراطية على المستوى الوطني. وتشمل هذه التربية بناء المعارف والقيم والمهارات والممارسات المتناسبة مع كل ذلك، والضرورية لمشاركة المواطن الفعالة مع الدولة/ الدول، والأفراد والجماعات الأخرى في نطاق الحياة العامة (أو الحيز العام للمجتمع وللبشرية جمعاء).

مسألة العالمية والخصوصية

إذا حددت المرجعية العالمية للتربية المدنية على أنها تتمثل في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان فإن ذلك ليس نهاية المطاف، إذ يتبعه ضرورة معالجة قضايا أخرى في الإطار المفاهيمي للتربية المدنية، وهي القضايا ذات العلاقة بما يطلق عليه مسألة الخصوصية الثقافية النابعة من المفاهيم الدينية بشكل أساسي، وبالذات من الإسلام.

ومما يزيد هذه القضايا تعقيداً أن هنالك تباينات بين التوجهات الفكرية المختلفة في الإسلام بشأنها، حيث يسعى التيار الإسلامي المعتدل إلى إيجاد حلول وقواسم مشتركة مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان سيما في القضايا المتعلقة بحقوق المرأة، فيما هنالك تيارات إسلامية أخرى ترى تناقضاً لا يمكن جسره بين المفاهيم الإسلامية والمفاهيم الدولية العالمية لحقوق الإنسان.

وتشمل قضايا الخلاف بين الإطار العالمي ممثلاً بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان وبين بعض التيارات الإسلامية ما يلي:

- قضية حقوق المرأة: ويشمل ذلك قضايا رئاسة المرأة للدولة، والعمل كقاضية، وشهادة المرأة في المحكمة، وضرب المرأة، وتعدد الزوجات، وحق المرأة في الميراث، وحقها في الاحتفاظ بجنسيتها بعد الزواج وتسمية أولادها بأسمها.
- قضية العلمانية وفصل الدين عن الدولة وحرية الدين والاعتقاد، بما يتضمن ذلك منع الدولة من التدخل في الحريات الدينية للأفراد والجماعات. وكذلك فصل القضاء الشرعي عن القضاء المدني.

- قضية حقوق الأقليات الدينية.
- قضية حرية التصرف بالجسد.
- قضية جلد الزاني.
- قضية قطع يد السارق.

وللتيار الديني المعتدل تأويلات للنص الديني حول هذه القضايا بما لا يجعله متناقضاً مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ولكن المجال لا يتسع للخوض في هذه التأويلات.

الوطني والديمقراطي

لا يوجد أساس نظري للتناقض المصطنع عربياً بين التربية المدنية والتربية الوطنية، فهما نظرياً كل واحد للأسباب التالية:

- إذ أن التربية المدنية الوطنية هي تربية على المواطنة، فإن المواطنة لها بعدها الوطني المرتبط بالانتماء إلى الوطن. ولا يمكن عزل هذا الجزء عن باقي ارتباطات وأبعاد وأوجه المواطنة.
- إذا تم حصر ما سمي «بالتربية الوطنية» على قضايا الارتباط بالأرض والوطن، فإن ذلك يشكل فصلاً تعسفياً لأوجه المواطنة عن بعضها البعض، سيما أن الأرض المتعلقة بالمواطنة تختلف عن الأرض في مرحلة ما قبل المواطنة، ففي فترة ما قبل المواطنة لم يكن الإنسان مستقراً على أرض محددة، كما جاء استقراره على أرض محددة لاحقاً في إطار المواطنة ليوفر البنية التحتية اللازمة إذا جاز التعبير للمواطنة.
- وفي المقابل إذا تم حصر التربية المدنية بالتربية على حقوق وواجبات المواطنة في إطار دولة مستقلة وفي العلاقة مع تلك الدولة، فإن ذلك سيثير فوراً السؤال عن حقوق وواجبات «المواطن» الذي لم تصبح له دولة بعد. أي حقوقه وواجباته في مرحلة النضال الوطني. فهل هذه سيتم تناولها من خلال عملية فصل مصطنع في مواد التربية الوطنية فقط؟

وعليه، ومجدداً: فإن الخلاف بين التربية المدنية والوطنية هو حالة عربية تم إيجادها من أجل اختزال أحدهما لصالح الآخر، فيما هما نظرياً جزء من مضمون واحد يمكن تسميته بالتربية الوطنية المدنية، على أن يلتزم ببناء المواطن كذات قانونية اعتبارية تمثل السلطة الأولى التي ترفع الحكام وتسقطهم، والتي لها القدرة على تقرير مصيرها الفردي والجماعي والوطني من خلال المشاركة في عملية صنع القرار على كافة المستويات، كما ولها انتماؤها للقيم الإنسانية العامة للبشرية جمعاء.

التربية الوطنية المدنية

بدون التدخل في خصوصيات الفرد الذاتية، فإن التربية الوطنية المدنية تشمل كل جوانب تربية الإنسان فيما يتعلق بالحياة العامة (والتي تشمل أيضاً حياته داخل الأسرة).

ويمكن إدراج مكونات هذه التربية ضمن الخطوط العامة التالية:

١- علاقة المواطن مع المجتمع السياسي بما يشمل:

- القضايا القانونية والحقوق والواجبات.
- قضايا الديمقراطية (بالعلاقة مع نظام الحكم).

- قضايا علاقة الدين بالدولة.

٢-علاقة المواطن مع المجتمع المدني أحزاباً ومؤسسات وأطر ووسائل الإعلام.
٣-علاقة المواطن مع الهيئات المحلية والمجتمع المحلي.
٤-علاقة المواطن مع الاقتصاد.
٥-علاقة المواطن مع جهاز القضاء.
٦- علاقة المواطن مع المجتمع عامة بأفراده وجماعاته.
٧- علاقة المواطن مع الوطن ثقافة وتاريخاً وهوية وروابط.
٨- علاقة المواطن مع الإنسانية عامة.

وبالتالي بناء المعارف والقيم والمهارات والممارسات المتعلقة بكل ذلك.

الحالة الفلسطينية

إن الإشكالية الرئيسة للحالة الفلسطينية تتمثل في عدم اكتمال الحالة المدنية في الواقع الفلسطيني نتيجة للأسباب التالية:

١-وجود الاحتلال واتفاقيات سياسة مقيدة وعدم وجود دولة مستقلة.
٢-ازدواجية النظام السياسي الفلسطيني بين السلطة الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية.
٣-تعددية المبنى القانوني الفلسطيني بين قوانين فلسطينية واحتلالية وانتدابية وأردنية.
٤-حالة اللجوء وتشتت الشعب الفلسطيني في شتى أرجاء الأرض: شعب متعدد الجنسيات.
٥-عدم وجود وثائق جنسية فلسطينية مستقلة صادرة عن دولة مستقلة. وعدم اكتمال الجانب الدولاني للمواطنة الفلسطينية.
٦-المعيقات الداخلية من عشائرية وفئوية وزبائنية، وتداخل المدني مع الديني (دور المحاكم الشرعية والنظام الملي العثماني)، وانقسام القضاء بين قضاء مدني وعسكري وديني. وهكذا.
٧-عدم اكتمال المجتمع المدني الفلسطيني، بما في ذلك عدم تبلور أحزاب سياسية وتشتت منظمات المجتمع المدني بين الداخل والخارج.

ومن أجل التدليل على تعقيدات هذا الواقع، تكفي الإشارة لما تمثله قضية التدريس ضمن منهاج التربية المدنية حول السلطة والمجلس التشريعي من اغتراب للطالب/ة اللاجئ/ة الفلسطيني/ة من مخيمات الضفة والقطاع والذي لا تعتبر السلطة ومجلسها ممثلين له. فماذا نقول لهذا الطالب في المنهاج؟ وضمن أي منهاج يمكن معالجة قضية حق العودة التي هي حق إنساني متضمن في الوثائق الدولية لحقوق الإنسان، إذا ما فصلنا بين التربية الوطنية والتربية المدنية؟

ومن جهة أخرى فإن جانباً آخر من التعقيد في الحالة الفلسطينية يتأتى من أن عدم اكتمال الحالة المدنية قد ينشأ عنه عدم اكتمال المناهج التربوية، ومنها منهاج التربية المدنية، وبالتالي إنتاج مناهج انتقالية وحسب.. إلا أن انتاج هذه المناهج الانتقالية من جهة أخرى مقابلة لن يكفينا كفلسطينيين نسعى لبناء ملامح مستقبل ديمقراطي لبلادنا منذ اليوم.

وبناء على ما تقدم فإن طموحنا يجب أن يكون بأن نسعى من خلال انفتاحنا على التجارب

العالمية لجعل تلك التجارب جسراً نعبر من خلاله نحو المستقبل، بحيث ننتج منذ اليوم مناهج تربية مدنية وطنية متكاملة تبني للحاضر من جهة، كما وتصلح للمستقبل من جهة أخرى.

مناهجنا هذه لا يجب أن تكون كالمناهج العربية التي تختزل حقوق المواطن لصالح الوعظ بالانتماء والولاء. كما لا يجب أن تكون مناهجاً تخلق حالة اغتراب بين واقع الطالب الخاضع للاحتلال أو اللاجئ وبينها من خلال طرح المفاهيم المدنية بصورة مفصولة عن الواقع المعاش.

وفي إطار تجاوز منهجية اختزال حقوق المواطن، ومنهجية تغريب المواطن يكون علينا بناء منهجية جديدة للتربية المدنية الوطنية تضع المواطن وحقوقه في المقدمة، وتجعل المنهاج التربوي تعبيراً عنه/ها سواء كان داخل الوطن أم خارجه. تعبيراً عنه/ها كمعاناة وآلام ونكبات ولجوء وحقوق، وتعبيراً عنه/ها كمشارك/ة يمارس حقوقه وواجباته في تحدي أوضاعه/ها، وكذلك في صنع نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

بهذه الطريقة يكون للتربية المدنية الوطنية معنى للطالب/ة ضمن الخصوصية الفلسطينية الحالية وبالاتصال مع التربية العالمية ممثلة بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وفي ذات الوقت يكون لها معنى ضمن الخصوصية الفلسطينية المستقبلية، بما يسهم في بناء الإنسان/ المواطن المشارك/ة بصورة فعالة في صنع قراراته ومصيره وأوضاعه.

النقاش بعد أوراق العمل المقدمة
بعد مداخلتي عبد الكريم البرغوثي ووليد وسالم

عبد المنعم حمدان/التوجيه السياسي والوطني :

شكرا للإخوة في إبداع المعلم على هذه الورشة الضرورية، كنت أتمنى من الأخ رفعت أن يقدم في ورقته نتيجة الورشات التي عقدها مركز إبداع حول إشكالية العلاقة بين التربية المدنية والتربية الوطنية، لقد ترك الأخ رفعت الإشكالية قائمة، وكان يمكن تقديم التجربة للمساهمة في حل هذه الإشكالية .

بخصوص التعريفات للتربية المدنية أظن أن هذا شيء منطقي، فلا يمكن الاتفاق على تعريف محدد، وعدة تعريفات تلقي الضوء وتغني المفهوم، تقديم الأخ وليد سالم، كان ضرورياً من قبيل الخلفية التاريخية التي تمكن من بحث موضوع التربية المدنية والتربية الوطنية، والحديث في إشكالية العلاقة بينهما، أو وضع الأطر اللآزمة لهذه أو تلك، وبرأيي واستنادا للخصوصية الفلسطينية فأنا أميل للدمج تحت مفهوم التربية الوطنية .

ملاحظة حول كلمة وردت في مداخلة د. عبد الكريم عن حق العودة، التي تقر به القوانين الدولية، وهو حق فردي وحق جماعي، ولا يجوز أن نتخلى عن أي منهما بهذا الشكل، باعتقادي أن أي إطار حول موضوع التربية المدنية، أو الوطنية يجب أن يحقق الأبعاد الأربعة التي تحدث عنها الأخ وليد سالم .

وليد عساف / التوجيه السياسي والوطني :

حول إشكالية التربية المدنية، أعتقد أننا نحن الفلسطينيين لنا تجربتنا الخاصة التي لم تكتمل بعد وأعتقد أن من أسباب تأصيل التربية المدنية في المجتمع الفلسطيني هو غياب القانون، بسبب وجود الإحتلال، أو بسبب عدم وجود دولة فلسطينية لتطبق هذا القانون، وكثيرا ما يلجأ الفسطيني للعشيرة طلبا للحماية، ومن هنا يذهب الولاء للقبيلة، طبعا هذا يتعارض مع مفاهيم المجتمع المدني، وحقوق الإنسان، وما يفرض هذا هو حالة التناقض بين المفاهيم النظرية، والواقع المعاش.

وحتى في وضعنا الفلسطيني في ظل السلطة الفتية، القوانين التي تم سنها لم تكرس مفاهيم المجتمع المدني، فمثلا قانون الانتخابات يميل إلى العشائرية، أكثر منه لتكريس الإنتماء للمجتمع فتقسيم المجتمع الفلسطيني إلى ١٦ دائرة انتخابية سمح للفرد من خلال عشيرته أن يصل للتمثيل البرلماني، بينما لو كان الوطن جميعه دائرة انتخابية واحدة لما استطاع أحد الوصول للتمثيل البرلماني إلا من خلال كتلة سياسية، أو عبر الحصول على أصوات مجتمعة من الوطن ككل .

أعتقد أن المفهوم السائد عن التربية المدنية، أنها مفهوم غربي، مع أن بعض المفاهيم التي تتضمنها جيدة، ولكن كون الغرب كان مستعمرا لبلداننا العربية لفترة طويلة، جعل تقبل المفهوم

صعبا قليلا، ووضع العديد من الحواجز، وذلك كونه آت من الغرب الذي كان مستعمرا في يوم من الأيام، إضافة إلى الصراع الحضاري الذي يطرح هذه الأيام .

بخصوص الإشكالية الدينية التي تكلم عنها د. عبد الكريم البرغوثي، فأعتقد أن المجتمع العربي امتاز بالتسامح الديني قبل المجتمع الغربي، فقد عاشت الأديان في فلسطين والشرق منذ آلآف السنين، ولم يكن بينها اضطهاد، بينما دخل الغرب حديثا على موضوع التسامح الديني وما زال التمييز الديني يمارس في الغرب دون أن يذكر في القانون، والآن تطرح قضية صراع الحضارات، وتجييش الجيوش ضد الإسلام والمسلمين، الأمر الذي يفرض ردة فعل على المفاهيم الآتية من الغرب ومنها التربية المدنية .

أشكر الأخ وليد سالم حول رؤيته لطبيعة الإشكالية للتربية المدنية والتربية الوطنية، حيث أنه لا توجد إشكالية نظرية بينهما، ولكن في التطبيق تظهر إشكالية نتيجة اختلاف المصالح للذين يضعون هذه المفاهيم، ولهذا أقول أنه يجب السعي لإيجاد حالة خاصة لنا نحن الفلسطينيين أو العرب تأخذ بعين الإعتبار حقوق الإنسان والقيم السائدة في المجتمع، والتجربة التاريخية، والإنتماء الديني، وتأخذ بعين الإعتبار إشكالية العلاقة مع الغرب بشكل عام، بسبب تجربة الصراع الحضاري الذي فرض علينا، وكذلك الإستعمار والإحتلال، مما يعني ايجاد تجربة فلسطينية وليس نسخ التجربة الغربية التي لن تنجح .

د. يسرى زيدان/ مركز المناهج :

أتفق كثيرا مع الأستاذ وليد سالم، ولكننا نريد تربية وطنية أو مدنية لأننا نريد مواطناً مسؤولاً، وأختلف مع د. عبد الكريم كثيرا، فالهدف من هذه الورشة هو وضع فلسفة للتربية المدنية، فهل يعقل تجاهل العقيدة الإسلامية في مجتمع عربي مسلم ؟! وقال د. عبد الكريم، بأنه لا يوجد في المناهج انفتاح على تجربة الآخر، فهل تمت دراسة تحليلية للمناهج ؟ وتم التوصل لهذا الشيء نتيجة دراسة ؟ أم هي انطباع، وهناك اختلاف بين الجهتين، القضية الأخرى، جميعنا نتفق على أننا نريد مواطناً مسؤولاً، وأقول هل هي مسؤولية منهاج التربية المدنية الذي حدد له حصة واحدة في الأسبوع ؟.

موضوع التربية المدنية والقيم والمهارات، من الصعب تحقيقه ولو كان له عشر حصص وليس حصة مدرسية واحدة، لقد اطلعت على المداخلات التي قدمت في الورشات الفرعية، وللأسف لم أفهم سوى ما قدمه الأستاذ وحيد جبران في مداخلته، وجميع المداخلات الأخرى كانت ضبابية وغير واضحة، ولا أدري هل الخلل مني، أم من الأوراق المقدمة، مع أن منهاج التربية المدنية حتى الآن لم ينجز منه الا منهاج الأول والثاني والثالث والسادس والسابع والثامن أي ستة صفوف من ١٢ فكانت إحدى الأوراق تطالب بدراسة، واسمحوا لي بأن أقتبس النص «هل وفرت مناهج التربية المدنية التي جرى تطبيقها مهمة نقل المعارف و المهارات والقيم والسلوكيات التي تمكن الإنسان الفلسطيني من لعب دورة وتحمل مسؤولياته وهل قلصت التربية المدنية الفوارق بين السلطة والمجتمع الفلسطيني أم زادرتها ؟ وهل ساهمت في تطوير المجتمع المدني الفلسطيني ووضعت أسساً رسخت الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في مجتمعنا الفلسطيني أم العكس؟»

هل يعقل هذا الكلام على ستة صفوف من ١٢ لمبحث له عن حصة واحدة و شكراً .

عبد الجواد صالح / المجلس التشريعي :

أوجه الشكر العميق لمركز إبداع المعلم لإثارة هذه المواضيع الهامة جداً، ويا حبذا لأن توجه دائماً ورشات العمل لمعالجة قضايانا التي نعاني منها ونعيشها ، وحبذا أن يتم عند تحضير هذه الندوات دعوة الأشخاص المهتمين لمعرفة ما محاور هذه الندوة أو تلك ، الجانب الآخر لا أدري إذا كان يملى على ورشاتنا وطبيعتها سياسة الدول المانحة أم طبيعة أهدافنا .

اطلعت على الأوراق كلها بشكل عام والحقيقة لم ألمس علاقة بينها وبين الوضع الفلسطيني أنا أعتقد أن ٣٥ سنة من الإحتلال عانينا خلالها من عنف الإحتلال على المستوى الأسري أو التعليمي أو الشخصي ، تستحق الطرح في موضوع هذه الورشة، فاين هذا من ورشة العمل هذه؟ القضايا التي يجب بحثها هي : عملية حق تقرير المصير كيف تتم ، أو حتى الديمقراطية كيف تتم ، نحن لسنا في موقع محدد ، حتى الجدار الأمني الجديد فصل ٢٤ قرية ١٣ قرية خارج الجدار و١١ قرية داخل الجدار، ماذا حدث لهؤلاء ؟

فلسطين التي نتحدث عنها، هل هي مجرد شاطيء غزة؟ يجب طرح القضايا بشكل واضح و البحث عن حلول ، خلال سنتين تمزقت الكثير من المؤسسات ولكن مثلاً وزارة التربية و التعليم لماذا لا تعالج هذه القضايا ؟ لماذا إهتمام التعليم أصبح مجرد تواجد على مقعد الدراسة دون خلق لإنسان يعي قضاياه ومصيره ومستقبله ؟ ممارسة الديمقراطية داخل المدرسة، عريف الصف، الإدارة كل شيء يجب أن يكون بالإنتخاب ؟ إذا تحدثنا عن ديمقراطية فهي يجب أن تعاش في المدرسة والبيت والشارع وليس فقط المدرسة .

يجب أن نخرج بالفعل من القضايا النظرية لمعالجة المسائل بشكل واضح وصريح وكل مؤسساتنا بما فيها المجلس التشريعي يجب أن ترمى، يجب أن تناقش كل هذه المواضيع وكيفية خلق المواطن، ما هي الآليات لذلك، وشكراً.

أسعد عبد العزيز / دائرة التعليم المستمر / بير زيت:

بغض النظر عن موضوع التربية المدنية و الوطنية، أعتقد أن مفهوم التربية بمعناها وفلسفتها غائبة عن تخطيطنا الفلسطيني، لأسباب موضوعية....ذاتية .

المؤسستان الرئيسيتان في العملية التربوية (الأسرة و المدرسة) تعتمدان على الأسلوب التعليمي (التلقين) وأتفق مع ورقة د . عبد الكريم البرغوثي بحيثياتها وتفاصيلها، القضية الأخرى حول أن المفهوم غربي، أعتقد أن هناك مشكلة كبيرة في وضع علامة سؤال على المفهوم كونه آت من الغرب .

وأود الإشارة لحيثية صغيرة ذات علاقة بالتربية المدنية، فالدكتورة خولة الشخشير في دراسة علمية مستوفية للشروط، تطرقت لصورة المرأة والفتاة في المنهاج الفلسطيني، وتعزيز هذا المنهاج للنظرة السلبية للفتاة والمرأة الفلسطينية، أما بخصوص البعد الديني، فمن حق الشخص الإعتزاز ببعده الديني، وخلفيته الثقافية، ولكن إذا تم التركيز بهذه الصورة على المنطلقات الإسلامية فمعنى هذا أنه لا مكان للطالب المسيحي في مدارسنا الحكومية، هذه مجرد تساؤلات أطرحها على الحضور الكريم وشكرا .

نظمي منصور / مشرف تربوي/ وكالة الغوث :

من خلال استماعي للمداخلات، أستطيع القول أن التربية المدنية حلقة من مجموعة حلقات تؤدي جميعها إلى التربية الشاملة للفرد، من هنا نحن بحاجة ماسة كشعب فلسطيني إلى بناء مجموعة من القيم والمفاهيم والمهارات،خصوصا في ظل هذه الظروف، فلماذا التشكيك في قدرتنا كفلسطينيين على استزراع هذه البؤر المفاهيمية ؟ .

كثير منا يطرح أنه يجب النظر للدول العربية التي لا يوجد بها ديمقراطية، فلماذا نكون نحن البادئين ؟ أقول يجب أن نكون البادئين، وأن نصدر هذه المفاهيم المدنية للعالم، لماذا نقف صامتين بانتظار أن يفعل الغير لنقلده .

يزيد شريم/ مركز شارك/ جنين :

أود القول بأن الأخ الذي تحدث من التوجيه السياسي، بإمكانه من خلال التوجيه أن يعمل على هذه المفاهيم من خلال المخيمات الصيفية، وحق العودة هو حق جماعي برأيي وليس حق فردي .

وليست العشيرة هي وحدها من كرس الولاء لها من خلال تربية سلبية، فالتنظيمات أيضا ساهمت في تربية حزبية ضيقة الأفق، تقوم على الولاء لهذا التنظيم أو ذاك .

فائق مزيد/ التربية والتعليم/ قلقيلية :

أوراق العمل المقدمة فيهما تباين كبير جدا، ويمكن أن يكون هذا التباين هو أحد أهداف هذا اللقاء، أن نبحث عن جميع الإشكاليات التي مع أو ضد حتى نلتقي عند نقطة واحدة لنصوغ بعد ذلك شيئا جميلا .

قال د. عبد الكريم «أن المدنية درجة من التطور وصلت إليها المجتمعات الغربية»، وعندما نقول هذا نتناسى كل ومضات الجمال لتراثنا وحضارتنا العربية وأمجادنا، ويقول «أن العقل هو الذي يحدد كينونة الإنسان المدنية» وأنا أقول أن هذا العقل الذي تحدث عنه الدكتور يحتاج إلى تربية، فإذا لم يكن هناك مجموعة من القيم ومن المعتقدات الفلسفية ومنها الدينية لن يكون العقل وربما يتمرد هذا العقل على صاحبه، كما تمرد العقل الغربي في الفلسفة النازية، وأصبح الذي يدرج ضمن قائمة الإنسانية صاحب صفات خاصة، ومن يخرج عن هذه الصفات، ويكون ذو عقل بسيط مصيره معامل الغاز والحرق .

ويقول أيضا «إن أبرز المناطق الشائكة والتي تستعصي في بيئتنا وثقافتنا إلى حد الإنغلاق عن الفلسفة الكامنة وراء جدوى وضرورة تربية الفرد مدنيا هي النتعلقة بهذا الإشكال....الدين » وذكر على سبيل النقد أيضا، أن خطة المنهاج الفلسطيني ترى سمة المتعلم الأولى المعتز بهويته الوطنية، وعروبته، وإسلامه والملتزم بها، وهذا ليس بعار على المنهاج الفلسطيني إذا ربّى الإنسان الفلسطيني بأن يكون معتزا بوطنه، وعروبته، وإسلامه، وهذا يذكرني بآية قرآنية جميلة، فيها كل معاني البعد الإنساني، يقول تعالى «يا أيها الناس إنّا جعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم» لقد رسم الخالق البعد الإنساني في هذه الآية، وبالإمكان الوصول لما أراده د. عبد الكريم من خلال هذا البعد، من خلال المصالحة مع الذات، عبر أن يكون إنسانا مدنيا،ومن ثم ينتقل إلى أسرته، إلى حارته، إلى بلدته، ومن ثم مجتمعه، والبعد القومي، وصولا إلى البعد الإنساني، وهذا الإستقرار يفيد الإنسان .

الأستاذ وليد سالم لم يميز بين المدني والوطني، وهذا ما نحتاجه في هذه المرحلة بالذات

مرحلة الإستقلال، ومن ثم مرحلة بناء الدولة، ولكن هذا لا يعني أن نعمل للمرحلتين معا، أن نبني الإنسان المدني، وفي الوقت ذاته نعمل على بناء الإنسان الوطني، ونعمل على تأصيل هذه الحالة.

وأريد أن أناقش الأستاذ وليد الحالة العربية وصنع الولاء للحفاظ على العروش، لماذا لا نقول أن التفريق بين التربية المدنية والوطنية، كان حالة غربية، هم يربون مدنيا جيدا جدا، ويربون وطنيا جيدا جدا أيضا، لكن مثلما قال السيد عبد الجواد نخشى أن تكون الجهات الداعمة لها يد فيما يقال وما يحدث عندنا، لماذا لا يريدون منا إلا التربية المدنية في هذا الوقت بالذات ؟ يريدون نشر مفاهيم الديمقراطية والحريات، ولا يريدون أن نربي أطفالنا وفق مفاهيم التربية الوطنية والدينية والقيمية،والتربية الأخلاقية، فإذا كان البعد العربي للحفاظ على العروش، فإن البعد الغربي يعني أن تكون هذه العروش أداة طيعة في أيديهم .

ذكر الأستاذ وليد، أن نظرية نشوء الحضارة جلاّلها ول ديورند في كتابه قصة الحضارة أرجو أن لا نغفل العلامة العربي ابن خلدون واضع أسس علم الاجتماع، والذي تناول كل قضايا التربية المدنية، والحضارة والإنسان المدني، وقال كلمته المشهورة «الإنسان مدني بالطبع » التي أصبحت اللبنة الأولى في المجتمع المدني .

زينب حبش/ وزارة التربية والتعليم :

من الجيد أن نعرف ما هو مفروض أن يكون، سواء كان نظريا، أو حسب غيرنا من الدول الأخرى، ومن ثم نركز على الوضع الحالي، يقال عنا أننا شعب غير قارئ، غير عارف، إذا قرأ لا يفهم، وإذا فهم لا يطبق ما يفهمه، من الجميل أن نعرف الآخرين كيف بدأوا وكيف طوّروا أنفسهم ضمن معطياتهم التي قد تكون مختلفة عنا، وأنا لست ضد التركيز على واقعنا الحالي لنرتقي به للأفضل .

من المعروف أن أمريكا تدس أنفها في جميع المناهج العربية وليس المنهاج الفلسطيني وحده وهناك مقولة لبيرس في مؤتمر دافوس ١٩٩٦ ، «علينا أن لا نفكر فقط بتغيير المنهاج في اليمن وإنما في أفغانستان أيضا» ومن الطبيعي أن يكون قد فكّر في فلسطين قبل ذلك، وهناك أيد غربية تلعب في مقراتنا تحت اسم المرأة، الطفل، الديمقراطية، يجب أن لا نغفل عن هذا .

وأعتقد أن أول عملية بناء للفرد تحدث في إطار الأسرة، وخلالها يتم بناء هذه الشخصية فإذا لم تكن الأسرة جيدة، لن يكون الأطفال أصحاء نفسيا وجسديا وعقليا وانفعاليا، وبالتالي لن يكون بناء للمجتمع، وشعور الفرد المواطن مع هذا المجتمع، والمجتمعات الأخرى .

وهناك تناقض بين ما يتعلمه الفرد في البيت والمدرسة، ثم ما نحفظه ولا نفهمه، هناك قصور من جانب المدرسة في تنمية الجوانب الإبداعية، وقالوا : إعطني معلما جيدا أعطيك طفلا جيدا وإعطني مديرا جيدا، أعطيك معلما جيدا، واعطني مسؤول جيدا أعطيك شعبا جيدا، وإذا لم يكن هذا المسؤول جيدا على الشعب أن يخلعه، أو أن يقوّمه، نريد هذا الشيء بغض النظر عن تسميته وطنيا، أم مدنيا .

وجميعنا ليس في فلسطين فحسب، بل في جميع الدول العربية، نقتل الفرد عبر تقديم مواد للحفظ، لا حاجة للنقاش والإبداع وتنمية القدرات العقلية والحسية، علما أن الذي لا يفكر لا يصحح، ربما هذا هو المطلوب .

محمد الرفاعي/ وزارة الشباب والرياضة :

التربية بشكل عام وقبل الوصول لموضوع التربية المدنية، من الظلم تحميل المدرسة فقط مسؤوليتها، فهذه عملية يشترك بها الأسرة والمدرسة، المؤسسات، والمجتمع بأكمله، عبر عملية تراكمية وخلال سنوات طويلة، من خلال برامج توضع بعناية .

بسمة خوري/ دراسات المرأة/ بير زيت:

أود القول أن تجربتنا الفلسطينية تجربة خاصة وفريدة، لم يخضها أي مجتمع آخر ومناهجنا يجب أن تكون ملائمة للتجربة الخاصة، بخصوص الموضوع الذي تحدث الكثيرون حوله، وهو الإعتزاز بعروبتنا وثقافتنا، فأنا كمرأة لي اعتراض كبير على هذه الفكرة، فالمعاناة التي تعرض لها الشعب الفلسطيني من قتل وتدمير، لم تميز بين مسلم ومسيحي، الرصاصة التي كان يطلقها الجندي لم تكن لتميز بين المسلم والمسيحي، اللذان مرا على حد سواء بنفس ظروف المعاناة، وبعد هذا التلاحم خلال مشوار طويل من العار أننا ما زلنا نتحدث في مثل هذه الأمور، فإذا أردنا أن نربي الإنسان الفلسطيني، علينا أن نربيه أولا على التسامح، علاقته بدينه هي علاقة هذا الفرد بربه وخالقه، فأنا كفلسطينية مسيحية إذا توجب عليها الإعتزاز بهويتها الوطنية وإسلامها، عليّ إذن أن أغادر فلسطين التي لا مكان لي فيها للإعتزاز بديني الذي هو ليس الإسلام .

الدولة ليس لها علاقة بقضية الدين، كما سبق وقلت هذه علاقة بين الفرد وربه، وديني ليس هو من يحدد هويتي الوطنية، وكوني مسيحية أو أي مسيحي آخر ربما يكون لديه من الوطنية ما يفوق غيره، عندما عدت لفلسطين بعد طول غياب، عدت لأخدم هذا الوطن، فالرجاء وحتى نستطيع بناء الدولة التي نضحي من أجلها معا، يجب أن نكون متسامحين داخليا، الحديث بهذه الطريقة عار .

أذكر أحد الأساتذة في جامعة بير زيت واسمه د. عبوشي «مشكلتنا الأساسية في العالم العربي، أننا ننظر إلى بعضنا البعض، من أية عشيرة ؟ إبن من ؟ مسيحي أم مسلم ؟ من القدس أم من الخليل ؟ .....الخ ، ولكن الجندي عندما يطلق رصاصه لا يسأل عنك، يعاملك كفلسطيني فقط» .

رندة عوض قريطم/ معلمة تربية مدنية/ الرجاء اللوثرية :

نحن المعلمون /ات الوسيلة التي نستطيع من خلالها ايصال المنهاج، سأحاول الحديث عن تجربتي الخاصة كمعلمة للتربية المدنية، لقد أجبرت من قبل الطلاب على التركيز على مادة التربية المدنية أكثر من التركيز على مادة التربية الوطنية، حتى أجبرت على إلغاء بعض الأمور، فهناك أمور كثيرة في منهاج التربية الوطنية عن الأمة والدولة والمجتمع .....الخ ، أمور كثيرة أصبحت أعتبرها مزيفة، لهذا وجدت تفاعلا أكبر مع مادة التربية المدنية، عنه في مادة التربية الوطنية، لا أخفي عليكم أنني أشعر وأنا أعطي مادة التربية الوطنية، أن الطالب متلقي فقط لهذه المعلومات وأنا دوري لا يختلف عن غسيل دماغ لهذا الطالب، مع أن التربية المدنية هي سبيل لتشجيع التفكير، فالسيد عبد الجواد صالح قال أن عريف الصف يجب أن يأتي من خلال عملية ديمقراطية فكيف يحصل هذا إذا لم أعوّد وأشجع الطالب على التفكير الناقد والإبداعي، وأن يتعلم ممارسة

الديمقراطية في أبسط الأمور، لهذا فزرع القيم في نفوس هؤلاء الطلبة يعودهم على ما نريد .

بخصوص موضوع الدين، مع أن دين الدولة هو الإسلام، لكن التربية المدنية تنادي باحترام جميع الأديان، واحترام الفرد الآخر ولو كان على مقعد الدراسة .

فيصل عورتاني/ جامعة بير زيت :

بخصوص موضوع تدّخل الغرب في المناهج، أنا أعمل في جامعة بير زيت ، وموضوع التدخل في جميع الجامعات، حيث أن نصف ما يتم تدريسه آت من كتب أمريكية، أنا أدرّس في دائرة الرياضيات، وجميع المناهج في الجامعات الفلسطينية في كليات الرياضيات والهندسة تعتبر مناهج أمريكية إلى حد معين، فلماذا لا يتم التعقيب على مثل هذه الأمور ؟ بشكل عام موضوع تدّخل الغرب في حياتنا اليومية، هذا الغرب هو الذي صدّر لنا سيارات، وهواتف وطائرات وكل شيء، ولماذا توقفنا عندما وصل موضوع تدخل الغرب إلى موضوع كهذا، الشخص منا يصرف على الكوكا كولا مبالغ طائلة، تذهب للغرب واليهود، ولو حسبنا كم يصرف الشعب الفلسطيني على الكوكا كولا، أو على التدخين لوجدناه مبلغا ضخما، برأيي أن تدخل الغرب أكبر بكثير من موضوع المنهاج، موضوع التربية المدنية موضوع مهم لا شك في ذلك، ولكن ليس بالقدر الذي يتم التعويل عليه.

والوطنية موضوع يستحق التركيز عليه، ولكنه برأيي يفوق الإعتزاز بالوطن، إنه الإعتزاز بالإنجاز، الغرب معتز بإنجازاته، وإسرائيل كذلك، الشعوب العربية والإسلامية لا إنجازات لديها فماذا سنفعل لها، وهذا ما أفرزه نظامها، لذلك يجب أن نعلم الأجيال القادمة على أن الوطنية هي الإنجاز، وليس الأمور السطحية .

إن دخول البعد الوطني التقليدي على التربية المدنية والوطنية فشل ذريع على المدى البعيد فالوطنية في أغلب الأحيان تستخدم لتبرير فشل ليس أكثر، فالوطنية تعني كم تنجز الشعوب ؟ كم تنجز القيادة الفلسطينية لشعبها ؟ وما أخذته التربية الوطنية من أبعاد لا تعدو كونها أبعادا تقليدية، ويصعب تقيمها، وتأثيراتها لا تجلب شيئا على المستوى البعيد، فالتربية برأيي يجب أن تتضمن بعدان : الأول: الديمقراطي، والثاني: تكنولوجي، أي كيفية تعليم أطفالنا على التعليم العلمي والتكنولوجي، وليس على التفكير الديني، والتفكير التقليدي، فهذان التفكيران لم يحميا الشعب الفلسطيني من إسرائيل ومن أمريكا، إن قدرة أجيالنا على امتلاك العلم والتكنولوجيا هو السبيل الوحيد للوقوف بوجه الغرب، لهذا فإن الإستثمار في العلم والتكنولوجيا يحتاج لأفكار من نوع معين، وتربية من نوع معين .

مجدي زامل / مركز الإعلام والتنسيق التربوي:

باعتقادي أن القيم المدنية والإنسانية، لا تأتي من خلال منهاج التربية المدنية، أو الوطنية فقط، بل يمكن إكساب الطلاب أنماط التفكير الحديثة وهذه القيم من خلال جميع المقررات الأخرى، وهناك تساؤل للأستاذ وليد سالم، حول ما طرحه، وهو أنه من خلال الثلاثة خيارات نريد تربية مدنية تكون للحاضر، والمستقبل، وسؤال أنه كيف نحقق هذا عمليا ؟ .

لبنى حمّاد/ محامية مختصة بحقوق الطفل :

بداية لست خبيرة في موضوع التربية المدنية، ولكنني مهتمة جدا بها، ولي ملاحظات عدة حول العلاقة بين التربية المدنية والتربية الوطنية، لا أجد الكثير من الفرق، أو الخلاف بينهما

ويمكن التعايش مع هذا الخلاف البسيط، أرى أن تطبيق المنهاج الخاص بالتربية المدنية قبل اعتماد الإطار المفاهيمي الفلسطيني لهذه التربية، يولد إشكالية كبرى، وهذا ما يحصل دائما معنا نحن الفلسطينين، بخصوص موضوع الخصوصية، أرى أننا ما زلنا تحت الإحتلال، وقليلا في مرحلة إنشاء دولة، وهذه هي أبرز نقاط الخصوصية الفلسطينية، ولا يعني هذا عدم وجود خصوصيات أخرى، ويبنى على هذا وهنا أختلف مع فيصل، بأن التربية المدنية من أهم الأمور التي يجب التركيز عليها، وهي قضية أساسية للأجيال المقبلة .

والأطفال في هذه المرحلة بحاجة إلى موضوع التربية المدنية، فهم يعانون من الضياع والتشتت، والإحباط، خاصة وأن هناك قضايا كثيرة وتحديات، منها العولمة، والتي لم أستطع من خلال مداخلة السيد وليد فهمها وتأثيرها على التربية المدنية .

ويجب اطلاع الأطفال على الحقائق كاملة، وترك المجال للطفل كي يفكر بعقله بجميع الأمور مثلا يجب تعليمه حدود فلسطين التاريخية، وكيف حصل الإحتلال، وبخصوص النظام السياسي أنّ هناك أشكال للنظام السياسي (الديكتاتوري، الديمقراطي) ، وأن الدستور يوضع لأهداف يتم توضيحها، وترك المجال للطفل كي يفكر بعقله ما هو دستورنا ؟ وكيف يحكم عليه ؟ وكيف يحكم على نظامنا السياسي ؟ وأين يصنفه ؟ .

وحيد جبران/ مركز التطوير التربوي/وكالة الغوث :

برأيي أن هناك فرقاً بين التربية المدنية، والتربية الوطنية، فالتربية الوطنية هي طريق باتجاه واحد يركز على واجبات الفرد أو المواطن نحو وطنه، فجميع الدول تهتم بالتربية الوطنية، ولكن أكثر الدول إهتماما بها هي الدول المتسلطة، لأنها تهتم بواجبات المواطن اتجاه وطنه، أما التربية المدنية فهي برأيي طريق ذو اتجاهين، فهناك الواجبات، وهناك أيضا الحقوق، ولو خيرت بينهما لاخترت التربية المدنية .

برأيي أن وجود مناهج للتربية المدنية في فلسطين هو خطوة متقدمة، ولكن ماذا تحتوي هذه المناهج ؟ وكيف تحقق هذه الأهداف ؟ أعتقد أن هذه مهمة الجميع، ولهذا يجب الإهتمام دائما بالتغذية الراجعة والملاحظات، ولا يجب أن نكون في عجلة من أمرنا، وهذه إحدى عيوبنا كشعب فلسطيني، فهذه المناهج تجريبية، ولم يمض على تطبيقها سوى سنوات قليلة، ولهذا فإن جني الثمار لا يكون بهذه البساطة، فالتربية المدنية التي تعمل على جوانب مثل القيم والمهارات والإتجاهات ودعوني أركز على القيم والاتجاهات فمن البديهي أن الثمار ستأتي على المدى البعيد، ولكن هذا لا يعني عدم وجود محطات على الطريق .

أمر آخر أن جهودنا مبعثرة، والتربية المدنية تحتاج لجهد جماعي متكامل، وتفكير شمولي وبما أن التربية المدنية هي التربية على المواطنة، فهي تهم كل شخص بغض النظر عن موقعه، وهذا يفرض الجهد المتكامل الشمولي(الأسرة، المدرسة، الإعلام، المؤسسات غير الحكومية، الدولة والمجتمع بشكل عام) وهذا يحتاج لاستراتيجية شاملة .

حذيفة سعيد/ ميّسر النقاش :

أود التعليق بشكل بسيط قليلا إذا سمحتم لي، هذه الورشة جاءت فقط لإدراكنا أن هذا الإطار المفاهيمي للتربية المدنية غير واضح المعالم، سواء لمركز المناهج، أو حتى لمنظمات العمل

الأهلي العاملة في مجال التربية المدنية، فهناك خلط كبير وضبابية وعدم وضوح، ومن هنا جاءت الفكرة، دون أن يكون هناك تمويل من جهة معينة، ولعقد هذه الورشة عقدنا العديد من الاجتماعات مع إدارة الفندق لنحصل على سعر مناسب، يمكننا من عقدها، هذا من جهة .

من جهة ثانية كان هناك الكثير من الحديث حول خصوصية المجتمع الفلسطيني، وحول أن هناك العديد من القضايا تستحق الأهمية أكثر لوجود الإحتلال على مدار سنوات طويلة، وأريد أن أطرح عدة تساؤلات بسيطة سبق وأن أثرتها في ورشة عمل في محافظة جنين، بعضها اقتبستها من الزميل رفعت، قلت وقتها : على مدار سنوات طويلة مارس الإحتلال العديد من أعمال القتل والتدمير، حاليا في هذه الإنتفاضة، وعندما يتم اقتلاع شجرة تزرع شجرة أخرى، وعندما يهدم بيت، كثير من الدول تدفع ليبنى بيت آخر، ولكن وعلامة تساؤل كبيرة من يبني الإنسان الفلسطيني الذي عايش الإحتلال على مدار هذه السنوات الطويلة ؟؟ شخصيا أعتقد أن بعض جوانب البناء لهذا الإنسان تأتي من خلال أدوار كثيرة (الأسرة، المعلم.....الخ) وفق تراتبية تراكمية عالية جدا ولا يمكن حصر هذه العملية في المعلم، ومن خلال حصة تربية مدنية واحدة وصفها البعض ـ بأنها تعطى للمعلم من قبيل سد الفراغ ـ والسؤال هذا الإنسان الذي هو بحاجة لبناء نتيجة وجود الإحتلال، وفق ماذا سيربى ؟ وفق ماذا سيتشكل السلوك والقيم والمعارف والمهارات لديه ؟ وباعتقادنا في إبداع المعلم أن هذا السؤال هو محور الإطار الفلسفي، والذي وصفناه بشكل واضح «فلسطيني» ونحن لا ندعي الإحاطة الشاملة في هذا الإطار، ولكنه نوع من تبادل الخبرات معكم جميعا، ومع الذين حضروا ورش العمل في المناطق، للخروج بتصور فلسطيني، أقرب ما يكون إلى الوضوح .

شخصيا أعتقد أن وجود الإحتلال سبب رئيسي للبحث عن قيم ومعارف ومهارات، تشكل السلوك، وفي الغد سنناقش، أية قيم ومعارف ومهارات نريد ؟ وأنا سعيد جدا بحالة الجدل هذه لأنها الوحيدة القادرة على توضيح هذا الإطار الفلسفي .

رفعت صباح / مركز إبداع المعلم :

بداية أقول أن حاتم الطائي كان مسيحيا، وكاهنا، لكنه كان أكرم العرب، بخصوص التربية المدنية والتربية الوطنية، فمن خلال التربية الوطنية نحن نربي الفرد على أن يكون فلسطينيا، وجزءا من الأمة العربية، ومن التاريخ الفلسطيني، ومن الأمة الإسلامية، ولكن من خلال التربية المدنية نربيه على أنه جزء من الإنسانية، فحاتم الطائي المسيحي صفاته هي صفات الإنسان، غير المرتبطة بزمان ومكان ودين معين.

وجيفارا قال: «لا يمكنك أن تستمر في عملية النضال دون كم هائل من الحب والمشاعر» والاحتلال مثلما ذكر حذيفة لم يحاولوا سرقة الأرض فقط، بل حاولوا سرقة إنسانيتنا، وإيصالنا لنتيجة مفادها أن الجسد والحياة لا قيمة لهما عندنا، بحيث أصبح لدينا نوع من العداء لكل الإنسانية.

المظاهرات التي تخرج هذه الأيام في جميع أنحاء العالم، بناء على أي معيار تخرج ؟ بناء على أية مبادئ خرج ٢٠ مليون إنسان في العالم ضد الحرب على العراق ؟ وعلى فكرة أغلبهم مسيحيون أستطيع الجزم والقول، بناء على التربية المدنية، أمريكا اللاتينية عاشت نفس الظروف سواء كانت السياسية، أو الاجتماعية، أو السياسية، لكنهم أبدعوا منذ اللحظة الأولى وحتى ما قبل المدرسة في موضوع التربية المدنية، أبدعوا في الوسائل والمهارات من خلال تمرير القيم .

في الدول العربية لا يوجد قيمة للمواطن الفرد الإنسان، وفي وضعيتنا كفلسطينيين لسنا بأفضل حالا منهم ، وبالتالي التربية المدنية تربية ضرورية كما يقول حسني عايش لأن يكون الإنسان فاعلا ومشاركا، وخلال الانتفاضة تقاعس الكثيرون ، الإنسان عندما يكون فاعلا ومشاركا في مجتمعه، محترما في هذا المجتمع، وينتمي لهذا المجتمع، فإنه يستطيع الوقوف أمام الدبابات

التي تجتاح مدينته، وبالتالي جزء من إحساسنا وانتمائنا ينبع من المواطنة وتربية الأجيال عليها.

رد وليد سالم

سأحاول الرد بشكل سريع على بعض القضايا، عندما طرحت موضوع البناء للمستقبل،كانت الفكرة مبنية على التناقض بين النظري والواقعي، النظري هو أن الحالة المدنية ومن أجل اكتمالها يلزمها تجمع الشعب على أرضه، وبما أن الشعب غير متجمع على أرضه فالحالة المدنية غير مكتملة، ففي ظل حالة مدنية غير مكتملة أمامنا طريقان:

الأول : تربية مدنية غير مكتملة .

الثاني : أن نتمرد على وضعنا من فهمنا العميق له، لنضع تربية مدنية جيدة صالحة للدولة المقبلة.

وصحيح ما قاله البعض عن وجود قضايا مهمة جدا، ولكن من المهم أيضا البناء للمستقبل بشكل جيد من الآن، وإلا فالنظام السياسي الفلسطيني لن يختلف عن أي نظام عربي موجود يصادر الحريات والديمقراطية .

بالنسبة للإشكالية، تخيلوا التالي: منهاج التربية المدنية يتحدث عن الحكومة (السلطة) وعليه فاللاجئ الفلسطيني الموجود في مخيم قلنديا ممثله ليس السلطة، وإنما يطرح أن ممثله م.ت.ف على اعتبار أنه ما زال يحلم بحق العودة، فالإشكالية التي يتم الديث عنها هي إشكالية حقيقية، ولهذا فمنهاج التربية المدنية يجب بناؤه للمستقبل في وقت لا يصبح هناك فرقا بين مواطن في رام الله، وبين لاجئ في مخيم قلنديا، وآخر في القدس .

النقطة الأخرى، بخصوص الخاص والعام، من المتعارف عليه أن الخاص لا يلغي العام والعكس صحيح، فنحن عندما نتحدث عن منهاج للتربية المدنية في ثوب فلسطيني، فإن هذا لا يلغي القيم الإنسانية العامة، وبالمناسبة عندما يتم الحديث عن قيم إنسانية عامة، فإن الحديث لا يدور عن مفاهيم غربية، أرجوكم، الأساس الإنساني أو الدولي للتربية المدنية، ليس هو القيم الغربية، يفترض أن يكون الأساس الدولي لمنهاج التربية المدنية هو المواثيق الدولية لحقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة، (ليس عن مجلس الأمن، بل عن الجمعية العامة) وبالتالي فإن الإطار الذي تنطلق منه إنسانيا هو المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، الذي وضعته ووافقت عليه جميع دول العالم وليس أمريكا، أو دول أوروبا، ولكن هذا لا يحل المشكلة المتعلقة بموضوع الدين، وحتى نكون جريئين مع أنفسنا، هناك نوعان من المشاكل :

النوع الأول : هناك تناقضات بين ما ورد في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وبين فهم معين للدين، فعلى سبيل المثال، المرأة (قاضية أم لا ؟ شهادتها في المحكمة تساوي شهادة الرجل أم لا ؟رئيسة دولة أم لا ؟ موضوع تعدد الزوجات) وهناك تأويلات فمثلا راشد الغنوشي العالم

التونسي، مؤسس حزب النهضة الإسلامي، له رأي لا يتناقض مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان لكن في نفس الوقت هناك آراء إسلامية ضد المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، أي أن هناك تناقض بين تأويلات معينة للنص الديني، وبين المفاهيم الواردة في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، أضف إلى ذلك عقوبة جلد الزاني، وحرية المعتقد، وعقوبة السارق .

النوع الثاني: إشكالية فلسطينية، وأشكر باسمة ورندة فقد طرحتا القضية لتذكرانا بأن المسلمين ليسوا وحدهم في فلسطين، وفلسطين هي مهد المسيحية، فالمسيح فلسطيني، فالنظام الذي يحكم الأديان هنا في فلسطين هو نظام « الملة » العثماني، الذي وضع في القرن التاسع عشر، وما زال هو النظام الذي يحكم هذه العلاقة بين الأديان في فلسطين، والإشكالية أن هناك تمييز ما ضد المسيحيين ناشئ عن نظام الملة العثماني، لماذا لا نفكر أن يكون يوم الأحد عطلة رسمية كيوم الجمعة على سبيل المثال، والأعياد المسيحية في فلسطين، لماذا لا تكون أعياد رسمية وهناك قضايا عديدة جدا، ولا تنسوا أن هناك سامريين في نابلس مع أن عددهم قليل، من حقهم علينا أن نأخذهم بعين الإعتبار . ولا أريد الدخول في موضوع العولمة فهو موضوع شائك، ومتعدد الجوانب .

رد عبد الكريم البرغوثي

أنا سعيد جدا بهذا اللقاء، وبمداخلات الجميع التي وردت، أنا تحدثت عن كيفية استنساخ واستزراع مفهوم نشأ وتشكل في الغرب، في بيئتنا التي نعرفها جيدا أكثر من غيرنا، وهذا الموضوع تشخيصي لإشكالات ستنشأ، وهي ناشئة فعلا من خلال المداخلات التي وردت من الحضور، فهي عملية معقدة، ولا مناص منها، في ظروف العولمة الحديثة والفضائيات،وظروف أن العالم أصبح قرية صغيرة، فنحن لن نستطيع أن نعزل أنفسنا عن هذا العالم ونقول: بأن هناك أيد خفية تحاول أن تلعب في مناهجنا وهي واضحة، لماذا لا نحاول أن نبحث في الأمور الواضحة فالعولمة وعملية إدخال العالم كله في بوتقة الصراع بين الفهم الليبرالي لاقتصاد السوق، والفهم الليبرالي للديمقراطية الذي هو فهم واحد، وما حاولت قوله من خلال الورقة أننا تعاملنا مع الفهم الليبرالي للتربية المدنية والديمقراطية بطريقة أننا استهلكنا منتجات الغرب، فنحن نأخذ من الغرب بشكل استهلاكي، نتنافس على أجمل بلفون معنا، وفي الوقت نفسه نرفض قيم العقل الإنساني الذي صنع هذا البلفون ، نرفض الغرب لعقله، فلماذا ؟ وهذا ما طرحه الأخ فيصل عن إحلال التكنولوجيا، والتفكير العلمي، ولسنا نحن من وصل إلى الفضاء، واستنسخ البشر، دورنا ينحصر في الحكم على المستنسخين، طبعا نحكم عليهم قيميا على اعتبار أن قيمنا كاملة ومتفق عليها، وهذا ليس بصحيح، فنحن في مجتمع نختلف فيه حتى على تعريف القيم ، وعلى تعريف العقيدة، والعقيدة مفهوم متأخر ظهر في العصر الأموي والعباسي، فالمسلمين والخلفاء كانوا مسلمين دون أن يكونوا ملتزمين بالعقيدة (العقيدة كمفهوم) .

ما أحاول إثارته من خلال طرح الإشكال الديني، أنه إذا كنا منحازين للتربية المدنية، فيجب أن نعي أنها ظهرت وتشكلت في بيئة غربية، وأن استزراعها في بيئتنا العربية الإسلامية من الطبيعي أن يولد مشاكل، فإذا وعينا لهذه الحقيقة سنخلص إلى إمكانية لتقييم المناهج الموضوعة (وأنا ضيق الإطلاع على هذه المناهج) وما فعلته أنني أخذت الخطتان، خطة المناهج الأولى ١٩٩٦ والثانية ١٩٩٨، وليس تجارب المدارس، مع أنني ابن المدارس الحكومية، وأعرف تسلط

الإدارة، وأعرف منع الطلبة من التعبير عن أنفسهم، وأعرف أن الأستاذ العمود الفقري، والقدوة الحسنة للطالب، وأعرف إشكالات العقل الغربي يا أستاذي الفاضل فائق مزيد وأشرت في الورقة مخاطر الأخذ بالفكرة الليبرالية بالمطلق، لأنها تصنف البشر إلى عقلاء وناضجين، والشعوب الهمجية حسب بعض الليبراليين .

ولكنني أود التساؤل هل في التربية المدنية نسعى حقا لأن يكون الطالب محور العملية التعليمية، بحيث لا نعلمه قيما جاهزة، ولا معارف متكاملة، وذكر أستاذي أن العقل الذي انحاز للنازية بحاجة إلى تربية، فمن يربيه ؟ ربما يكون في الغرب منفلت من عقاله، لكنه عندنا معتقل ومقيد، ممنوع عليه التعبير عن نفسه، وأنت المربي الذي تريد أن تربي العقل، فعلى أي أساس ؟ إذا قدمّت العقل في تربية العقل، فالعقل يربي نفسه، لذلك علينا أن نحترم عقل الطالب الذي يريد أن يربي نفسه، أما إذا أردت أن تربي العقل بناء على العقيدة (أية عقيدة) وأنا أحترم جميع العقائد، فهذه إشكالية، أنا لا أريد أن أربي ابني تربية عقائدية، أريد أن أربيه تربية منفتحة وتحترم السامري والمسيحي، وحتى اليهودي .

الجهد الذي قامت به المناهج جهد عظيم، لكنه منحاز لنظرة تقليدية، لا نريد أن نشخصن الأمور كحالتنا العربية دائما (السعي نحو الشخصنة) ولا أريد الطعن بشخوص معدي المنهاج والخطة الأولى، والخطة الثانية، ولكن الخطة الأولى تلائمني أكثر، كونها تنظر إلى الأديان نظرة سامية ومحترمة، كونها تنظر إلى الأديان نظرة مقارنة، وبهذا يستطيع الطالب المسيحي أن يتعرف على الدين الإسلامي - وهذه مهمة إسلامية - وبالتالي فإن الخطة الأولى تقول عن نفسها بأنها مع العصرنة ومع التحديث الذي يعني الإسترشاد بالعلم، بعكس الخطة الثانية التي تقول بأنها عارفة وخبيرة بالأساس المعرفي والنفسي للأطفال والأفراد، وبالتالي تريد أن تغذي فيهم المواطن المسؤول المعتز بعقيدته(ولست ضد الإعتزاز بالعقيدة) ولكن خطة تنطلق من المساواة الحقيقية بين العقائد جميعا، وتقوم على حيادية القيم ، وحيادية الدولة في الموقف من القيم والمشاعر والمعتقدات، مما سينشأ عنها منهج مدني حقيقي، وأنا مع ما طرح بأن المقررات جميعا يجب أن تكون مدنية، ولجميع الصفوف، وليس منهاج التربية المدنية وحده، وأنا لست ضد أن تكون العقيدة الإسلامية إحدى مرتكزات المنهاج، ولكن ليس الأساس، الأساس هو الحياد القيمي والحياد القيمي يعني أن الإنسان بذاته قيمة، بغض النظر عما يؤمن، ومالا يؤمن به، وهو قيمة كونه عاقل، والعقل معيار وأساس لإنسانية الإنسان، الذي يميزه عن الحيوان، فهل نريد معرف تنمي العقل ؟ أم نربي من هم أقل عقلا منا على عقل هو عقلنا .

نتائج عمل المجموعات في اليوم الأول للورشة المركزية

المجموعة الأولى /الإنساني والوطني في منهاج التربية المدنية

بعد النقاش داخل المجموعة ،تم عرض نتائج العمل وتلخصت بالتالي.

وطـنيـا : ● خلق مواطن يعي حقوقه ومدرك لواجباته وفاعل في مجتمعه، وهنا يجب أن يكون التركيز على التوعية السياسية للطلبة .
- البحث في القضايا الفلسطينية الملحة ،مثل الرشوة والفساد ،والمحسوبية ،وضرورة المساءلة والشفافية والمحاسبة .
- إبراز الخصوصية الفلسطينية ضمن منهاج التربية المدنية .

إنسانيا : ● تعزيز مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في المناهج الفلسطينية ،وضرورة التركيز على حقوق المرأة، والطفل والمعاق .

النقاش على عمل المجموعة

فائق مزيد: التربية والتعليم / قلقيلية

كان من الصعب جدا التفريق بين الوطني والانساني في مجموعة العمل، ولذلك ما أود قوله أن المجموعة ترى أن الوطني والانساني متلازمان، لأن الانسان هو الانسان أينما كان، وفي أي زمان .

رفعت صباح / مركز إبداع المعلم

أعتقد أنه كان يقصد بالإنساني والوطني، المستوى العالمي، والمستوى الوطني، وذلك كون التربية المدنية تحمل مدماكين (محلي وإنساني) .

خلص النقاش داخل المجموعة إلى ما يلي :

- إن الخصوصية الفلسطينية لا يعني عدم طرح التربية المدنية ،كونها تعالج علاقة المواطن مع الدولة دون التطرق حاليا لحدود هذه الدولة ،ومن يعيش داخل هذه الدولة كون هذه الأمور ليست محسومة بعد ،ومع هذا فإن المنهاج الموضوع يستهدف الطالب الذي يعيش داخل حدود هذه الدولة (حسب الاتفاقيات) وليس ذلك الفلسطيني الذي يعيش في الأردن،أو في سوريا، أو في أي مكان آخر .
- الخصوصية الفلسطينية لا تعني بأي حال عدم طرح مواضيع كالانتخابات، والعدالة ،والديمقراطية وفصل السلطات .كون الطالب يجب أن يتلقى هذه المعارف وحتى لو لم تطبق حاليا.
- ترى المجموعة أن قضية تشكل عمق الخصوصية الفلسطينية كقضية اللاّجئين ،يمكن طرحها من خلال مفاهيم حقوق الإنسان، والمواثيق الدولية التي تقرها وتعترف بها .وكذلك قضايا تخص الطفل، المرأة المعاق ،حيث يمكن استثمار الخصوصية الفلسطينية في هذا السياق .
- يجب أن تحمل التربية المدنية الخصوصية الفلسطينية الثقافية ،رفض الظلم يعني التركيز على موضوع الكرامة الإنسانية،التي ترفض هذا الظلم سواء من معلم،أو من أب ،أو من سلطة، أو من الإحتلال .
- خصوصيتنا الفلسطينية يجب أن تقودنا لتعزيز قيمة مثل التضامن ،وليس التضامن العائلي فحسب،بل التضامن بين الطالب زميله،بين المعلم والطالب، بين مدرسة وأخرى ،وأيضا التضامن مع الشعوب الأخرى ،وبالتالي أن يصبح هذا ثقافة، إن حجم التضامن عالميا مع الشعب الفلسطيني كبير جدا ،وهذا يقودنا لأن نركز ومن خلال خصوصيتنا الفلسطينية على التضامن،مع الفقراء في أثيوبيا ،ولو سألنا العديد من الفلسطينيين عما يجري في فنزويلا هذه الأيام لما كانت لديهم أدنى فكرة،أو في بوليفيا على سبيل المثال ،ومع ذلك نطلب نحن الفلسطينيين من العالم بإسره أن يتضامن معنا، كيف.

النقاش على عمل المجموعة

رفعت صباح / إبداع المعلم

أعتقد أنه يمكن استثمار الخصوصية الفلسطينية في سياق حقوق الإنسان والمواثيق والمعاهدات الدولية، فالقانون الدولي الإنساني نفسه يجيز المقاومة، ويمكن استثمار ذلك في الخصوصية الفلسطينية، وهذا يفرض عدم الخلط بين التربيتين الوطنية والمدنية، لأن التربية المدنية وكما وضحت سابقا، ومن خلال القانون الدولي الإنساني تجيز مقاومة المحتل .

قضية أخرى، هناك خصوصيات متعددة في دول كثيرة (اللوطيين والسحاقيات) على سبيل

المثال، ونحن الفلسطينيين لنا خصوصيات ثقافية أيضا يجب أن تحملها التربية المدنية .

من المهم أن تركز التربية المدنية على الكرامة الإنسانية، ورفض الظلم، سواء من معلم/ة أو من أب، أو من الإحتلال، أو من السلطة، باعتقادي أنه كلما ارتفع إحساس الفلسطيني بكرامته كلما ارتفعت وتيرة المقاومة عنده .

وهذا له علاقة وثيقة بموضوع التضامن، وليس فقط التضامن العائلي، بل التضامن بين طالب وطالب، بين مدرسة ومدرسة، بين عائلة وأخرى، بين قرية وقرية، وأيضا التضامن مع الشعوب الأخرى، فحجم التضامن مع الفلسطينيين في العالم لا مثيل له، ولو سألت بعض الفلسطينيين عما يجري في فنزويلا، أو بوليفيا، لما عرف شيئا، هذا الموضوع يجب التركيز عليه من خلال التربية المدنية .

لبنى حماد / محامية مختصة بحقوق الطفل:

أتمنى أن تقدم الحقائق والوقائع للطفل كما هي، وأن يترك له المجال ليقرر، أن يتم تعريفه بأشكال النظام السياسي، والدستور، وأن يشرح للطفل أن هناك فلسطين تاريخية، ومجريات تطور الأمور والاتفاقيات السياسية، وأن يترك المجال للطفل نفسه ليقرر دون إسقاط رأي مباشر على هذا الطفل، ونتائج التربية المدنية لا تأتي بنتائج ايجابية خلال سنوات قليلة .

يسرى زيدان / مركز المناهج:

ما وددت قوله أن هذا الطفل يجب أن يفهم ويدرك أنه يجب أن يكون لنا دولة، ماهية حدودها ومتى تكون لا يهمني بقدر ما يهمني أكثر زرع مفهوم الدولة في عقل هذا الطفل السياسة متغيرة.

فايق مزيد / التربية والتعليم / قلقيلية:

هناك شيء مهم لا يجب إغفاله، وذكره الأستاذ رفعت، وهو البعد الثقافي الذي ينازعني عليه الآخر، ويحاول طمسه، كالثوب الفلسطيني، وحتى بعض المأكولات الفلسطينية، هذا البعد مهم جدا ولا يجب إغفاله .

عبد الكريم البرغوثي/ جامعة بيرزيت:

الإنسان الفلسطيني هو إنسان قبل أن يكون فلسطينيا، وثقافتنا لا تغذي جميع القيم كالكرامة والتضامن، والكبرياء الإنساني، والمقاومة، ورفض الظلم، هناك قيم في الثقافة الفلسطينية تكرس العكس، وتهين الكرامة، فما معنى تكريس قيمة «البكجة»التي تكرس الشحدة، إن رفض مثل هذه القيم يفتح عيون الجميع على أمور كثيرة جيدة .

أسعد عبد العزيز / التعليم المستمر / جامعة بير زيت:

ركّز د. عبد الكريم ولبنى على تحرير العقل، ومن ثم تأتي د. يسرى لتقول أن مهمتي كوزارة تربية وتعليم أن أغرس في عقل الطفل، والسؤال متى سيتم تبني نهج أنني سأساعد الطفل على الاكتشاف .

يمكن تلخيص نتائج عمل المجموعة على النحو التالي :

- ترى المجموعة أن هناك نوعان من الإعلام، حر وموجه، وتؤكد المجموعة على الإعلام الحر.
- ترى المجموعة كذلك أن الإعلام الداخلي المتمثل بمجلة الحائط والإذاعة المدرسية الصباحية يجب أن يكون نابعا من ذات الطالب،واختياره ،وما نريده من المدارس والمعلمين والمعلمات التركيز على مفاهيم التربية المدنية من خلال هذه الأنشطة الإعلامية وربما يستدعي هذا الأمر تدريبا من نوع خاص يمكن توفيره من خلال التشبيك والاستفادة من التغذية والتغذية الراجعة.
- تركيز الإعلام بأشكاله المختلفة في عموم الوطن على قضايا التربية المدنية، من خلال المقالات والندوات التلفزيونية،وشبكة الانترنت، ليصل إلى شريحة واسعة من فئات المجتمع المحلي.
- أن يتبنى مركز إبداع المعلم إصدار مجلة دورية حول الموضوع، أو موقعا خاصا على شبكة المعلومات ،وكذلك المؤسسات الأخرى .
- عدم الإكتفاء بجهد المؤسسات الإعلامية المحلية ،بل ن نتعدى ذلك إلى الإعلام العربي من خلال التنسيق بين المؤسسات الإعلامية الفلسطينية والعربية .

معيقات الوصول إلى إطار مفاهيمي موحد للتربية المدنية

د. هديل رزق-القزاز
باحثة في مجال التنمية والتربية المدنية

مقدمة:

إن الحديث عن إطار مفاهيمي موحد للتربية المدنية في فلسطين ليس بالأمر السهل، وهو موضوع معقد شائك المسالك لعدة اعتبارات سيتم نقاشها في هذه الورقة. حتى هذه اللحظة لا يوجد إطار مفاهيمي واحد يمكن الاعتماد عليه عند الحديث عن التربية المدنية في فلسطين، ولو أخذنا بعين الاعتبار أن التثقيف المدني يتم بصور متعددة في فلسطين منذ زمن طويل وان المناهج الوطنية الفلسطينية على وشك أن تنهي هذه السنة إعداد ثماني مقررات دراسية يجب أن نتوقف لنسأل أنفسنا عن أي إطار نتحدث وهل من الضروري وجود إطار موحد أم أن العمل يسير قدما بدون هذا الجهد، وعلى عاتق من تقع مسؤولية إعداد وإقرار هذا الإطار. في دول أخرى عادة ما يكون الإطار العام منسجما مع نوع النظام السياسي والاجتماعي الذي تتبناه الدولة، ونوع التربية التي ترغب في توصيلها للنشء، وتتبناه الدولة أو الجهات الرسمية ويترك الخيار لمؤسسات المجتمع المدني لتتفق أو تختلف مع هذا الإطار وتطرح رؤى وتصورات بديلة إن رغبت، ولكن هل نستطيع الحديث عن إطار مفاهيمي في ظل حالة عدم اليقين السياسي والاجتماعي التي نعيشها وفي غياب فلسفة رسمية للتربية المدنية يمكننا أن نتفق معها أو نختلف معها. هذه القضايا وغيرها سيتم مناقشتها في هذه الورقة.

أولا عن أي مجتمع مدني نتحدث؟

التربية المدنية هي عملية متعددة الجوانب تهدف إلى تدريب النشء على القيم والمعارف والمهارات اللازمة لجعلهم مواطنين مشاركين مشاركة ديموقراطية فعالة ولتنظيم علاقات الأفراد مع بعضهم البعض وعلاقة الأفراد والمجموعات بالمجتمع، ومهمة التربية المدنية هي تعزيز القيم والرؤى والمعرفة والمهارات التي تؤدي إلى مشاركة مدنية فاعلة. وإذا اتفقنا مع هذا التعريف المبسط للتربية المدنية يأتي السؤال البديهي «عن أي مجتمع مدني نتحدث؟»[1] وهل من الجائز افتراض أن الجميع يحمل نفس التصور عن المجتمع المدني، هل هو مجتمع إسلامي أو مجتمع يميل للعلمانية وفصل الدين عن الدولة، أم مابين هذا وذاك، هل نتحدث عن مجتمع ديموقراطي وأي نوع من الديموقراطية؟ هل نتحدث عن حكم برلماني أم حكم رئاسي أم خليط؟ هل نتحدث عن فصل للسلطات؟ وعن دولة مؤسسات وقانون؟ هل نتحدث عن اقتصاد اشتراكي أم اقتصاد ليبرالي أم خليط، هل نتحدث عن خطط تنمية متكاملة أو تنمية قطاعية ام تنمية بشرية[2]، وما هي

١انظر/ي مثلا أبو عمرو، زياد (١٩٩٥) المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في فلسطين، مواطن.و بشارة، عزمي (١٩٩٦) مساهمة في نقد المجتمع المدني، مؤسسة مواطن.

٢ هذه الأمور لم يتم حتى اللحظة الاتفاق عليها في الواقع الفلسطينين بل إن مسودة الدستور الفلسطيني مازالت تعرض في بنودها وجهات نظر متضاربة مثلا عن نوع اقتصاد الدولة الفلسطينية ونوع النظام السياسي.

القيم التي نرغب بتمريرها لأبناءنا، وما هي المهارات التي نريدهم أن يتعلموها. والسؤال البديهي الآخر فهو أي نوع من التربية نريد؟ وهل ننظر للتربية كأداة للمحافظة على التراث أو أنها أداة لتطوير التراث وإغنائه. هذه الأمور وغيرها كثير وفي شتى مجالات الحياة تجعل الوصف الافضل للوضع الحالي هو «اللامعيارية» أي غياب القاعدة الصلبة التي يمكن القياس وتوجيه الجهود على أساسها، مما يعني للأسف أن الكثير من الجهود الموجهة نحو قضايا التثقيف المدني وتعليم الديموقراطية والتوعية بحقوق الإنسان هي جهود متخبطة ومبعثرة.

العلاقة بين النظريات والتطبيق

إن الغوص في المنطلقات الفكرية، والفلسفة التربوية والمعاني التاريخية والمستحدثة للمصطلحات التي نستخدمها أمر ضروري، ومن الضروري أن نبدأ به قبل أي شيء.«إن أي عمل تربوي غير موجه فلسفيا يفقد صاحبه الأرض الصلبة التي يقف عليها وتأخذ التيارات الضاغطة تتجاذبه فيتعرض للتيه والضياع.»[٣] ومن الواضح أن الحديث عن إطار مفاهيمي يعني وضع تصور شامل وضمن اطار عام يعتمد على أسس نظرية واضحة، ما يحدث في الواقع الفلسطيني أن المؤسسات التي تمارس فعل التثقيف والتدريب لا تخوض فعليا في الأسس النظرية، وتستسهل في كثير من الأحيان استيراد قوالب جاهزة وبرامج تم إعدادها لمجتمعات غير مجتمعاتنا ولأوضاع غير اوضاعنا. وفي نفس الوقت، تقف المؤسسات البحثية والجامعات وغيرها موقف المنظر الذي لا يخضع نظرياته للفحص والتدقيق والتطبيق، هذه الفجوة بين النظري والعملي توجد في جوانب كثيرة وليس فقط في التربية المدنية. ما زلنا في المجتمع الفلسطيني نفتقر إلى أساليب البحث التجريبي، وإلي ربط ماننقله من تجارب الآخرين للفحص والدراسة والتمحيص في واقع مجتمعنا. وليس أدل على هذا من انفصال كليات التربية وتاهيل المعلمين في جميع الجامعات الفلسطينية تقريبا عن واقع التربية العملية، حيث يتم تدريس طلبة كليات التربية مجموعة من النظريات والمعلومات الأكاديمية ويترك لهم وحدهم فحصها على أرض الواقع مما ينتج نماذج تربوية تقليدية لا تستطيع تخطي النمطية في التفكير، ولا تستطيع تحدي الأنماط السائدة من الثقافة الشعبية.

في نفس الوقت يخطيء من يظن أن التربية المدنية هي منهاج دراسي فقط، فالمنهاج الدراسي يقدمه معلم أو معلمة يعاني من ظروف مهنية صعبة، ومن تدني الرواتب ومن نقص فرص التدريب أثناء الخدمة وتتم عملية التعلم في مدارس تعامل كأنها قلعة معزولة عن المجتمع، لا تفتح أبوابها لأولياء الأمور فما بالك بالانفتاح على المجتمع المحلي ككل، وغالبا ما يتم التعامل مع منهاج التربية المدنية بنفس الطريقة التي تعامل بها المناهج الأخرى، ويتم فيها التركيز على التلقين وحفظ المعلومة بدلا من تشجيع التفكير النقدي والإبداعي. إن القالب الذي تقدم فيه التربية المدنية يفقدها مضمونها ويعتبر هذا من أهم معوقات الوصول إلى إطار مفاهيمي موحد.

التربية المدنية مهمة من؟

التربية المدنية ليست مهمة وزارة التربية والتعليم فقط، والاعتقاد أن المناهج الدراسية ومركز تطوير المناهج هو الذي يقوم بمهمة التربية المدنية هو تبسيط مبالغ به للأمور، كما أن التربية المدنية ليست مهمة المؤسسات الأهلية الحديثة التي نشأت في ظلال السلطة وتقوم بتدريبات ونشاطات

٣ التل، سعيد، المرجع في مبادئ التربية

تصب مباشرة في إطار تعليم مفاهيم الديموقراطية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة. التربية المدنية بمفهومها الواسع تتم من خلال الأسرة أولا، والمجتمع بشكل عام والأحزاب السياسية والنوادي الرياضية، والمساجد وغيرها من الأماكن التي يتبادل فيها الإنسان الآراء ويتعلم الأفكار الجديدة.

موضوع التربية المدنية موضوع شائك ومتشعب في المضمون الفلسطيني لتعدد من يقومون بتلك العملية وتأثيراتهم المتعددة والمتضاربة أحيانا. فجميع هذه المؤسسات تساهم بدرجات مختلفة في تشكيل الوعي المدني للشخص. الإطار المفاهيمي الواضح يتطلب أيضا توزيعا واضحا للأدوار، وتكاملاً في أداء هذه الأدوار، وأهم من ذلك فهم دقيق لتضارب المصالح واختلاف المنطلقات. قد تكون المساجد مثلا أكثر تأثيراً في تعزيز مفاهيم وقيم معينة وقد يكون لإمام مسجد واعٍ دوراً يفوق أهمية جميع مؤسسات التثقيف المدني.

وكذلك الأمر بالنسبة لوسائل الإعلام والتي لم تعد تقتصر على النطاق المحلي في عصر انتشار الفضائيات وربما تتفقون معي أن محطة كرتون موجهة لأطفالنا وباللغة العربية تسهم في تشكيل أفكارهم وميولهم وصياغة قيمهم أكثر مما تفعله أي مدرسة أو مؤسسة اخرى. هذا الأمر يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند صياغة أي إطار مفاهيمي من ناحية فهم المصالح المتضاربة والتعامل معها وتجاوز الإشكالات الخلافية التي تشعر الطلبة بالتناقض بين ما يقرأون ويشاهدون ويمارسون، ومن ناحية أخرى لفهم الدور المؤثر لوسائل الإعلام في الترويج لفكرة او أطار مفاهيمي محدد.

بين الخصوصية الفلسطينية والقومية العربية والعالمية

ربما لا يخلو لقاء ثقافي أو فكري من الحديث عن الخصوصية الفلسطينية، وربما كان لهذا الرأي ما يبرره ضمن التطورات التاريخية للقضية الوطنية الفلسطينية، وفي ظل تحول حركة تحرر وطني إلى سلطة وطنية على جزء من الأرض ودون سيادة وطنية كاملة، وربما الآن وفي ظل الانتفاضة اتضحت معالم هذا المأزق السياسي، الاجتماعي، التاريخي أكثر فأكثر، إلا أن الحديث عن الخصوصية هو سلاح ذو حدين وفي ظل البحث عن إطار مفاهيمي يعتبر أحد المعيقات الرئيسية، فكأننا نزعم أن ما يحدث في فلسطين مختلف عن جميع تجارب العالم واننا حالة فريدة من نوعها في التاريخ مع أن نظرة متفحص لمنظومة القيم والأفكار والمعتقدات التي توجه سلوكنا اليومي، ونوع الثقافة الشعبية والمتداولة يؤكد على أن فرادتنا هذه تتشابه مع حال المجتمعات العربية بشكل عام ومع مجتمعات إسلامية أخرى وفي بعض الحالات مع الدول النامية الأخرى. فأين الخصوصية في النظام الأبوي، أو في قيم متداولة مثل التعاون، والنظام والتسامح، وأين الخصوصية في وضع الفئات الضعيفة والمهمشة، وفي انتشار اللامساواة وغياب العدالة.

إلا أن البحث عن نقاط الالتقاء في المحيط الإقليمي والعالمي يجب ألا يأخذنا بعيدا، فمفاهيم التربية المدنية عادة ما تتهم بانها مفاهيم غربية وافدة على المجتمع الفلسطيني، وكثيرا ما تنادي جهات مختلفة من المجتمع بالعودة للأصول والجذور والبحث داخل الذات، وتوطين المفاهيم ومحاولة فهمها في الواقع الفلسطيني. وفي نفس الوقت نجد أنفسنا كشعب تنتهك حقوقه يوميا نطالب بتطبيق معايير الشرعية الدولية وننادي بعالمية حقوق الانسان، ونسعى لطلب المساندة والدعم من الدول الأخرى. اشكاليات الخصوصية والأقليمية والعالمية من أهم المعيقات التي تقف في وجه تطوير إطار واضح للتربية المدنية، وعلى سلم يتدرج من الخصوصية إلى العالمية يعتمد

الإطار تماما على أي درجة من درجات السلم نقف. وربما تجد الكثير من مؤسسات المجتمع المدني نفسها تهرب للعالمية بدلا من الغوص في اشكاليات الخصوصية وهنا تبرز أشكاليات التطبيق والتوطين ومحاربة الاتهامات الموجهة لمفاهيم الديموقراطية وحقوق الانسان على أنها مفاهيم غربية.

ازدواجية المفاهيم والمعايير:

ربما يجب أن نستخدم تعبير تعدد المفاهيم والمعايير ولكن استخدام كلمة الازدواجية هنا حتى لا يتم الخلط بينها وبين القيمة الايجابية التي تتحدث عن التعددية بمعني قبول الأفكار والآراء المختلفة والسماح بتعايشها جنبا إلى جنب في المجتمع. الازدواجية بين مايدعيه المثقف المدني وما يمارسه فعلياً. لن يستطيع أي مثقف في مجال التربية المدنية والديموقراطية وحقوق الإنسان أن ينجح في عمله إذا تصور ان بالإمكان التدريب على مفاهيم ومهارات معينة لا يمكن ممارستها داخل الأسرة وفي الشارع وفي المدرسة، أو في المؤسسة التي يعمل بها. وما فائدة إنفاق الجهد والمال الكثير في إعداد مناهج وتطوير أطر، وإعداد تدريبات إن كان الطلبة لا يستطيعون ممارسة هذه المفاهيم لا خارج نطاق الصف ولا داخله.

قد يزعم البعض أن التربية المدنية هي بحد ذاتها أداة للتغيير المجتمعي وهذا صحيح ولكن فقط في ظل وضوح الرؤيا والأهداف العامة. أما في ظل الوضع الحالي الذي يدرس فيه الطلبة مناهج متفرقة، وأحيانا متضاربة، ويعيشون في ظروف تتناقض كثيراً مع ما يتعلمونه فيجب التوقف قليلا لتفحص الطريق المناسب، والذي يطرح تساؤلاً مهماً حول ما إذا كان الطريق الأفضل هو مواجهة النمطية والأفكار السائدة، أم الالتفاف حولها وتفريغها من محتواها، وإلى أي مدى يمكن «المهادنة» واستخدام الدبلوماسية في طرح القضايا الشائكة، وكيف يمكن تطوير إطار مفاهيمي لا يخلق بحد ذاته نزاعا بل يساهم في حل الاختلافات المجتمعية.

إن أي إطار مفاهيمي لا يمكنه أن يتجاهل أو يتجنب الأمور الخلافية وتحديدا ما يتعلق بالنظام السياسي، والعلاقة بين الدين والدولة كما لا يمكنه تجنب إشكاليات المواطنة في المضمون الفلسطيني وإذا كانت المواطنة عقد اجتماعي بين أفراد ودولة فماذا يعني غياب النمط التقليدي للدولة فالدولة الفلسطينية غير موجودة وغير مكتملة المعالم ولا كاملة السيادة ومن الصعوبة اعتبار السلطة الوطنية الفلسطينية تقوم بدور دولة. كما أن أي إطار مفاهيمي لا يمكنه أن يتجاهل وجود الاحتلال الذي يخلق إشكالية في نوع القيم المدنية التي يحملها الفرد الفلسطيني فالتمرد على الدولة الممثلة في سلطة الاحتلال كان وما يزال يعتبر مؤشراً من مؤشرات الوطنية، والتهرب من دفع الضرائب وتأدية واجبات المواطنة يعتبر ضرباً من ضروب الوطنية. إن تفهم عملية التحول الديموقراطي وإشكالياتها في فلسطين أمر أساسي لوضع الإطار المفاهيمي المناسب الذي يمكنه أن يحوي جميع هذه الأمور وأن يجيب عن التساؤلات، ويتفهم التغيرات التي يفترض أن تحدثها التربية المدنية[٤].

بالإضافة لما سبق فإن أي إطار مفاهيمي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار التوجهات السياسية والاجتماعية السائدة وأن يتناولها بنظرة نقدية متفحصة لناحية تحديد موقف واضح تجاهها والإشكاليات في المجتمع الفلسطيني كثيرة وتتراوح من إشكالية تجانس القيم بين عائد ومقيم

٤انظر/ي مثلا هلال، جميل (١٩٩٩) المجتمع الفلسطيني وإشكاليات الديموقراطية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

والتجانس المجتمعي بين الضفة الغربية وقطاع غزة وبين المدن والقرى والمخيمات، وبين أنواع المؤسسات المختلفة في انتقالها من العشائرية إلى المدنية، إلى وضع النساء، ودور الأحزاب وغيرها[٥].

ولاءات مختلفة:

إن إحدى أهم إشكاليات العمل في التربية والتثقيف المدني هو تعدد جهات التمويل، واختلاف تجاربها والتي تحاول أن تسقطها بشكل أو بآخر على الواقع الفلسطيني. وإشكاليات التمويل في فلسطين كثيرة ومتنوعة ولا يتسع المجال للخوض فيها هنا ولكن أحد أهم المشاكل أن قضايا هامة وحساسة يتم التعامل معها على أنها مشاريع، وانه في معظم الحالات يتم العمل من خلال تمويل مؤقت لمشروع محدد وليس من خلال تمويل برامج ذات رؤيا استراتيجية واضحة، فكيف يمكن لمؤسسات تعمل بالتمويل المؤقت والموسمي أن تطور إطاراً واضح المعالم، قد يختلف أحيانا مع أجندة الممول. ربما كان هذا أحد أسباب الضبابية وعدم الوضوح في كثير من المواقف حسب سياسية الاحتفاظ بخطوة للخلف. إن تطوير إطار مفاهيمي هو بحد ذاته خطوة جريئة قد تساهم في الخروج من مأزق العمل وفق أجندة الممولين ولكنها تتطلب الكثير من الشجاعة، والقدرة على الوقوف على أرضية صلبة.

نحو إطار مقترح للتربية المدنية:

بعد أن تعرفنا على بعض الإشكاليات التي تحد من إمكانية الوصول إلى إطار موحد لابد من التأكيد على ضرورة أن يتوفر لكل مؤسسة الإطار المفاهيمي الواضح الذي تتبناه وتعمل من خلاله والذي تحاول الترويج له واستقطاب أكبر عدد من المؤيدين والداعمين.

إن أي إطار مفاهيمي يجب أن يحتوي مجموعة من القيم الأساسية والضرورية للممارسة المدنية والتي يمكن تعزيزها من خلال برامج تدخل تربوية. من هذه القيم على سبيل المثال لا الحصر المسؤولية الفردية والجماعية، والانتماء للجماعة، والانفتاح الفكري والثقافي والتسامح والاعتراف بالآخر، واحترام حقوق الإنسان.

كما أن أي إطار للتربية المدنية يجب أن يتضمن تعريفا محددا لمفهوم المواطنة بما تعنيه من احترام القانون والنظام العام، وضمان الحريات الفردية والعامة للمواطنين، واحترام دور الأجهزة الرسمية دون إعفائها من الرقابة ودون التخلي عن مساءلتها بما يضمن المصلحة العامة، وعلى اعتبار أن لا أحد يعلو على القانون وبنبذ العشائرية، والطائفية والتعصب الديني أو العرقي. ولعل من أهم قيم المجتمع المدني التعددية وتشمل التعددية الفكرية والتعددية الحزبية والسياسية ولا يمكن ممارسة التعددية دون الاعتراف بالحق في الاختلاف، والمشاركة بأنواعها، من المشاركة في الأعمال التطوعية إلى المشاركة في الانتخاب، فهي تعبر عن الممارسة الواعية لحق المواطنة ولا يمكن الحديث عن تربية مدنية دون تعزيز روح المشاركة.

أما العدالة الاجتماعية والمساواة وكل ما يتعلق بالتوجهات المجتمعية نحو الفئات الأضعف والأكثر تهميشا في المجتمع، وضمان حقوقها وتمكينها، فيعتبر من القضايا الأساسية التي ينبغي أن تركز عليها التربية المدنية ويشمل ذلك الاعتراف بحقوق النساء، وحقوق ذوي الحاجات

٥ انظر/ي مثلا سعيد، نادر عزت وريما حمامي (١٩٩٧) دراسة تحليلية للتوجهات السياسية والاجتماعية في فلسطين مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

الخاصة، وحقوق المسنين، وضرورة الحصول على فرص متكافئة لجميع المواطنين.

كما أن التربية المدنية السليمة يجب أن تجهز الطلبة لاتخاذ موقف محدد من نظام الحكم والتداول الدوري للسلطة بالانتخاب والفصل بين السلطات ومن سيادة القانون، واستقلال القضاء.

خاتمة:

إن إنجاز إطار مفاهيمي واضح المعالم هي مهمة كل مؤسسة تعمل في التربية والتثقيف والتدريب المدني، وكلما كان الإطار مقبولا من مجموعة أكبر من المؤسسات كلما زادت فعاليته وتأثيره. فالوصول إلى إطار مفاهيمي هو مجرد الخطوة الأولي للمؤسسة التي يجب أن تسعى بعد ذلك لاستقطاب المؤيدين وأن تعمل على الترويج لأفكارها والدفاع عنها.

من الصعب إن لم يكن من المستحيل التوصل إلى إطار موحد للتربية المدنية، فهذا الأمر بحد ذاته يتناقض مع مفاهيم التعددية الفكرية، والحق في الاختلاف، ولكن كلما كان الإطار أكثر توافقا مع واقع المجتمع، استطاع استقطاب عدد أكبر من المؤيدين والداعمين.

إن وجود إطار مفاهيمي واضح لإحدى المؤسسات وخصوصا إذا كانت المؤسسة الرسمية يجعل من الأسهل على الآخرين صياغة مواقفهم بما يتعارض أو يتوافق مع الموقف الرسمي، مما يزيد في إمكانية خلق حالة من التفاعل المجتمعي تساهم بشكل مباشر في عملية التحول الديموقراطي.

- البديري، موسى وآخرون ١٩٩٥ الديموقراطية الفلسطينية: أوراق نقدية، مؤسسة مواطن.
- الازعر، محمد خالد ١٩٩٦ النظام السياسي والتحول الديموقراطي في فلسطين، مواطن.
- أبو عمرو، زياد ١٩٩٥ المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في فلسطين، مواطن.
- بشارة، عزمي ١٩٩٦ مساهمة في نقد المجتمع المدني، مؤسسة مواطن.
- تطوير مفهوم التربية المدنية والديموقراطية في المؤسسة التعليمية، ١٩٩٥ مركز إبداع المعلم
- هلال، جميل ١٩٩٩ المجتمع الفلسطيني وإشكاليات الديموقراطية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.
- سالم، وليد ٢٠٠٠ المسألة الوطنية الديموقراطية في فلسطين، مواطن.
- سلسلة مبادئ الديموقراطية ١-١٢ مؤسسة مواطن.
- سعيد، نادر عزت وريما حمامي ١٩٩٧ دراسة تحليلية للتوجهات السياسية والاجتماعية في فلسطين، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.
- قسيس، مضر ١٩٩٩ التحول الديموقراطي ومدنية المجتمع في فلسطين، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.
- مركز إبداع المعلم، ٢٠٠٢ إدماج مفاهيم التربية المدنية في الإرشاد التعليمي، دليل تدريبي إرشادي.

التربية المدنية: المفهوم ، وإشكالية العلاقة مع التربية الوطنية

د. عبد الرحمن المغربي
مسؤول ملف التربية المدنية / مركز المناهج

لا يكاد يختلف اثنان على أن المنهاج في مجالات العلوم الإنسانية ، وعلى رأسها التربية المدنية هي نتاج لعناصر رئيسة ثلاث هي :

- المعارف .
- المهارات .
- القيم .

وهي تتفاعل وتتكامل بينها لتعطي في النهاية المخرجات المراد تحقيقها لدى الطلبة ويتبنى مركز المناهج الفلسطيني ذلك على الصعيد العملي، مع اختلاف في التركيز بين هذه المحاور الثلاث، ومع اختلاف في التطبيق حسب الظروف، كما أننا نتحدث أحياناً عن مثاليات أو عناصر لا تجد لها تطبيقاً على أرض الواقع أحيانا ، يدفعنا إلى ذلك الإصرار والطموح ومحاولة التغيير نحو الأفضل .

وعلى صعيد التربية المدنية فهناك إشكاليات عدة يجب محاولة بحثها بشكل جاد أو إثارة نوع من العصف الذهني حولها وهي :

أولا : المساحة التي يغطيها كل محور من المحاور الثلاث : «المعارف ، المهارات، القيم » وهل نريد معارفاً قائمة على التلقين في التربية المدنية،أم نريد مهارات وسلوكات وقيم ؟ وإلى أي مدى يمكن تجاهل البعد المعرفي داخل جدار المدرسة أو المؤسسة التعليمية ؟ وإلى أي مدى يمكن تحويل حصص التربية المدنية إلى مهارات وسلوكات ؟ فهناك مشاكل قد تنبع من المنهاج أحيانا، وهناك مشاكل تنبع من البيئة المدرسية أحيانا أخرى .

ثانيا : التربية المدنية والمفاهيم التي يجب أن تنضوي تحت هذا المصطلح :

فعندما نتحدث عن تربية المواطن ليقوم بأدواره في المجتمع بكفاءة، وفعالياته ونشاطاته الإيجابية، فإننا نتحدث عن الشق الأول من التربية المدنية وهو المواطنة، وعندما تتعرض إلى البعد الخارجي - العربي والإسلامي والعالمي - يبدأ الحديث عن التربية المدنية في إطار التكوين العالمي لهذا المصطلح، والتي تبرز عندما يدخل الإنسان في علاقات مع العالم الخارجي ليعطي صورة واضحة وصحيحة عن هذا الوطن من جهة ، ومن جهة أخرى تعتبر مقياس لوطنية الإنسان عبر المحافظة عليه تراباً ، وهواءً ، وماءً ، وعبر الالتزام الواضح بقوانينه واحترامها مواطنا يلتزم بحقوقه وواجباته ، ويتعامل بكل صدق مع المواطنين الآخرين .

وقد أشار منهاج التربية المدنية إلى ذلك بشكل واضح وصريح حيث وصف التربية المدنية على أنها (التربية التي تساعد على تكوين إنسان مسؤول له دور مشارك وفاعل في الحياة الاجتماعية والسياسية من حيث الحقوق والواجبات ، وعليه فإنها تؤدي إلى تعزيز مجموعة من السلوكات التي تهدف في المحصلة النهائية إلى رسم علاقة المواطن بوطنه وبالآخرين وتشمل علاقة الفرد بالمجتمع وعلاقة الفرد مع الجماعة والجماعة مع الجماعة ...) .

ويتركز تحت هذا التعريف محاور عديدة يمكن أن تضم مفاهيم خاصة بهذه المحاور والتي تبدأ من الصف الأول الأساسي وتنتهي عند الصف التاسع الأساسي وهي :

١ ـ النظافة.
٢ ـ القيم .
٣ ـ الديمقراطية والانتخابات .
٤ ـ الحقوق والواجبات .
٦ ـ العمل بما فيه العمل التطوعي .
٧ ـ الحوار والمشاركة والمسؤولية .
٨ ـ الأسرة .
٩ ـ النظام والقانون والنوع الاجتماعي .
١٠ ـ المواطنة .
١١ ـ الإعلام والتواصل [١] .

ولا يزال هناك جدل واضح حول أهمية هذه المحاور وضرورة بعضها، والمفاهيم التي يجب أن يحويها كل محور، وبالتالي المفاهيم التي يجب أن تتأطر تحت موضوع التربية المدنية .

ثالثا : إشكالية العلاقة بين التربية المدنية والتربية الوطنية :

تضيف هاتان المادتان إلى قاعدة الثقافة التي تقدم للطلبة الفلسطينيين بنىً مهمة من باب الالتزام بقضايا الواقع المباشر، وتهدفان بشكل رئيس إلى تطوير معارف النشء العامة بالأمور الاجتماعية والسياسية وتنمية الإحساس بالواجب نحو المجتمع المحلي والمجتمع الدولي، ومعرفة أمور الدولة والوطن والحكومة والشعب والحقوق والواجبات الإنسانية عامة.

التربية الوطنية التي تبدأ من الصف الخامس الأساسي وتنتهي عند الصف العاشر الأساسي بتعزيز الانتماء إلى هذا الوطن عبر التعرف على منجزاته وتاريخه على مر العصور ، والحديث عن مدنه وأعلامه ومؤسساته والتحديات التي يواجها بشكل يساهم في بث الروح الوطنية والاعتزاز بهذا الوطن، والدفاع عنه أيام التحديات .

والواقع إن إشكالية العلاقة بين التربية المدنية والتربية الوطنية بدأت تتفاعل بشكل واضح في الوسط التعليمي في فلسطين، منذ أن بدأ الحديث عن وضع المناهج الفلسطينية كما أن هذه الإشكالية تبدو غير واضحة في المناهج العربية فتجربة تدريس التربية المدنية لا تزال غير ناضجة عربياً وعالمياً، فعلى سبيل المثال ليس هناك اتفاق على جدول مفاهيمي عالمي لهذا الموضوع مثل بقية المواضيع الأخرى، وعربيا تبقى الرؤية غير واضحة ومشوشة بشكل كامل، فهناك مثلا دول

---

(١) ينظر الملحق رقم (١) في نهاية الداخلة

مثل دول المغرب العربي تدرس التربية المدنية فقط وتدمج التربية الوطنية ضمن موضوعي التاريخ والجغرافية، وهناك دول لا تدرس التربية المدنية، أو بدأت تدخل مواضيع (حقوق الإنسان، حقوق المرأة، الدستور، الانتخابات، التعددية) حديثا تحت ضغوط معينة، مثل دول الخليج العربي والعراق وسوريا والأردن، والحقيقة أن لبنان هي الدولة العربية الوحيدة التي وضعت كتابا باسم التربية الوطنية والتنشئة المدنية .

أما في البعد العالمي فليس هناك ما يسمى بالتربية الوطنية فكثير من الدول تركز على مواضيع التربية المدنية وتدمج مواضيع التربية الوطنية ضمن مواضيع التاريخ والجغرافيا والمواضيع الأخرى، ويأتي التركيز على التربية المدنية، مع اختلاف في المسمى والمحتويات بين دولة وأخرى وحسب ما تعانيه هذه الدولة من مشكلات .

وإذا عدنا إلى موضوع الإشكالية نلاحظ أن التربية الوطنية في فلسطين تناقش المحاور الآتية:

- المجتمع الفلسطيني .
- المؤسسات الوطنية .
- القيم.
- التراث .
- السياحة .
- قضايا فلسطينية [٢] .

وعلى صعيد المناهج فقد تم مواجهة مشكلتين في موضوع الإشكالية هما :

الأولى : تختص بمحاور التربية المدنية، خصوصا وأن التجارب العربية تكاد تكون معدومة وهناك تجارب عالمية عدة، ولكن في الوقت نفسه لا يمكن تجاهل الخصوصية الفلسطينية التي كانت المحرك والدافع لكتابة المنهاج الفلسطيني، وهذه معضلة ليست سهلة، ولا يمكن تصور صعوبتها إلا عندما يدخل الشخص في تجربة التأليف، إذ أن استخدام قوالب جاهزة تحكم على المنهاج بالاغتراب الكامل، فمثلا لا يمكن أن تشكل المخدرات والتفرقة العنصرية والتحرش الجنسي تحديا كبيرا لنا في الحاضر مثل الفقر والبطالة والاحتلال، ومن هنا جاءت فلسفة التربية المدنية في فلسطين إذ لا يعقل أن أنقل معاناة الآخرين وأتحدث عنها متناسياً ما أعانيه على كافة الأصعدة .

لقد كانت الخصوصية الفلسطينية وعامل الإحلال المنطلق من تناسب المنهاج مع المستوى العمري للطلبة هي من الهموم الدائمة للمنهاج الفلسطيني، إضافة إلى عوامل أخرى تتمحور حول الإمكانيات المادية للمدارس، وعوامل أخرى خارجة عن إطار هذه الورقة .

الثانية : وهي تختص بالتقاطعات بين منهاجي التربية الوطنية والتربية المدنية، وتكفي مقارنة بسيطة بين الملحق الأول والملحق الثاني، لترينا التشويش وعدم وضوح الرؤية بين المنهاجين فما هو الحد الفاصل بين المنهاجين ؟ وما هي المواضيع المصّنفة تحت التربية المدنية وما هي المواضيع المصنفة تحت التربية الوطنية ؟ ونظرة سريعة إلى محاور المنهاجين تجد موضوع القيم كأحد المحاور المطروحة في المنهاجين، والواقع أن هناك خلل واضح في هذا الموضوع فأي القيم تأخذ بعدا وطنيا، وأية قيم تأخذ بعدا مدنيا ؟ هذا السؤال يبقى مطروحا وبحاجة إلى إجابة، ولو نظرت إلى المحور الثاني وهو المؤسسات الوطنية لوجدته يتحدث عن التركيبة السياسية في الوطن، وعن السلطات الثلاث، والقضاء والدولة والدستور، ويبدو لي أن مثل هذه المواضيع يمكن

(٢) ينظر الملحق رقم (٢) في نهاية المداخلة

مناقشتها في إطار التربية المدنية أو أن منهاج التربية المدنية أقدر على حملها، وهناك محور قائم على السياحة في الصف السادس الأساسي في منهاج التربية الوطنية، يماثله الحديث عن السياحة ضمن محور المواطنة في التربية المدنية، وهذا يطرح علامات استفهام على ضرورة الفصل بين المنهاجين، وعلى ضرورة إعادة النظر عبر دراسة جدية لمحاور المنهاجين، وعودة إلى القيم، هل هي موضوع خاص بالتربية المدنية أم بالتربية الوطنية ، وعندما تتحدث عن قيمة التسامح وشكله فهل ينبغي أن تكون متسامحا في كل المواضيع، وما هي حدود التسامح ؟ وهل يأخذ هذا المصطلح بعدا سياسيا أم لا ؟ وعندما تتحدث عن الشفافية فهل ينطبق ذلك على شريحة معينة أم أن شريحة معينة معفاة من المساءلة، أضف إلى ذلك عند الحديث عن موضوع التعددية والتنوع وعندما تتحدث عن النوع الاجتماعي، هل يكفي أن توازن بين صور الإناث في الكتاب المدرسي أو الأعمال المنوطة بالمرأة أم أن هناك أشياء أبعد من ذلك ؟ وإذا كان دافعك حب التغيير أو التماشي مع روح العصر وجوهره، فإلى أي مدى يمكن أن تتوافق مع ثقافة وعادات وتقاليد المجتمع والموروث الحضاري والثقافي لهذا المجتمع ؟ وإذا تحدثت عن المجتمع المدني وحقوق النساء فإلى أي مدى يمكن أن تكون صادقا ضمن الثقافة الدينية السائدة، وبمعنى أصح أن لا تكون مختلفا مع منهاج التربية الدينية الذي يبدو على نقيض واضح من ذلك . وهناك موضوعات لا تزال تراوح في مكانها ولم يتم الجزم بها هل هي مع التربية المدنية أم مع التربية الوطنية منها:

- النظام السياسي .
- السلطات الثلاث .
- اللاجئون والمجتمع المدني .
- المسيرة السلمية .
- الاستيطان وتأثيره على المجتمع الفلسطيني .
- الإعلام .
- الاقتصاد .
- البيئة والحفاظ عليها .

ويبدو أن عددا من المواضيع تم التغلب عليها بالاجتهاد، أو بالاستشارات التربوية مع مختصين، على أن الصورة تبقى أمامنا غير واضحة وتدلل على عدم دراسة جدية وواضحة لهذا الموضوع ومن هنا يقع علينا كمؤسسات حكومية وكمؤسسات مجتمع مدني عبء بلورة جدول مفاهيمي للتربية المدنية بشكل واضح، ودراسة متأنية ومقارنات بين محاورها ومحاور التربية الوطنية للوصول إلى وضع مناسب يحد من التضارب والتقاطع بين المنهاجين، وذلك لا يمنعنا حاليا من التوصية بما يلي :

١- الإبقاء على منهاج مستقل لكل من موضوعي التربية المدنية والتربية الوطنية.
٢- الوصول إلى إطار مفاهيمي واضح في مجال التربية المدنية يراعي الخصوصية الفلسطينية، ويحظى باتفاق قطاعات كبيرة في المجتمع المدني.
٣- إجراء دراسات مقارنة بين محاور التربية المدنية والتربية الوطنية للوصول إلى محاور مختلفة تضمن عدم التكرار والخلط بينهما.
٤- تعمق العلاقات مع وزارات التعليم في العالم بهدف وضع مناهج مدنية عالمية تعنى بمهارات الحياة المختلفة وتعامل الإنسان في المجتمعات.
٥- تعميق العلاقة ما بين التربيتين المدنية والوطنية والتربية السكانية لما لذلك من فائدة على المجتمعات خصوصاً في مجال التنمية الشاملة.

ملحق (رقم ٢)

المحور	الصف الخامس	الصف السادس	الصف السابع	الصف الثامن	الصف التاسع	الصف العاشر
المجتمع الفلسطيني	لم يتم إقرار الكتب بعد	عوامل وحدة الوطن العربي، جغرافية فلسطين، خصائص المجتمع الفلسطيني مشكلات المجتمع الفلسطيني			لم يتم إقرار الكتب بعد	لم يتم إقرار الكتب بعد
المؤسسات الوطنية		م.ت.ف، المجلس الوطني الفلسطيني، الدولة، الدستور، السلطات الثلاث، المؤسسات الإدارية، المحاكم والقضاء، المؤسسات الاقتصادية، المصانع والشركات، المؤسسات الاجتماعية والمؤسسات الصحية				
القيم		التسامح، الحرية، العدل، المساواة، التقليد والابتكار				
فلسطين تاريخ وحضارة			فلسطين والحضارات الشعب الكنعاني، العهدة العمرية، مواقف بطولية (صلاح الدين) فلسطين ١٨٨٢٠١٩٤٨م التعليم في فلسطين حتى نهاية عهد المماليك	المدن الفلسطينية تاريخ وحضارة التعليم في فلسطين حتى نهاية الدولة العثمانية		
التراث			التراث الفلسطيني، مجالات التراث، محاولات طمس التراث	الأعياد والمواسم في فلسطين		
السياحة			السياحة وأنواعها، مشاكل السياحة، تطور السياحة، أهمية السياحة			
قضايا فلسطينية				الاستيطان واللاجئون ومصادرة الأراضي		

المحور	الصف الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس
النظافة	أنا نظيف نعتني بنظافتنا نظافة الأسنان نهتم بنظافة طعامنا	النظافة من حولنا مدرستنا نظيفة هيا نشارك نحافظ على النظافة			
القيم					
الديمقراطية والانتخابات					
الحقوق	هويتي المدرسية اسمي أنا ومدرستي بلادي الجميلة لي حقوق وعلي واجبات		وحدتان عن العمل نتطوع ونعمل معاً نتطوع معاً نخطط لعمل تطوعي في المدرسة العمل حق وواجب نتعلم كي نعمل نتكامل كي نعمل احترام المهن المختلفة	حقوقنا وواجباتنا مفهوم الحقوق والواجبات حقوق المواطن الفلسطيني القوانين العالمية والمحلية التي تحمي الحقوق أهمية الحريات المدنية الواجبات التي التزم بها	
الحوار والمشاركة والمسؤولية	الحوار مع الأخرين الحوار وسيلة التعلم الحوار وسيلة التفاهم الحوار يعبر عن المشاركة	نتحاور ونبقى أصدقاء نتحدث ونستمع نتفق كثيراً ونتخلف أحياناً الإقناع ليس صعباً	أنا والأخرون حاجاتنا متنوعة ربما غيري على صواب نختلف ونتحاور احترام رأي الأخرين	الإنسان يحترام الآخرين اختلاف الناس لا يلغي اخوتهم الخصوصية المسؤولية أنا أتساوى مع الآخرين	
الأسرة	أنا وأسرتي في البيت عيد ميلاد فرح في أسرتي أتعلم المحافظة على الأشياء			أسرتي واجبات الأهلي اتجاه الأبناء الحياة الأسرية شراكة تفاهم أهلي قدوتي دور الأسرة في تعليم الأبناء	
النظام والقانون والنوع الاجتماعي	النظام إلى مدرستي السلامة على الطريق النظام في غرفة الصف نحافظ على نظام الحديقة العامة نحترم النظام	نحافظ على النظام في أسرتنا نحترم النظام في مدرستنا النظام مهم في حياتنا			
المواطنة الإعلام والتواصل	كيف نساعد الآخرين مساعدة الآخرين نتعاون جميعاً لخدمة الحي كيف نتصرف في الحوادث نحافظ على الأملاك العامة	نعمل معاً لكل منا دوره نساعد أسرتنا والآخرين نشارك أصدقاءنا	زوار بلادي سائح بلادي ضيفي كيف تشجع السياحة	المجتمع المدني مؤسسات المجتمع المدني المجتمع المدني يؤمن بالمناسبات العالمية المجتمع المدني يدعو لبيئة خالية من التلوث المجتمع المدني يؤمن بحقوق المعاق المخالفات المدنية المجتمع المدني يؤمن بالعمل التطوعي المجتمع المدني قارئ المجتمع المدني يختار حكومته	

	السادس	السابع	الثامن	التاسع
	مؤسسات المجتمع ودورها في الحياة المدنية. المؤسسات العامة في خدمة المجتمع المؤسسات الأهلية غير الربحية خصائص المؤسسات الأهلية غير الربحية	المجتمع المدني المجتمع المدني مجتمع مؤسسي المسؤولية والمشاركة في بناء المجتمع المدني من قيم المجتمع المدني		قيم المجتمع المدني احترام الكرامة الإنسانية الحق في الاختلاف الإنتماء المسؤولية الحقيقة (المسائلة والشفافي)
		قضايا اجتماعية التنشئة الديمقراطية في لأسرة قضية حقوق الإنسان قضية الفقر	القانون دعامة الديمقراطية لا أحد فوق القانون القانون مسؤولية جماعية الدستور هو الحكم نحن مواطنون نشكل أحزاباً	المشاركة في بناء المجتمع المدني الانتخابات والترشيح فصل السلطات الضرائب الجمعيات العمل التطوعي
	نشارك الأسرة في العمل من أجل توفير حاجاتها أعمال يقوم بها الناس في المنزل أعمل وخدمات يقوم بها الناس بعيداً عن المنزل إنتاج السلع بعيداً عن المنزل	العمل احترام العمل والمهن حاجات المجتمع لتنوع المهن واجبات وحقوق العامل		الحقوق حقوق الإنسان حقوق المرأة حقوق الطفل
			أمارس حقوقي واحترام حرية الآخرين أحاورك وأعرف نفسي أعرب عن نفسي فلسطين بلد التنوع والتعددية	
	تكوين الأسرة شجرة العائلة لماذا يعيش الناس في أسر الأسر تساهم في تعليم أعضائها كيف يعيش الأسر مجتمعة		الأسرة أسرتي صورة عن مجتمعي مسؤوليات أعضاء الأسرة صحة الأسرة الأسرة والإنجاب	
	المجتمع السعيد المجتمع الخالي من الجريمة الأسباب التي تؤدي إلى عمالة الأطفال أطر بديلة يوفرها المجتمع القانون يعتبر الجريمة اعتداء على المجتمع		نحو حياة آمنة لا للعنف أعرف حقي أبلغ احتياجاتي وأحسن واقعي	
		الاتصال والتواصل الاتصال وأشكاله الإعلام والرأي العام الإتصال عبر شبكة المعلومات الإنترنت		التكافل الاجتماعي اللاجئين المظلومين المعاقين

التربية المدنية

عدنان الصبّاح
رئيس مركز جنين للإعلام

التربية :

هي فن قراءة الذات لإعادة صياغة تجلياتها ومظاهر أدائها ضمن الجماعة، ولتوفير قراءة مناسبة وسليمة للذات لا بد من فهم العلاقة الجدلية الرابطة بين الذات الفرد والذات الجماعة بمعنى أن القراءة للذات الفردية غير ممكنة دون الضرورة على قراءة الذات الجماعية وهذا يعنى التداخل المستمر لتربية الذات الفردية مع التربية الجماعية . ففي حالة الذات الفردية لا بد للآخر لتوفير آلية التربية للآخر، هنا هم الجماعة أو ذوات الأفراد المنتمين للجماعة والجماعة في مفهوم العصر الحديث ليس لها حدود فهي تبدأ من الأسرة و تنتهي بالمجتمع الإنساني، وتفقد التربية معناها إن لم تحمل أهدافا ووسائل وآليات لتطبيق الوسائل وصولا للأهداف المنشودة .

المدنية :

تعبير اجتماعي عصري يعني التوافق والتكيف الإنساني لإنشاء علاقة مشتركة بين مجموع الأفراد والمؤسسات التي تتكون منها الجماعة وهو رديف لتعابير المدنية والتي هي شكل من أشكال التجمع الإنساني الطوعي المشترك في المكان والزمان و الحركة والمجتمع المدني هو تطور عصري تخلى عن كل مظاهر العنف والعدوانية بين البشر وتنازلت فيه الجماعات المختلفة عن اختلافاتها لصالح التلاقي على قاعدة مشتركة ولذا أنت تجد اليوم في المجتمعات المدنية أصول عرقية أو دينية مختلفة ولكنها متوافقة على استمرار الحياة المشتركة وفق آليات تنظم هذه العلاقة واستمرارها .

والتربية المدنية إذن هي تدريب الذات على قبول الآخر لأن الفعل الجماعي مستحيل بالذات المنفردة، وحتى يصبح الفعل الجماعي ممكنا لا بد من وجود الجماعة التي تمكن مقومات الوجود الوطني، الديني، القومي، ولا بد لهذه الجماعة أن تتكون من ذوات متماسكة صاحبة رؤيا للمشترك ولا يمكن للذات الجماعية أن تكون متماثلة أو منصهرة و إلا فإنها تفقد القدرة على الفعل في سبيل التطور والتطوير، وتعيش حالة من مراوحة المكان والزمان في آن معا . فالاختلاف في رؤية المشترك واحدة من أهم أدوات تطوير الذات الجماعية وتصليب بنائها شريطة أن تملك الجماعة القدرة على فهم أهمية الاختلاف بين مكوناتها أفرادا ومؤسسات على قاعدة قبول الآخر وإدراك أهمية و ضرورة وجوده .

والاختلاف مع الآخر ضروري لفهم الذات وواحدة من أهم أدوات كشف الذات و فهم مضامينها و تجلياتها و تطويرها .

والمشاركة تنشئ بين أعضائها نظماً وآليات ضرورية لتنظيم الحياة واستمرارها وكلما تطورت وترسخت هذه الآليات الناظمة للعلاقة بين المشاركين، ساهم ذلك أكثر في تطوير البنية العامة

للمجتمع وأدى إلى تطوير سماته المدنية أكثر فأكثر وأهم ما يميز مدنية أي مجتمع معرفة الحقوق والواجبات تجاه أفراده ومؤسساته وما بينهما وتحديد المبادئ العامة لانتظام الحياة المشتركة .

الحقوق في المجتمع المدني :

تتميز حقوق الأفراد والجماعات في المجتمع المدني بأنها تأخذ بعين الاعتبار دور الآخر وآليات التمايز والحدود والخصوصية بين الأفراد أنفسهم وبينهم وبين مؤسساتهم الأهلية والرسمية بأبهى تجليات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية كمؤسسات دولة سياسية.

الحق في الحياة : ويشمل الحق في الإقامة، والتنقل، والسكن، وتأمين، المأكل والمسكن، والتعليم والعمل، وتكريس الأسرة، وضمان الخصوصية للأفراد والأسر .

حق المشاركة : الحق في المشاركة في الحياة السياسية والانتخابات والترشيح لسائر المؤسسات في الدولة على قاعدة إشاعة الديمقراطية.

الحق في الاعتقاد والتعبير: تعطى الجماعة أعضاءها الحق في الاعتقاد والتعبير، بما في ذلك الاعتقاد الديني وممارسة العبادة والتعبير عن الأفكار والمشاعر والرغبات في سياق الأسس العامة للبنية الخاصة للمجتمع وتلا وينه وأطيافه .

الحق في التنظيم : حق الأفراد بالانتظام في مؤسسات مدنية كالأحزاب والنقابات والاتحادات والجمعيات والنوادي .

الواجبات في المجتمع المدني :

كما أن للفرد حقوقا، فعليه أيضا واجبات تجاه هذه الجماعة علما بأن حقوق الفرد هي واجبات الجماعة بخاصة كما أن واجباته هي حقوق الجماعة عليه بمعنى أن من الضروري تربيته على قاعدة أن حقه يساوي في نفس القدر واجبه فالمطالبة بالحق الخاص يلزم تقديم حق الآخر ويمكن تلخيص واجبات الفرد بما يلي :

- واجب الدفاع عن الجماعة و الحفاظ عليها وعلى ممتلكاتها .
- واجب المشاركة في البناء والتطوير والالتزام بما عليه كما هو في دفع الضرائب مثلا.
- واجب احترام الآخر وتقديس حق الآخر في التعبير عن رأيه .

مضمون التربية المدنية :

التربية المدنية هي ترسيخ وإشاعة المفاهيم المعبرة عن أنماط السلوك الناظم للعلاقة بين الأفراد بعضهم ببعض، وبين الأفراد والجماعة وتشكيلاتها السياسية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية الحكومية والأهلية، وعلاقة هذه التشكيلات بعضها ببعض على أساس التكاملية والاختلاف في الرؤى، على قاعدة السعي المشترك للوصول نحو الأفضل وعلى قاعدة انعدام المطلق في مسائل التربية المدنية، فمثلا لا يعني احترام الرأي والرأي الآخر وحق الاعتقاد والتعبير أن لا تلتزم الأقلية مثلا برأي الأغلبية في المفاصل الضرورية للتقدم، أو الانتقال إلى

مرحلة أخرى . فمع ضمان حق الأقلية في التعبير والاعتراض والمسائلة إلا أن عليها التعلم كيف تلتزم بتنفيذ قرار الأغلبية عمليا، مع التمسك بالموقف الاعتقادي نظريا لكن من غير الجائز أن يسمح للأقلية مثلا الاستنكاف عن المشاركة في مهمة الدفاع عن الجماعة إذا لم تتوافق آلية الدفاع لديها مع موقف الأغلبية .

جميع الدول والجماعات التي تنتهج الأسلوب الديمقراطي في إدارة شؤونها تعطي الحق في التعايش والتعبير والاختلاف مثل اتخاذ القرار لكنها تلزم الأقلية عمليا بذلك بعد اتخاذ القرار مع استمرار حقها في التعبير والدفاع عن موقفها بالوسائل السليمة والفكرية باستخدام وسائل الإعلام أو الاجتماعات أو التظاهر أو غير ذلك .

في بعض البلدان يعطى النقاش للوصول إلى اتفاق فترات طويلة وأحيانا تبدو مملة وغير مجدية لدى البعض كما في هولندا مثلا فهم يصفون أنفسهم بأنهم يحبون الكلام كثيرا ولذا يمارسونه بأقصى درجة ممكنة للوصول إلى مواقف مشتركة .

فالتربية المدنية إذن مهمة متشعبة تحمل مضامين سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية وينبغي للمناهج التي تعالج موضوع التربية المدنية أن تأخذ في الحسبان كل هذه الجوانب الرئيسة في المجتمع .

مصادر التربية المدنية :

يمكن القول أن مصادر التربية المدنية متعددة فالتاريخ والحضارة والفكر الإنساني والأديان والقيم والعادات والتقاليد والعلوم والتكنولوجيا كل ذلك يمكن له أن يكون من مصادر ومكونات مفاهيم ومناهج التربية المدنية، فالتاريخ والحضارات الإنسانية تقدم أمثلة كثيرة عن اندثار حضارات بكاملها بسبب القهر، والتسلط، والديكتاتورية، وسيادة الأقلية وإلزام الأغلبية بتنفيذ رغبات الأقلية كأنظمة الرق والعبودية والإقطاع، كما أن مصادر الوعي في الفكر الإنساني من فلسفات وآداب وعلوم جميعها تحدثت عن احترام إنسانية الإنسان وأهمية سيادة مجتمع أخلاقي متعاون متفاهم وجمهورية أفلاطون أكبر مثال على ذلك . وجاءت الأديان السماوية أيضا لترسخ نظرية احترام إنسانية الإنسان وتقديس حقوقه وحرياته وحريات الآخرين والأمثلة على ذلك كثيرة «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا » تنتهي حريتك عندما تبدأ حرية الآخرين، كالجسد الواحد إذا اشتكي منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر و الحمى، لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه .

كما أن القيم و العادات والتقاليد بها الكثير من التعارضات و يمكن فحصها والأخذ بما هو جيد منها كالتعارض بين الأمثال ومنها : «العب وحدك تيجي راضي » ، «الجنة من غير ناس ما بتنداس » ، «احرث وادرس لبطرس» مقابل «زرعوا فأكلنا ونزرع فيأكلون » .

وينبغي تقديم العلوم والتكنولوجيا وتطورات العصر الحديث كإثبات على أن الفرد دون الجماعة ضعيف وغير قادر على الاستمرار، فأنت لكي تأكل خبزا فقط بحاجة لأرض وحراثة وماء وبذار وحصاد وتنقية ونقل ومطحنة ومخبز وكل واحدة منها بحاجة للكثير الكثير لكي تكون فلا يمكن للمخبز وحده أن يوجد فهو بحاجة إلى بناء وماكينات وعمال ومواد و كهرباء وماء وما إلى ذلك، ولو فصلنا كل واحدة لوجدنا الكثير وهذا يعني إدراك الفرد لأهمية الآخر في حياته الفردية الخاصة .

مؤسسات التربية المدنية :

أين يمكن أن نمارس التربية المدنية و كيف ؟

١. الأسرة :

هي الخلية الفاعلة الأولى في مسيرة التربية المدنية للفرد وفيها يتلقى الطفل أصول الصدق والعدالة والصراحة والمشاركة والتكافؤ، أو الكذب والتمييز والتفرقة والتفرد والنفاق والأمر ليس بعيدا مثلا سادت في الريف الفلسطيني عادة إرغام الطفل على تقبيل أيادي زوار أسرته خصوصا إذا كانوا ذوي جاه وفي حالات كثيرة كان الطفل يستمع لوالديه يشتمون الرجل و ينعتونه بأقبح الألفاظ بعد أن يغادر، أو أن الطفل الذكر مميز في التعامل عن الطفلة الأنثى، أو الأكبر مميز عن الأصغر، أو أن المتفوق في دراسته محبوب ويلقى التقدير والمتخلف عنه مهما كانت نسبة التخلف مذموم ومكروه أو أن الولد «و هذا يعني الابن أو الابنة مهما بلغ من العمر» لا يجوز له أن يناقش ما يقوله والده مهما كان مفرطا في الخطأ مثلا الطاعة العمياء واجب وملزمة وعدم الالتزام بها يوجب العقوبة وخصوصا العقوبة البدنية، والسنوات الأولى القليلة التي يعيشها الطفل داخل أسرته لها أكبر تأثير على تأسيس شخصيته فيما بعد خصوصا وأن الأسرة تبقى المكان الأكثر التصاقا بالطفل حتى وصوله إلى مرحلة الشباب ولذا تأخذ الأهمية الأولى في مجال التربية المدنية .

٢. المدرسة :

لقد انتهى نهائيا عصر مدرسة التلقين والعصا والمعلم العابس طوال الوقت وأهمية الاحترام القائم على الخوف والرهبة بين التلميذ ومدرسه، والمدرسة العصرية الآن هي مدرسة التعاون والتفاهم وفتح آفاق البحث وتوسيع مدارك التلميذ وبدل لغة امتحان الحفظ اللفظي وجدت امتحانات البحث والدراسة وبدل التلقين وجدت أساليب إثارة السؤال وبدل العبوس والجمود وجد التفاهم وأضيفت إلى مناهج الرياضيات واللغة والدين ودروس الثقافة والتربية المدنية والوطنية والموسيقى والكمبيوتر والمسرح والنشاط اللآمنهجي .وتلعب المدرسة أهمية قصوى في موضوع التربية المدنية فهي المجال الأكثر اتساعا من الأسرة لاكتشاف الآخر والتعاطي معه، ويمكن لمدرسي التربية المدنية والوطنية والنشاطات اللآمنهجية تعليم الطلبة آلية التعاون و احترام الآخر و فهم أهمية عمل المؤسسات كإقامة مجالس للفتيان أو لجان منتخبة للصفوف والمدارس أو نوادي للأنشطة وإشاعة أجواء النقاش والاعتراض والاختلاف بواسطة اللغة والفكر والمنطق وتعارض الآراء وأهمية الاستماع لرأي الآخر لفحص رأي الذات قبل تعلم مخالفة الآخر قبل معرفة رأيه أو دون فحص رأيه أو دون إعطائه الفرصة لتبرير رأيه، وهذا يمكن أن يتجلى بإقامة حلقات النقاش أو تشكيل فرق ذات تعارض وهمي ودفع كل فريق للدفاع عن وجهة نظره أمام الفريق الآخر كان يأخذ الفريق الأول موقف تأييد الامتحانات فقط في نهاية العام ويأخذ الفريق الثاني موقف تأييد الامتحانات مرتين في العام ثم يتم تطوير التجربة وصولا إلى القضايا الاجتماعية والسياسية وغيرها، وذلك يستلزم أيضا إعادة النظر بالمناهج المدرسية والتأكد من تناسبها مع مفاهيم التربية المدنية .

٣. الجامعة :

تكتسب الحياة الجامعية أهمية كبيرة في تنمية وصقل البناء الاجتماعي للفرد بسبب من

الدور الأكاديمي والنشاطي للجامعة وكذلك طبيعة الظروف التي توفرها الحياة الجامعية لتطوير أدوات التواصل والتفاعل الإنساني بين الأفراد بعضهم ببعض وبين الأفراد والمؤسسة وتوفر المؤسسات النشاطية في الجامعة كمجلس الطلبة والنوادي والاتحادات والكتل الطلابية الفرصة لانتقال الطالب إلى الحياة السياسية وتداعياتها والصراعات بين التيارات السياسية وكلما توفرت الأجواء الديمقراطية وساهمت المسيرة الأكاديمية والأنشطة في خدمة التفكير الديمقراطي، وجرت انتخابات مجالس الطلبة مثلا بأجواء ديمقراطية كلما نقل هؤلاء الطلبة تجربتهم إلى الحياة العملية خارج أسوار الجامعة و كلما ساهموا أكثر فأكثر في ترسيخ وإشاعة مفاهيم التربية المدنية في المجتمع بأسره .

٤. المؤسسات غير الحكومية :

تقوم المؤسسات الغير حكومية بدور أشمل وأكثر أهمية في تعميق وترسيخ مفاهيم التربية المدنية إن هي أدارت شؤونها وفقا لذلك، بمعنى أن إشاعة الديمقراطية والتعاون والحوار داخل المؤسسات الأهلية نفسها بما في ذلك التنظيمات السياسية يساهم إلى أبعد الحدود في تعميق مفهوم التربية المدنية في المجتمع بأسره، ويعتبر ذلك قوة في المثال يمكن الاعتماد عليه .

٥. المؤسسات الحكومية :

والمقصود هنا السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية وهي تمتلك الأهمية القصوى بسبب قدرتها على التأثير بواسطة سن القوانين والتشريعات وضمان وصيانة تنفيذها وحمايتها وذلك يمكنه أن يوفر الأجواء المطبقة للتربية المدنية في كافة جوانب الحياة وفي مقدمتها الحياة السياسية التي تتقاطع جدليا مع الحياة الاجتماعية والاقتصادية وتجلياتهما .

٦. الإعلام :

للصورة والكلمة، للمرئي والمسموع والمقروء، للكلمة المطبوعة أو الكلمة المرافقة للصورة وتأثيراتها عبر الفضائيات والإنترنت لوسائل الاتصال المختلفة والتي جعلت من العالم أصغر من أصغر قرية، فيه تأثير كبير على تربية الإنسان وسلوكه بدءا من البرامج الموجهة للأطفال وانتهاء بالبرامج الموجهة لصناع القرار والسياسيين .والإعلام جعل التربية الوطنية المعزولة مستحيلة ولذا أصبحت التربية المدنية الإنسانية هي الأساس ولا بد للتربية الوطنية من الاقتران بها .

ملاحظة لا بد منها :

إن الإشارة إلى مؤسسات التربية المدنية عبر النماذج المذكورة ليس بهدف التعداد المنعزل لكل مؤسسة أو هيئة بل للإشارة إلى أهمية التكامل في أداء هذه المؤسسات أو الهيئات، فأسرة ديمقراطية في دولة ديكتاتورية، أو بمدرسة للتلقين، أو أحزاب لا تعرف للحوار معنى أو جامعات مغلقة على نفسها كل واحدة من ذلك بمفردها تصبح عديمة الجدوى و لذا لا بد من التكامل في أداء الجميع في سبيل سيادة مفاهيم التربية المدنية وتحويلها إلى سلوك حيّ وممارسة عملية.

برامج التربية المدنية :

ينبغي لبرامج التربية المدنية في المؤسسات التعليمية خصوصا أن تلغي أساليب التعليم العقيمة كالتلقين والبصم والتكرار والتسميع الأعمى، إن ذلك يذّكر بنكتة كانت شائعة بين طلاب المدارس حيث يسأل أحدهم الآخر «أيدرى لماذا يغمض الديك عينيه ويرفع رأسه إلى أعلى حين يصيح فيجيب الآخر لأنه باصمها بصم » .

لذا فإن من المفروض أن تتميز برامج ومناهج التعليم العام وفي سبيل خدمة برامج التربية المدنية أن تعتمد أساليب البحث العلمي والحوار وتشجيع الاكتشاف ومنهجية التعاون الجماعي في البحث العلمي والاتصال والتواصل بين الطلبة والدارسين من جهة ومدرسيهم ومجتمعهم المحلي من جهة أخرى وينبغي للعلوم أن تعكس واقع الحال وحاجة العصر والمجتمع المحلي وأن يتم تشجيع التفكير العلمي المنهجي .

كيف يمكن أن نربي مدنيا ؟

التربية المدنية علم في طور التشكيل :

لا زالت فكرة التربية المدنية فكرة جنينيه فهي أقرب إلى الفلسفة منها إلى أي من العلوم الأخرى فموضوع التربية المدنية يشمل اللغة والتاريخ والرياضيات والفن والتكنولوجيا، فهو إذن علم أداء العلوم وتسخيرها لخدمة المجتمع المدني، وهو العلم المكلف بإيجاد الآليات والبرامج الكفيلة بذلك .

التربية المدنية علم نقل المعرفة :

وهذا يعني بأية رؤى يمكن أن ننقل إلى المتلقي سائر المعارف وعلى أية أرضية يمكن نقل الرياضيات أو الفيزياء، أو التاريخ، أو اللغة إلى المتلقي، هل ننقل له لغة عنصرية معادية للآخرين أم لغة إنسانية ؟ هل ننقل له لغة فردية أنانية أم لغة اجتماعية فاعلة و مشاركة ؟ .

التربية المدينة علم السلوك :

والسلوك يعني التعاطي مع الآخر فهو يتشكل عادة لسبب وجود الآخر فلا أحد يكترث لسلوك شخص منعزل في غرفة منعزلة أو حتى في صحراء شاسعة فارغة فالتربية على السلوك يعني التربية على قبول الآخر والتعاطي معه وآليات ذلك وباختصار فالتربية على السلوك واحدة من أهم مقومات التربية المدنية .

التربية المدنية بين السلبي و الايجابي :

ينبغي للتربية المدنية أن تسعى لشطب المفاهيم السلبية مقابل ترسيخ المفاهيم الايجابية فالاكتشاف، والإبداع بديل التلقين، والحفظ الأعمى، والحوار الهادف البناء مقابل التنفيذ الأعمى للقرارات والمشاركة مقابل التلقي والفعل الإيجابي مقابل الشوفينية والإنسانية مقابل العنصرية و هكذا إلى ما هنالك من أمثلة حية .

خاتمة :

أخيرا فإننا في فلسطين أحوج ما نكون إلى التربية المدنية بسبب الظروف القاسية التي نعيشها والسعي الدائم من قبل أعدائنا لتحطيم كل البنى التحتية والفوقية في مجتمعنا لذا يبقى بناء الإنسان المنتمي الواعي المشارك هو الهم الأكثر إلحاحاوضرورة لمواجهة المستقبل والسعي لجعله أفضل، قد لا نستطيع أن نمنع قوات الاحتلال من هدم وتحطيم المباني والمنشآت والطرق وغيرها، ولكننا قطعا قادرين على منعها من تحطيم وتشويه إنساننا وهو الخميرة الضرورية لمتابعة الحياة والنهوض من جديد .

النقاش بعد أوراق العمل المقدمة
بعد مداخلتي هديل القزاز وعبد الرحمن المغربي

أسعد عبد العزيز / التعليم المستمر / بير زيت :

لفتت انتباهي ورقة د. عبد الرحمن المغربي، ربما لأنني اطلعت عليها بتمعن أكبر، وعليه لي ثلاث ملاحظات عليها:

الأولى: أن عملية التلقين التي تناولها د. عبد الرحمن تتم في جميع العملية التعليمية ـ وهنا أصر على القول العملية التعليمية وليس التربوية ـ وليس في منهاج التربية المدنية.

الثانية : أفهم أن المحصلة النهائية للتربية المدنية، هو الوصول لمجتمع مدني، يتواصل أفراده ما بينهم، وبين الآخر، بطرق حضارية خالية من التعصب والإنغلاق، يؤمنون ويتحلون بسلوكات مشتركة، ويتعاملون مع الإختلافات داخل مجتمعهم (الدينية، المذهبية الاجتماعية) على أنها تنوع يثري التجربة والحضارة الإنسانية، لا على أن الآخر خصم وعدو ينبغي الخوف منه، ومحاربته .

الثالثة : أعتقد أن ترسيخ روح الإعتزاز والإنتماء الوطني ، هي مهمة التربية الوطنية، مع أن هذا لا ينفي العلاقة التكاملية بين التربيتين، ومختلف المناهج والمقررات التي تعمل عليها الوزارة ومؤسسات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية التي لا نستطيع إغفال دورها التاريخي والحاضري والمستقبلي .

بخصوص مداخلة الأخت هديل، تكررت قضية الخصوصية الفلسطينية كثيرا، إذا تعاملنا مع التربية المدنية على أنها التربية لخلق الإنسان المدني المتحضر الواعي لحقوقه، المؤمن بالقيم الإنسانية، فلا مشكلة من تبني الإنسان الفلسطيني لهذه القيم والسلوكات، ومهمة التربية الوطنية البحث عن أطر لعلاج التشتت، والحالة الغريبة التي نمر بها، وهذا الوضع الصعب، هذا هو تصوري للتربية المدنية من خلال النقاش الذي جرى البارحة مع مجموعة من الزملاء والزميلات والذي رسّخ هذه القناعة لدي .

زينب حبش / وزارة التربية والتعليم :

من وجهة نظري لا أجد ضرورة للفصل بين التربية المدنية والتربية الوطنية، فالمواطن الجيد هو الإنسان الجيد الذي يتعامل مع أهله، ومجتمعه، والمجتمعات الأخرى بشكل جيد، فالإنسان الذي يعتني بنظافة وطنه هو مدنيا ووطنيا، فالتربية المدنية تقود لتربية وطنية، وحتى لو سافرهذا الشخص إلى أية دولة أخرى فإنه يمارس نفس السلوك ، من منطلق أنه يتعامل بنفس المعايير التي نشأ وتربى عليها .

بخصوص المنهاج، وهنا لا أتحدث عن التربية المدنية فحسب، وإنما عن جميع المقررات الأخرى، المنهاج لا يعتمد على الصفحات التي يتضمنها فقط، بل على المعلم والبيئة، وإذا تطلّب المنهاج حضور عضو مجلس تشريعي فلماذا لا يحضر ؟ وإذا تطلّب حضور أية شخصية وكان هذا مساعدا وضروريا يجب عمله، فقد استدعي صانع الفخار خلال حصة معينة، وقد استدعي أحد أعضاء المجلس التشريعي ليتحدث عن القضايا الوطنية والعملية الديمقراطية، وهذا يتعلق

بأساليب التدريس وتطويرها بعيدا عن التلقين والحفظ الجاف .

قضية الخصوصية وهنا أقول أنه لا نستطيع تعليق جميع أخطائنا على مشجب الخصوصية الفلسطينية، ولكن لا يمكن أعيننا عن أنه لنا خصوصية، والمناهج التي ندرسها تعتمد على التمويل الأجنبي الذي قد يرفض طباعة المنهاج والموافقة عليها، وهذه إحدى خصوصياتنا السيئة، إضافة إلى أوضاعنا السيئة، وعدم انتظام المدارس والقدرة على الوصول إليها، جميع هذه الخصوصيات يجب محاولة تخطيها، البحث عن مصادر تمويل محلية، التعلم عن بعد مثلا كما فعلت بعض مدارس الخليل، يجب الإرتقاء بالخصوصية الفلسطينية للحفاظ على الإنسان الفلسطيني .

فائق مزيد/ التربية والتعليم /قلقيلية :

أرى أن موضوع الخصوصية يجب أن لا تمنع من الإندماج والتواصل مع البعد القومي ومن ثم البعد العالمي بشكل شمولي ، بخصوص الإشكالية بين التربية المدنية والتربية الوطنية الصحيح ما طرح من نقاشات أوضح لي العديد من القضايا، ولكن هناك أيضا التربية السكانية ولو سألنا الأستاذ عبد الرحمن لماذا عندما ذكر لنا مراحل التربية المدنية من الصف الخامس إلى العاشر، أي من الأول إلى الرابع، سوف يجيبنا وأنا متأكد من ذلك، أن تلك تربية اجتماعية، أي ظهر مصطلح رابع في التربية المدنية هو التربية الاجتماعية، فأصبح لدينا (تربية مدنية، وطنية سكانية، اجتماعية) وهذه إشكالية في المسميات .

لقد حاول د. عبد الرحمن توضيح كيفية التوفيق بين هذه المسميات(كيفية السفر إلى جزيرة اسمها يمكن) لكن من الواضح تأيده للفصل بين التربية المدنية والتربية الوطنية، مع كل ما ذكره من محسنات اللقاء بين التربية، وضرورة تعميق اللقاء بين التربيتين، إلا أن توصياته أيدت الفصل.

ولنا أن نتذكر تجربة لبنان المتطورة في هذا المجال التي وضعت المنهاج تحت اسم «التربية الوطنية والتنشئة المدنية» أي أنه لم يكن هناك فصلا بين التربيتين، وهناك محاور مثل القيم الأخلاق، الأمجاد، التاريخ الوطني، التراث، التي لا يمكن الفصل في بينها في التربيتين، فلماذا لا تكون التوصية بدمج التربيتين، أو على الأقل وخلال مرحلة بناء الدولة أن نعطي نوعا من الخصوصية، ومن ثم نعود البحث في المسميات .

بخصوص ما ذكرته الأخت هديل من أن المدرسة أصبحت قلعة مغلقة أمام الزائرين، ومع فهمي للعبارة وبعديها اللفظي والمعنوي، أتساءل هل أغلقت المدرسة أبوابها، أم أن المجتمع أغلق اهتمامه بالمدرسة ؟ وسأذكر حادثة حصلت، فقد وجهت المدرسة رسائل لأولياء الأمور لحضور اجتماع، ووضعت ملاحظة أسف الدعوة «الاجتماع ليس بهدف جمع التبرعات» وذلك خوفا من عدم الحضور، ولم يحضر رغم ذلك سوى شخص أو اثنين، ومرة أخرى وجهت الدعوة، وتم التأكيد للحضور، وللأسف لم يحضر العدد الكافي لإجراء انتخابات ديمقراطية، وذلك بهف تعميق المفهوم الديمقراطي، وبعد ذلك حضر مجلس الأمهات، يجب أن لا نضع اللوم دائما على المدرسة، فالمجتمع المحلي يتحمل مسؤولية ذلك، ويجب التأكيد دائما على دور المجتمع المحلي .

يسرى زيدان / مركز المناهج :

يجب أن لا أضع الطالب في تناقض، فالمعلومة التي توضع في مادة التربية المدنية، يجب أن

لا تتناقض مع التربية الإسلامية، ولا مع التربية الوطنية .

أعتقد أنه لا يوجد تعارض في القيم بين التربية المدنية والتربية الوطنية، جميع المواد يجب أن تنمي موضوع القيم، نقطة أخرى أود ذكرها، أي منهاج نتمنى نجاحه لا بد من توفر إمكانية تطبيقه، وأن يراعي مستوى الطالب النفسي والوجداني، وأن يوطد المعلومة بما يناسب المجتمع فالتربية المدنية لها خصوصيتها، وأي نشاط هناك إمكانية لتطبيقه يوضع، أنا لا أبحث عن إرهاق المعلم والطالب والمدرسة، بخصوص مستوى الطالب، هناك مشكلة في واضعي المناهج، جميعهم يمتلكون القدرات ولكن مراعاة مستوى الطالب لا تكون في جميع الحالات وهذه كانت إحدى المشاكل، ويا حبذا لو ابتعدنا عن الأمور النظرية، ولنتطرق إلى ما هو عملي قد يفيدنا في الإرتقاء بوضع المناهج .

بسمة خوري/دراسات المرأة/ بير زيت :

لاحظت أنه يتم استخدام مصطلح «تحرر المرأة » وهذا المفهوم قد يكون منفّرا للكثيرين في المجتمع، وقد لا يطرحه بعض المعلمين/ات في الحصص المدرسية، وذلك لارتباطه في أذهان الكثيرين في المجتمع بأمور سيئة، مثل لباس المرأة، الحديث عن تحرر المرأة يعني منحها حقوقها من خلال المواثيق الدولية، وهذا ما يجب أن يدركه طلابنا، أن المقصود حقوق المرأة التي تمثل نصف المجتمع، وهي عضو فعّال في هذا المجتمع .

فلا يمكن وضع خطط للتنمية طويلة كانت أم قصيرة دون الأخذ بعين الإعتبار وضع المرأة التي هي نصف المجتمع مصير هذه الخطط هو الفشل .

والحديث عن المرأة للطلاب في المدارس مهم جدا، وأنا لا أريد المحاضرة في حقوق المرأة لكنّ آخر دراسة قامت بها دائرة المرأة في جامعة بير زيت بخصوص «دور المرأة في الانتفاضة الحالية» أظهر أن المرأة قامت بدور مهم في مساعدة الأسرة في تخطي الفقر الذي حصل نتيجة البطالة التي جعلت الأزواج يفقدون عملهم في إسرائيل على سبيل المثال، فوجدت الدراسة أن الكثير من النساء عملن في بيع المعجنات، والتطريز لمساعدة أسرهن، هذا الدور المهم يجب زرعه في الطلاب من خلال المناهج، لتكون عضوا فاعلا في المجتمع .

مارغريت الراعي/ قلقيلية :

في حديثنا عن حقوق المرأة من خلال التربية المدنية، والمنهاج نتناسى أن هذا الطالب قد نشأ في أسرة تقليدية محافظة، تربيه وفق التقاليد وبالتالي من الصعب تغيير هذه القناعات الناتجة عن عملية التربية التي حصلت داخل الأسرة، والأمر الآخر أن المعلم /ة عندما يتحدث عن قضايا المرأة فإنه يقدمها لطلاب بنفس الطريقة التي يقدمها معلم/ة التربية الإسلامية، وقد تحققت من ذلك شخصيا، وبالتالي لا يعرف الطفل عن هذه الحقوق شيئا، لأن المعلم/ة لم يدرسها من خلال مادة التربية المدنية ووفق الجانب الحقوقي للموضوع، بل من ناحية إسلامية، ووفق رؤيته الشخصية للأمور .

ومعظم المعلمين /ات يتحدثون عن موضوع النوع الإجتماعي بطريقة سلبية تماما، وعن أنه موضوع غربي الهدف منه تخريب العقل، ويحرضون الطلاب على عدم دراسة هذه المواضيع، وقد تناقشت مع أحد المعلمين في قلقيلية حول أن وضع صور البنات في الكتب المدرسية أمر طبيعي

إلا أنه رفض ذلك وبشدة، كون مجتمعنا إسلامي محافظ ، هذا عدا عن أن كتب التربية الإسلامية تكون بها صور البنات في المنديل .

وليد عساف / التوجيه السياسي والوطني :

ما قالته الأخت هو من قبيل التعددية، وهو أمر عادي طبيعي ومشروع، ووجود الصورتين دليل على أن الحالتين مشروعتين، ولو نفيت الصورة الأخرى لكان تكريس لوجهة نظر واحدة .

ما ذكره بعض الإخوة من نكوص لأولياء الأمور، نابع برأيي من أن اهتمامات العائلة الفلسطينية مكرس للقمة العيش وأساسيات الحياة، في ظل الواقع الصعب الذي نعيشه .

بخصوص التربية المدنية والوطنية أنا مع دمج التربيتين، خصوصا في ظل الواقع الذي نعيشه كذلك ما زلنا في مرحلة التحرر، ويمكن الفصل بعد التحرر والاستقلال .

سامية شنان/ إبداع المعلم :

في الحديث عن الخصوصية الفلسطينية، هناك مواطنون وهناك سلطة قامت ببناء المؤسسات والأجهزة، وهناك المجلس التشريعي المنتخب، وهناك جميع الهيئات التي تكون السلطة، وأعتقد أن الخصوصية الفلسطينية تكمن في ممارسات دولة دون وجود دولة، هذه الفترة ذهبية لإيجاد إطار للتربية المدنية، ولا أعتقد أنها ستتكرر، في هذه الفترة أيضا هناك فرصة لجميع المؤسسات لعمل شيء(الإعلام، المؤسسات غير الحكومية..الخ) .

أتفق مع ما ذكره البعض من أن المنهاج ليس الجهة الوحيدة التي من خلالها نستطيع تربية المواطن المدني الجيد، لكنها الأساس، فإذا كانت هناك بعض القيم الجيدة، إلا أن كل أسرة تتعامل مع موضوع القيم بطريقتها الخاصة، وبالتالي هناك ضرورة لإيجاد إطار عام يوحد الجميع تحت مظلته، وهذا يقع على عاتق المؤسسات الرسمية بمساندة المؤسسات غير الرسمية.

وهناك استعداد واضح من قبل المؤسسات الرسمية لتقبل الدور المساند والناقد، وهذا من تجربة المركز مع الوزارة ومركز المناهج، وهذا يجب تطويره .

بخصوص العلاقة بين التربية المدنية والتربية الوطنية، أنا مع الفصل بين التربيتين، وهذا يوفر تقديم المعلومات بشكل أفضل، ويمكن للفصل من تطوير المادتين، وعدم الفصل سيقود إلى جعل بعض المواضيع على الهامش، وما ذكره البعض من التعامل وفق مجموعة من القيم في فلسطين أو أي مكان آخر لا يأتي من خلال كوني فلسطيني/ة فقط ، هذا يأتي من خلال كوني تلقيت تربية مدنية صحيحة، وبالتالي أصبحت مؤهلا لهذا السلوك المدني .

وأعتقد أن البناء المدني والتربية المدنية من الممكن العمل به دون وجود دولة، ويمكن البدء به ليكون تمهيدا للدولة دون وضوح حدود هذه الدولة، وما ذكره الزميل رفعت من قيمة الكرامة يمكن أن يعزز وجودنا كشعب دون وجود دولة .

ردود المحاضرين على النقاش

رد عبد الرحمن المغربي

الصحيح أن جميع المناهج العربية في مأزق، هذه وجهة نظري، أما بالنسبة للإعتزاز الوطني فبرأيي أن وزارة التربية والتعليم لا تحتكر قضية الإنتماء الإعتزاز الوطني، نحن جزء من المعادلة وكوننا جزءاً من هذه المعادلة فإن ذلك لا يمنعنا من الحديث عن التربية الوطنية والإنتماء والإعتزاز الوطني .

أما قضية العنصرية والتحرش الجنسي، فأنا لم أقل بأنها ثانوية، هي موجودة، ولكن هناك ما هو أهم من هذه المواضيع، مثل الفقر ، البطالة .

موضوع التربيتين الوطنية والمدنية ،أخذ من وقتنا الكثير، هناك من هو مع الدمج، والبعض الآخر مع الفصل، ذكرت في البداية أنني أتكلم عن نفسي ولا أمثل مركز المناهج، هذا الموضوع بحاجة إلى دراسة جدية، أرى أن محاور التربية المدنية تعاني من خلل، وكذلك محاور التربية الوطنية،وخلل واضح، وخلل كبير، لهذا نحن بحاجة لدراسة جدية ومتأنية، وكان من المفترض إجراء دراسات قبل هذا الوقت حتى نستطيع الخروج بتوصيات أكبرقطاع ممكن من المجتمع لمعرفة هل الدمج ضروري؟ أم الفصل ؟ بالنسبة لرأيي الشخصي فأنا أؤمن بالفصل بين التربيتين لأنني أخشى تغييب بعض المواضيع عند عملية الدمج ، مثل قضية اللاّجئين، الاستيطان، النظام السياسي، ومع ذلك أوصي بدراسة جدية ومتأنية جدا ، وعبر ورشات عمل عديدة .

بخصوص التسميات الكثيرة، اتفق أن في ذلك إرهاق، مثل تسميات التربية السكانية (مع أنه كتاب مرجعي) ثم التربية الاجتماعية من الصف الأول للرابع، ثم التربية المدنية، والتربية الوطنية، وعلوم صحة، وبيئة.....الخ ، كل هذا يجب دراسته بشكل متأني، فكثير من أولياء الأمور يعانون من هذا الأمر .

أنا أعمل في المناهج منذ خمس سنوات، وأعاني ما أعاني، هناك التناقض في مجال التربية المدنية، والتناقض في مجال التربية الإسلامية، فإلى مدى يمكن أن أكون صادقا كمعلم، كمناهج كوزارة ، عندما أضع ضمن منهاج التربية المدنية اتفاقية عدم التمييز ضد المرأة، واتفاقيات حقوق الإنسان ، وفي الحصة التالية يأتي معلم التربية الإسلامية، ويتكلم عن تعدد الزوجات ويبرره، ويتكلم عن ضرب الزوجات ويبرره، ويتكلم عن الميراث ويبرره، هذه إشكالية واضحة يجب التعامل معها ووضع حلول لها .

رد هديل القزاز

تحدث الكثيرون حول موضوع الخصوصية ، الذي يدغدغ العواطف، لم ينكر أحد أن هناك خصوصية، سأركز على ما قالته الأخت زينب من أن الخصوصية يجب أن لا ترهقنا، ولا يجب أن

تستخدم كعلاقة أو مشجب لأخطائنا، وفي نفس الوقت يجب أن لا نهرب منها للعالمية، جميعنا يعرف ويتلمس خصوصياتنا، فلا أريد الإطالة في هذا الموضوع .

ما تكلمت عنه الأخت يسرى ، من أنه علينا الخروج من هذه الورشة بشيء نستفيد منه في المناهج، طبعا هذا شيء مشروع ، لكن هناك نوعين من العمل :

الأول : أن تضعي خطة شاملة للمناهج .يتم التوضيح فيها عن الأهداف، ويتم تطبيقها .

الثاني : ما عملته المناهج ، وهو التجربة من خلال العمل، أو الممارسة .

ولكلا الشكلين ميزاتهما وسلبياتهما، في الواقع الفلسطيني، علينا الرجوع لتجربة المناهج التي أرى فيها تجربة مميزة، رغم التحفظات الكثيرة عليها، والتي تكلمنا عنها وسنتكلم عنها، لكن المناهج وضعت دون تجربة سابقة، فهي أولى التجارب في الواقع الفلسطيني، حيث سيتم التأليف لمجتمع معقد التركيبة، وفي ظل ظروف صعبة سياسيا واجتماعيا، أنا أعمل مع المناهج وأعلم أنهم يأخذون بالنقد المقدم ، وهذا شيء ايجابي، ولكننا لا نستطيع الوقوف والتسليم بصحة المناهج المطلق، ومن ذلك ما قالته الأخت، من أن المناهج ما زالت حتى الآن تؤلف بطريقة قطاعية، كل فريق يعمل لوحده، أنا أعمل الآن مع فريق الصف التاسع للتربية المدنية ، ولا أعرف أي فريق آخر يعمل على منهاج لصفوف أخرى، ولم أجتمع معهم باستثناء مرة واحدة مع المنسقين، فأنا لا أعرف ما سيحتويه منهاج اللغة العربية، أو التربية الإسلامية، أو المواد الاجتماعية، فعندي وحدة عن حقوق المرأة والطفل، لا أعرف إذا ما كان سيكتب في المقررات الأخرى ما سيتناقض معها، لا يمكن عمل مناهج قطاعية بهذه الطريقة الحالية، وهذه توصية لمركز إبداع المعلم ،أنه في حين وضوح الإطار المفاهيمي للتربية المدنية، يمكنكم عمل قراءة لجميع المناهج، فمسألة رياضيات مصاغة بطريقة تتعارض مع حقوق الإنسان، تستوجب تقديم ملاحظة لمركز المناهج، ويجب أن يقوم بهذا جهة غير منخرطة في المناهج، فيما يتعلق بالدين نستطيع غض الطرف عن قضايا تحمل في طياتها التناقض الصريح ،ويمكن تمرير الكثير من القيم التي تدعو للتعددية، والتسامح، المحبة، التضامن وهناك أمور كثيرة في الدين ايجابية، لا تتناقض مع التربية المدنية .

أنا أؤيد عبد الرحمن بخصوص فصل التربيتين المدنية والوطنية، لعدة اعتبارات، في المرحلة الحالية الدمج سيكون على حساب قضايا نحن نؤمن بها، عدا عن أن جميع مناهجنا هي تحت المجهر، والدمج ربما يقود وتحت ضغوطات معينة إلى عدم الحديث عن قضايا مثل اللاّجئين الاستيطان، وأمور سياسية، والتاريخ الوطني، وجميع هذه قضايا أساسية ووطنية، ولهذا فالفصل بينهما على الأقل في هذه المرحلة أفضل بكثير. فهو يعطينا الفرصة لأن نشكل قيم وثقافة مدنية.

نتائج عمل المجموعات في اليوم الثاني للورشة المركزية

المجموعة الأولى /المعارف الضرورية للتربية على المواطنة في الإطار الفلسطيني

١. التعريف بمنظومة حقوق الإنسان الأساسية .ويجب مراعاة شمولية الجهات التي يجب أن تصل إليهم هذه المعرفة وأن لا تقتصر على شريحة محددة .
٢. معرفة الأمور الخاصة بالبيئة .
٣. معرفة الأنظمة والقوانين .(الحقوق والواجبات) .
٤. تمكين الطالب من المعارف التي تعمق قيمة الإنتماء .
٥. المعرفة بمستويات المجتمع المختلفة، وعدم إغفال الجذور الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية الخاصة بالمجتمع والعالم .
٦. معرفة الظروف التي يعيشها شعبنا وعاشها على مدار السنوات .

النقاش على عمل المجموعة

تحسين يقين/ مركز المناهج :
ما ذكره الأستاذ فايق مزيد عن قيمة الانتماء كونها من قيم التربية الوطنية، أود هنا القول أن أحد معلمينا سافر إلى إحدى الدول الأوروبية ، وعند عودته حدثنا أنهم لا يعلمون تربية وطنية، بل يركزون على بعض القضايا حول تاريخ البلد، ولا يركزون على القضايا التي تشملها التربية الوطنية عندنا، ما أود قوله من وجهة نظري أن تربية الطالب تربية مدنية على احترام الآخرين والنظام، الترتيب، سيصبح أفضل مواطن .

يسرى زيدان / مركز المناهج :
ما ورد عن المجموعة يغفل المحتوى، إضافة عن أن النقطة الأخيرة حول معرفة الظروف التي يعيشها الشعب الفلسطيني، تخلط بين التربيتين المدنية والوطنية، وقد عانينا عند وضع المنهاج من قضايا مثل ما ذكرته مجموعة العمل عن العلم واعتبرته تربية مدنية ، نحن عانينا من اشكاليات كهذه، هل نصنف العلم ضمن التربية المدنية ،أم الوطنية، كذلك النشيد الوطني . وهذا يدخلنا في متاهات جديدة .

حذيفة سعيد/ إبداع المعلم :
لي تساؤل بسيط، جميع ما عرضته المجموعة من معارف يأتي فقط في البعد الفلسطيني ويلاحظ اختفاء البعد العالمي للمعارف، الإطار الفلسطيني لا يعني بأي حال عدم اطلاعي على الثقافات الأخرى ، فهناك البعد الإنساني الذي يجعلني في حالة من التواصل.

١. ترى المجموعة أن القيم بشكل عام نسبية زمانيا ومكانيا، فقد تبرز قيمة معينة على السطح في مرحلة معينة ، وقد تختفي أو تقل أهميتها لاحقا وهذا داخل المجتمع نفسه كذلك من مجتمع لآخر .

٢. القيم يجب أن تكون واضحة ضمن سياق الطرح، فقد تحمل القيمة أكثر من مغزى في ذات الوقت .

٣. القيم متعددة ،حيث ترى المجموعة أن الإنسان هو من يصنع القيم ، وهو من يحدد أولوياته، ولهذا قلنا في البداية أن القيم نسبية زمانيا ومكانيا ،وقد تترافق أهمية القيمة مع التطور العمري للإنسان .

٤. القيم متداخلة ، فقد يدخل في تشكيلها الأسرة، المدرسة، مجموعة الرفاق،وعليه ينبغي الوعي التام لهذا التداخل .

٥. للقيم أبعاد يمكن تحديدها بثلاثة :

- بعد معرفي ،حيث لا يكفي الحديث عن الصدق مثلا بل يجب توضيح ماذا يعني الصدق ،انعكاساته .....الخ .
- بعد سلوكي : حيث ينبغي ممارسة القيم في السلوك (انعكاسها من خلال السلوك).
- البعد الوجداني :حيث ترتبط القيمة بالإنسان وتصبح جزء من ميوله .

٦. تعتقد المجموعة أن القيم التالية أساسية وملائمة لمنهاج التربية المدنية، وهي ليست شاملة لجميع القيم التي يحتاجها الإنسان بالتأكيد، وهي ليست مرتبة حسب الأولويات وقد عرفت المجموعة القيم : على أنها محددات ومعايير توجه السلوك ، ومن القيم الضرورية .

- حرية الاختيار .
- الصدق والأمانة .
- الانتماء .
- التسامح .
- احترام العقل والتفكير .
- الحريات الفردية .
- قبول الآخر المختلف .
- احترام النظام العام .
- احترام الوقت .
- العدالة والمساواة .
- الكرامة .
- التضامن .

- المصلحة العامة .
- المسؤولية الجماعية والفردية .
- الالتزام .
- قيمة العمل ، وقيمة العمل مع الجماعة .
- التعاون .
- الحوار .
- المبادرة .

النقاش على عمل المجموعة

عبد الكريم مزعل/ جامعة القدس المفتوحة :

القيم التي عملت عليها المجموعة تأتي في إطار قيم أعم وأشمل منها ، وبالتالي لا يمكن الحديث عن جميع القيم، ولكن يمكن عمل إطار تندرج تحته القيم التي ينبغي العمل عليها، ولهذا لإضافة لعمل المجموعة هناك إطار عام تم العمل عليه أتمنى إدراجه للورشة، وهناك قيمة سقطت سهوا في عمل المجموعة هي التأكيد على قيمة اللاعنف في الحياة بشكل عام .

المجموعة الثالثة / المهارات الضرورية للتربية على المواطنة وتطبيقاتها في الإطار الفلسطيني

١. ترى المجموعة أن الوسائل التي تمكن الطلبة من الوصول للمصادر والمعلومات والخبرات المختلفة ،والتي من شأنها تعميق مفاهيم التربية المدنية كإطار نظري وتطبيقي جزءان :
   - وسائل عقلية .
   - وسائل أدائية ، أو حركية .
٢. التدريب على المهارات الحياتية ،بشقيها الشخصي والجماعي .
٣. مهارات الاتصال ،وذلك من خلال جزئين :
   - الاستماع الجيد والناقد، والذي يقود للتعبير الجيد ويمَكن من فهم الآخر .
   - مهارة تمكين الطالب من الوصول والتعامل مع وسائل الإعلام المختلفة ، حيث يكتسب الطالب القدرة على الإبداع واكتساب وتبادل المعارف .

٤. إن إكساب الطالب المهارة والقدرة على المشاركة خلال الدرس المدرسي، ومن خلال الأنشطة المتنوعة، البحثية أو الغنائية ، أو المسرحية،تقود في النهاية لتنمية مهارة المشاركة مجتمعيا .
٥. مهارات الكتابة الإبداعية الناقدة التي تنمي التفكير .

٦. مهارت التذوق الفني التي من شأنها تهذيب النفس البشرية وصقلها .

٧. مهارة تعلَم لغات أخرى عالمية .

٨. مهارات الترتيب والنظام والإدارة والقيادة .

ويمكن تطبيق هذه المهارات من خلال :

- لعب الأدوار «الدراما » .
- العمل التطوعي .
- المحاكاة .
- عمل الفريق .
- التعلم النشط .

النقاش على عمل المجموعة

يسرى زيدان / مركز المناهج :

عرضت المجموعة الترتيب والنظام كمهارة، وهذا قيمة بحد ذاته، ويجب تقديم المهارة التي من خلالها أعلم الطالب النظام والترتيب .

رائد عمر/ قلقيلية :

أعتقد أن مشاركة المعلم الطلاب في هذه الأمور تساعد على إكساب الطلاب الأساليب والمهارات .

زينب حبش/ وزارة التربية والتعليم :

هناك مهارات يمارسها الطالب بيده ويتعلم من خلالها وكون المعلم/ة قدوة للطالب تساعد كثيرا، من خلال لباس المعلم/ة مثلا .

ريما حشوة/المدرسة الإنجيلية رام الله:

يمكن تعليم الطلاب الكثير من خلال سلوكيات معينة يقوم بها المعلم /ة ، إتاحة المجال لهم ليعبروا عن أنفسهم ، والإنصات الجيد، ودخول الصف بنظام ، هناك الدراما التي تقدم الكثير من المهارات .

عبد الكريم مزعل/ جامعة القدس المفتوحة :

للنظام شكل ومضمون، فالنهج التربوي المعمول بع يركز على الشكل، كالإصطفاف صباحا في طابور، ودخول الصف، يجب الانتباه للشكل، لا يوجد عندنا محتوى يركز على النظام(قيم) بعيدا عن الشكل فقط دون مضمون، وعدم وجود هذا الشكل أفضل .

هديل قزاز :

يمكن تصنيف الكثير من المهارات الرائعة بحيث يتم تصنيفها، ولكن كيف ينعكس هذا عمليا والسؤال هل يتوفر لهذه الأساليب والمهارات الجو المناسب والملائم في المدرسة ؟ القليل من المدارس فقط التي تتعامل مع أساليب غير تقليدية في التعليم، وقلة من المعلمين/ات فقط يتعاملون مع هذه الأساليب والمهارات، وهذا يعني اقتراح وسائل لتغيير طريقة تفكير المعلم/ة ، فوضع الأساليب والمهارات دون اقتناع المعلم/ة بها لا يعني شيئا، أعرف معلما تدرب مع مركز إبداع المعلم، يقوم الآن بابتكار الكثير من الأساليب والمهارات التي قد لا نعرفها نحن، ويقوم بتدريس نفس المنهاج ويستطيع الإبداع ، هذا ما نحن بحاجة إليه .

وليد عساف / التوجيه السياسي والوطني :

سأسرد بعض المهارات التي تكرس القيم :

١- العمل التطوعي : يكرس قيمة العمل، والعمل الجماعي، قيمة المشاركة، والمسؤولية.
٢- مهارة الأعمال الفنية (الدراما) : المشاركة، العمل الجماعي، واحترام الآخر، الانتماء.
٣- المخيمات الصيفية : ويمكن من خلالها تكريس النظافة، الترتيب، العمل الجماعي والكثير من الأمور .
٤- القراءة : ويمكن عمل مسابقة لقراءة كتاب وعمل ملخص مع توفير جائزة .
٥- مهارات الدفاع المدني: وما تكرسه من احترام الحق في الحياة والتعاون .
٦- يوم المرأة ويوم الطفل، ويوم الشجرة: التي تكرس الكثير من القيم .
٧- ويمكن من خلال الأنشطة العديدة تكريس مبدأ الديمقراطية والحوار .....الخ .

سامية شنان/ إبداع المعلم :

يمكن عمل بعض المهارات والتي من خلالها يتم تكريس أكثر من قيمة، فمثلا منهاج التربية المدنية الذي درسته (خارج فلسطين) كان يركز على العديد من القيم والمهارات، فمثلا «مقصف المدرسة» كان صف ١٢ مسؤولا عن هذا المقصف ، وكانت هناك مجموعات تتغير كل فترة تتولى مسؤولية هذا المقصف من بيع وشراء ومتابعة، وقضية الحسابات التي تقدم للصف والمدرسة.

وفي نهاية العام الدراسي كان يتم شراء لباس التخرج من الأرباح، ومن لم يكن من الطلبة يستطيع شراء خاتم التخرج كان الصف يشتريه، ويتم دفه مبلغ للمدرسة، وتخيلوا كم يكرس هذا المثال من قيم كثيرة .

نظمي منصور/ مشرف تربوي/ وكالة الغوث :

لي تجربة بسيطة من خلال عملي ، فيما يدرس في مادتي التربية المدنية والوطنية، هناك فرق بين النظرية والتطبيق، ليس كل معلم/ة مؤهل/ة لتدريس مادة التربية والتعليم ، فكل يدرسها من خلال قناعته وأيدولوجيته، وليس من خلال ما يمليه المنهاج، ولهذا يجب تأهيل المعلمين/ات واختيارهم بما يتناسب والمنهاج، لأن التربية المدنية أساس للتربية، ويتم التعاطي مع منهاج التربية المدنية بشكل هامشي، وتحوّل حصص التربية المدنية إلى مواد أخرى .

فائق مزيد/التربية والتعليم قلقيلية :

المنهاج ليس كتاباً مقرراً فحسب، بل هو كتاب مقرر وأنشطة وممارسة، وبالتالي دور مركز المناهج هو إضافة بعد آخر لهذا الكتاب، فمثلا يمكن وضع ملاحظات » على أن هذا الدرس ينفذ خارج إطار الصف المدرسي » فمثلا يمكن تكريس العمل التطوعي من خلال منهاج التربية المدنية بأن يخرج الطلبة لبناء حديقة مدرسية، أو زراعة الأزهار في المدرسة، وهذا سيكرس الكثير من القيم .

إحدى الحاضرات :

هناك إشكالية في تقييم الطالب/ة في منهاج التربية المدنية، وخصوصا أن المعلم/ة يعطي حصة واحدة في المادة .

عبد الكريم مزعل/ جامعة القدس المفتوحة :

نحن نتكلم عن جزئية فقط في إطار نظام أعم وأشمل وهو نظام التربية والتعليم المعمول به عندنا، وهناك تناقض كبير بين النظام والحالة التي نبحث بها «التربية المدنية»، ولهذا فهناك إشكالية في أن النظام نفسه لا يقبل التربية المدنية، والدليل أنه لا يعرف كيف يتعامل معها، وضع لها حصة في أسبوع، ولهذا من الصعب تطبيق القيم والأمور التي نريد من خلال هذه المادة ، لهذا يقع على عاتق مركز إبداع المعلم كخطوة ثانية تأهيل الكادر التربوي الذي يدرس هذه المادة، بحيث يخلق كادر مؤمن بالمادة .

أسعد عبد العزيز /التعليم المستمر/ بير زيت :

كنت أتمنى على الأخت التي تحدثت عن التقييم، أن تطالب برفع سيف العلامة المدرسية عن الطالب والمعلم ، ولهذا نحن نتكلم عن مهارة، وهذه توصية للوزارة .

التوصيات النهائية لورشة العمل المركزية
حول الإطار المفاهيمي للتربية المدنية

١. استمرار فصل التربية المدنية عن التربية الوطنية في المرحلة الحالية، مع التأكيد على التكامل بين مفاهيم التربيتين.
٢. العمل على تطوير مناهج التربية المدنية بالمشاركة، ومن خلال إجراء الدراسات العلمية والتغذية الراجعة من المصادر المختلفة.
٣. تنمية قيم المجتمع المدني الفلسطيني، من خلال التعاون والتنسيق بين مؤسسات المجتمع
٤. التأكيد على أهمية منهاج التربية المدنية مع مراعاة الخصوصية الفلسطينية.
٥. مشاركة أولياء الأمور في متابعة تطبيق مفاهيم التربية المدنية، وحثهم على متابعة أبنائهم.(التركيز على دور الأسرة).
٦. تعزيز التعاون والتنسيق بين وزارة التربية والتعليم العالي ومؤسسات المجتمع.
٧. تدريب الكادر التربوي المسؤول عن تعليم التربية المدنية.
٨. التكامل بين منهاج التربية المدنية والمناهج الأخرى. وتدريب ورفع قدرات معلمي ومعلمات المناهج الأخرى.
٩. تبني الإطار العام المقترح (المرفق).
١٠. أن تقوم الجامعات الفلسطينية بدورها بإعداد الطاقم القادر على إيصال مفاهيم التربية المدنية، ويفضل أن يكون من خلال مساق خاص بذلك.

الإطـار العـــام المقترح

١. قيم أساسية تم تحديدها في مجموعة العمل .
٢. التعددية والمشاركة السياسية .
- تعددية حزبية وسياسية وفكرية .
- مشاركة مجتمعية .
- مشاركة في الحياة العامة .

٣. المواطنة .
- احترام القانون والنظام العام .
- حقوق وواجبات المواطنة .

٤. العدالة الاجتماعية والمساواة .
- حقوق المرأة .
- حقوق الطفل .
- حقوق المسنين .
- حقوق المعاقين .
- الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية .

٥. نظام الحكم وسيادة القانون .
- طبيعة من نظام الحكم .
- فصل السلطات .واستقلال القضاء .
- التداول السلمي والدوري للحكم بالانتخاب .